المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: دراسات افريقية

التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا: نظرة في الإمكانيات والمعوقات

جمهورية جنوب افريقيا أنموذجا

2016 - 2000

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالب: **إشراف الأستاذة:**

بن مسعود فارس برحو سهيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

د.خيدر محمد كريم.....رئيسا

د.عباد ريمة.....مناقشا

د.برحو سهيلة.....مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكره أنه حقق لي ما أصبو إليه في استكمال شهادة ماستر في العلوم السياسية

جزيل الشكر والعرفان

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ « برحو سهيلة ». على مساعدتها وتوجيهاتها لي ،جزاها الله خيرا.

وأتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الذين وفقوا على مناقشة هذه الدراسة

دون أن يفوتني شكر جميع الأساتذة على مساندتهم ولو بكلمة

والشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى أبي وأمي حباً وتقديراً

إلى أساتذتي تقديراً وإجلالاً

إلى أصدقائي تقديراً واحتراماً

فارس

خـــــطة البـــــحث

مقـــــدمـــــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مدخل عام للتنمية والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية التنمية: مفهومها، أسسها وأهدافها.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لجنوب افريقيا

المطلب الأول: البعد الجغرافي لجنوب افريقيا

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والسكان في جنوب افريقيا

الفصل الثاني: دراسة في امكانيات ومعوقات التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا

المبحث الأول: الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في جنوب افريقيا

المطلب الأول: الموارد الزراعية

المطلب الثاني: الموارد الأولية والطاقة

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه مسار التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية الاجتماعية

المطلب الثاني: المعوقات السياسية والأمنية

الفصل الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا 2000-2016

المبحث الأول: واقع التنمية الصناعية في جمهورية جنوب افريقيا

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في جمهورية جنوب افريقيا

المبحث الثالث: واقع القطاع التجاري في جمهورية جنوب افريقيا

الخـــــاتـــــمة

مقدمة

تزداد أهمية التنمية في عالمنا المعاصر خاصة في الدول الافريقية أو نظرا لأهمية التنمية الاقتصادية للدول الافريقية وما تعانيه من تخلف وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل في انخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، وتبدو خصائص التخلف الاقتصادي في افريقيا واضحة في العديد من المؤشرات مثل تدني معدل النمو الاقتصادي السنوي، وتفاقم الديون وتدهور الانتاج القطاعي في مجالات الزراعة والصناعة وتدني متوسط دخول الأفراد وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والضآلة الشديدة في الإسهام القاري العام في الانتاج.

وقد حققت الدول القارة الافريقية معدلات سلبية في جميع هذه المجالات، ولازالت الاقتصاديات الافريقية تتسم إلى حد كبير بالخصائص المميزة لنمط الاقتصاد المتخلف التابع لمراكز الرأسمالية العالمية، فيما يمثل امتدادا منطقيا للميراث الاستثماري، ولذلك كان أداة الحكومات الافريقية في مجال التنمية الاقتصادية مخيبة للآمال إلى حد كبير طيلة فترة ما بعد الاستقلال رغم توفر القارة الافريقية على ثروات معدنية وطاقات وإمكانيات طبيعية وبشرية مختلفة. وهذا في الواقع يدل على شيء وهو فشل النماذج الاقتصادية التي تم تطبيقها في القارة الافريقية في تحقيق أهدافها. فالسياسات التنموية التي اتبعتها النظم السياسية الافريقية على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية أفسحت المجال أمام سياسات التكيف الهيكلي.

إن القارة الافريقية تخلفت على مدار العقود الأربعة الماضية عن القارات الأخرى بمعيار الناتج المحلي الاجمالي ن وكذلك بمعيار نصيب الفرد من الدخل ولم تتمكن اقتصاديات دول القارة الافريقية من تحقيق معدل نمو يقترب من المعدلات العالمية، كما أنها لم تستطع الحفاظ على معدلات النمو المحققة في الدول النامية بصفة عامة وهذا راجع إلى مجموعة من المعوقات الداخلية التي ساهمت تفاقم الأزمة الاقتصادية في افريقيا بما في ذلك الحروب والصراعات الداخلية والكوارث البيئية والآفات الزراعية.

كما أن برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي أوصى بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الثمانينات من القرن الماضي أدت إلى الانخفاض في معدلات النمو في الدول

الافريقية من 5% إلى 3% بدلا من زيادتها إلى 8% التي كانت متوقعة آنذاك، ثم ظهرت فيما بعد بوادر التحسن مع الجهود الكبيرة التي بذلتها دول القارة خلال التسعينات بهدف التكيف مع الأزمة وإعادة هيكلة اقتصادها.

وإذا لفتنا النظر إلى الجهة الجنوبية من القارة الافريقية وبالتحديد جنوب افريقيا «l'Afrique Australe» لا يخفى عن أحد ما تعاني منه المنطقة من تخلف وضعف على أكثر من مستوى، ومن صور ذلك ما تشهده في ضعف في تحقيق أهدافها ومطامحها التنموية رغم امتلاك دول المنطقة لثروات طبيعية وبشرية هائلة كالذهب و الألماس والنفط واليورانيوم والمعادن النادرة وغيرها، فجمهورية جنوب افريقيا وحدها تملك 40% من إحتياطي الذهب العالمي، ومع ذلك فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن استفادة دول جنوب افريقيا من مواردها وثرواتها المعدنية الضخمة تكاد لا تذكر.

الإشكالية:

تعتبر جنوب افريقيا عموما وجمهورية جنوب افريقيا خاصة مصدرا أساسيا للإنتاج واحتياطي المواد الولية والمعدنية بما في ذلك المواد الإستراتيجية بحيث يلعب الحصول على هذه المواد واستثمارها دورا هاما في المبادلات التجارية الاقليمية والدولية. إلا أنها تعاني من تخلف واضح في المجالات المجتمعية عموما، وفي المجال الاقتصادي خصوصا ، وتبدو خصائص التخلف الاقتصادي واضحة في العديد من المؤشرات، مثل تدني معدل النمو الاقتصادي السنوي والضآلة الشديدة في الاسهام القاري العام في الانتاج وغيرها، وهذا راجع إلى مجموعة من المعوقات .

ومن هذا المنطلق يمكم طرح السؤال الرئيسي التالي:

"ماهي مختلف المعوقات التي تحول دون احداث تنمية اقتصادية في جنوب افريقيا وجمهورية جنوب إفريقيا تحديدا ؟"

التساؤلات الفرعية:

1.ما هي أهم الامكانيات والمقومات التنموية المتوفرة في جنوب افريقيا؟

2.ما هي أهم المعوقات التي تواجه التنمية في جنوب افريقيا؟

3.ما هي أسباب فشل التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا؟

الفرضيات:

لأغراض الدراسة ولفهم العلاقات المعقدة بين عناصر الموضوع ارتأيت أن أطرح الفرضية الرئيسية التالية:

كلما كثرت المعوقات والمشاكل في دولة زاد انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وهذا ما ينطبق تماما على دول جنوب افريقيا.

يمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية هي كالتالي:

1. المصادر الطبيعية هي السبب في تعدد وتنوع الامكانيات الاقتصادية في دول جنوب افريقيا
2. المعوقات هي السبب الرئيسي في تعثر مسار التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا
3. يعود فشل التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

أهمية الموضوع:

طبقت دول الجنوب الإفريقي « l'Afrique australe » العديد من المحاولات سواء أكانت اصلاحات اقتصادية أو بناء تجمعات وتكتلات الإقليمية ،اعتمادا على المقومات والإمكانيات المختلفة والمتوفرة في المنطقة لرفع معدلات التنمية والنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والجوع ورفع

مستوى معيشة شعوب المنطقة، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تعترض ذلك وتمنعها من اللحاق بركب التطور والنجاح.

وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على بعض الإمكانيات المتوفرة في الجنوب الافريقي و مختلف المعوقات التي تواجه مسار التنمية الاقتصادية.

حدود الإشكالية:

1/ المجال الزمني: لقد حددنا في هذه الدراسة اطار زمني ممتد ابتدءا من منتصف بداية السبعينات إلى غاية وقتنا 2017، أما بالنسبة لنموذج الدراسة والمتمثل في جمهورية جنوب افريقيا فقد حددناه من سنة 2000 إلى غاية 2016.

2/ المجال المكاني:حددنا المجال المكاني في جميع دول جنوب افريقيا .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب تدفعنا لاختيار الموضوع منها:

1/ أسباب موضوعية: دراسة امكانيات ومعوقات التنمية الاقتصادية لجنوب افريقيا لمحاولة الوصول إلى التعرف على أهم أسباب تخلف دول المنطقة وشعوبها، وتعثر عمليات التنمية فيها مقارنة بالمناطق الأخرى في الوقت الذي تزخر فيه بالثروات الطبيعية مقارنة ببقية دول العالم.

2/ أسباب ذاتية: في أي بحث علمي يجب أن يكون هنالك سبب ذاتي يدفع الباحث لاختيار الموضوع وهذا ما دفعني لاختيار هذا الموضوع من أجل توسيع معارفي حول التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا، والإطلاع على أهم الامكانيات المتوفرة فيها والتي ينبغي أن ترفع من مؤشرات التنمية واقتصاديات وأهم المعوقات التي تواجه ذلك.

الاطار المنهجي:

1.المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة ظواهر وجدت فيما سبق أو يستخدم في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي ، لمحاولة دراسة موضوع "التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا: نظرة في الامكانيات والمعوقات" لابد من الرجوع إلى بداية ظهور هذه المعوقات خاصة فترة ما بعد الاستقلال.

2.المنهج الوصفي: في سرد الأحداث بطريقة وصفية، وفي محاولة دراسة الأحداث والوقائع التاريخية بالتسلسل الزمني.

الدراسات السابقة:

1.الدراسة الأولى: نتناول في هذه الدراسة كتاب "كلوديو شوفتان" تحت عنوان " **ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة في افريقيا؟**" الصادر سنة 1998، ترجم من طرف د.عزت زيان ، تناولت هذه الدراسة نقدا للتنمية الغربية، وإفراط الدول الافريقية في تبني الاتجاه التكنولوجي الذي تفرضه دول الشمال، إذ أنه يرى أن الدول الافريقية في حاجة إلى اصلاح فني مما أدى إلى تركيز المساعدات الأجنبية على العنصر الفني فقط، كما أن الكتاب يتناول مدى اختلاف ما يدعوا إليه الليبراليون مع متطلبات التنمية الإفريقية.

2.الدراسة الثانية: نتناول في هده الدراسة كتاب افريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للدكتور "أمين إسبر" والذي تناول فيه أقسام القارة الافريقية المتعارف عليها طبيعيا أو تلك المصطلحات التي استخدمها الاستعمار ، وتناول أيضا هذا الكتاب افريقيا من الناحية السياسية و الدستورية ، ومن الناحية الاقتصادية والذي تعرض فيه لموقع الاقتصاديات الافريقية ، ومن الناحية الاجتماعية وجميع مميزات وخصائص التركيبة الاجتماعية في دول افريقيا.

3.الدراسة الثالثة: نتناول في هذه الدراسة كتاب محمد صادق اسماعيل حول "تجربة جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، ويأتي هذا الكتاب ليسلط الضوء على أحد التجارب السياسية الناجحة في لم الشمل الوطني داخل جمهورية جنوب افريقيا، لتجد نفسها أخيرا مكانا مناسبا على متن

قاطرة التقدم البشري ولتقف على رأس دول القارة السمراء اقتصاديا. كما أن الكتاب يتحدث على تجربة تنموية رائعة في بلد كان بالأمس القريب يرزح تحت طائلة الاستعمار واليوم نجد جمهورية جنوب افريقيا أحد الدول الناهضة والمتقدمة في كافة المجالات، كما أنه يتكلم على كيفية نجاح نيلسون مانديلا في قيادة الدولة من التخلف بمعناه الاقتصادي والسياسي إلى تحقيق تنمية حقيقية في شتى المجالات.

صعوبات الدراسة:

من خلالى دراستي لهذا الموضوع واجهتني بعض الصعوبات ورأس قلة الدراسات العلمية خاصة باللغة العربية، إضافة إلى ضيق الوقت لدراسة، ونقص الإمكانيات.

نظريات الدراسة:

النظرية الواقعية: حسب الواقعية مصالح الدول تحدد بناءا على دور البنية ذات البعد المادي فقط، بمعنى المصلحة المادية. والمصلحة هي جوهر العمل الاقتصادي وهي تتحدد بمؤشر القوة، حيث أن القوة بالنسبة للواقعيين تعتبر وسيلة وهدفا في الوقت نفسه، وتعرف القوة على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق الاتجاه المرغوب به من جهة وأخرى القدرة على مقاومة محاولات الآخرين للتأثير في السلوك[1].

نظرية الاعتماد المتبادل: يعود سبب اعتمادنا على مقاربة الاعتماد المتبادل في تفسير إمكانيات ومعوقات التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا لتركيزها على البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، كما تهتم بالدور المتنامي للفواعل غير الدولاتية. فالتنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا تهتم بالجانب الاقتصادي بالدرجة الاولى رغم ان لها أبعادا اخرى غير اقتصادية بمعنى سياسية واجتماعية[2].

[1]– أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007 ، ص 228–232.

[2]- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية** ،الطبعة الأولى، شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، باتنة، 2005 ، ص 328–329.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يشكل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التنمية بصفة عامة ومفهوم التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، أهميتها ومتطلباتها وعناصرها. أما المبحث الثاني فيحتوي على الجغرافيا السياسية لجنوب افريقيا بتحديد بعده الجغرافي ومختلف الموارد الطبيعية الموجودة في تلك المنطقة بالإضافة إلى السكان.

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل من أجل دراسة الإمكانيات المتوفرة في جنوب افريقيا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى المعوقات التي تواجه التنمية في جنوب افريقيا.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل دراسة نموذجية لجمهورية جنوب افريقيا من سنة 2000 م إلى غاية 2016 م، وفيه سنقوم بدراسة أهم القطاعات التنموية ومختلف امكانياتها مع النظر في المعوقات التي تواجهها في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية في البلاد.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل:

يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالمجال الجغرافي حيث يعتبر مقوما أساسيا من مقوماتها من حيث المؤشرات الجغرافية كالحجم والشكل والموارد والموضع والموقع، ولذلك فإن تناول موضوع التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا يستدعي أولا تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية و دراسة البعد الجغرافي لهذه المنطقة.

المبحث الأول:مدخل عام للتنمية والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول:ماهية التنمية مفهومها ،أسسها وأهدافها

أولا: مفهوم التنمية:

برز مفهوم التنمية Devlopment بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذاك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائدات ذلك الإستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع[1].

[1]– نصرعارف، **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**، بتصرف عن مجلة ديوان العرب،القاهرة، عدد حزيران،2008.

إن التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الإجمالي القومي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% أو أكثر من ذلك[1].

ويذهب "ميردال" إلى أن المجتمعات النامية في حاجة إلى اتباع أسلوب الدفعة القوية Big push التي تنتج من تفاعل عناصر النسق الاجتماعي، فالأخذ بالتدريج في عملية التنمية أمر لا يجدي، فهذه المجتمعات النامية ليست شبيهة في ظروفها بالمجتمعات الغربية، إن التنمية في البلدان النامية تحتاج إلى التغير الثوري أو ما أسماه "ميردال" الدفعة القوية المؤثرة لكي تنهي الجمود وتحقق التقدم الاقتصادي الذي لن يأتي من تلقاء نفسه أو على الأقل لن يتحقق بالسرعة الكافية[2].

ثانيا : الأهداف الجوهرية الثلاثة للتنمية وأسسها:

نستطيع أن نستنتج أن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية والتي فيها قد أَمَن المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل. وأيًا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية[3]:

1- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.

2- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

[1]- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، 2009، ص 50-51.

[2]- ثروت محمد شلبي، **التنمية الاجتماعية**، مركز التعليم المفتوح، كلية الآداب جامعة بنها، ص 12-13.

[3]- ميشيل تودارو، **مرجع سابق**، ص 58- 59.

3-توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

وهكذا، يمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل مستند إلى القبول الإرادي لأفراد المجتمع وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتيا عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلا دون بلوغه مرحلة الإبداع التي يتمكن بها من إنجاز تقنياته المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلا من الاستعانة بالغير والارتهان له.

وانطلاقا من ذلك يصبح للتنمية أساسان: فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية. فمناهج العلم وفرضياته تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقا بتطور فكري ملازم له. كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشحذ الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات[1].

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

أثر الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية سواء على مستوى الدول النامية أو المتقدمة أو على مستوى المنظمات والهيئات الدولية، فهناك من يتناول التنمية على أنها ذات مدلول كمي بحت منعزل عن القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهناك من يرى بأنها عملية متعددة الأوجه ومرتبطة بجوانب كثيرة، وهناك من ينظر إليها بنظرة اديولوجية مراعيا خصوصية الزمان والمكان والمحل.و سنحاول في ما يلي تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الآتية: ماهو تعريف التنمية الاقتصادية؟ وفيما تكمن أهمية التنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم عناصرها؟

[1]- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2001، ص6.

أولا : مفهوم التنمية الاقتصادية:

يعد مفهوم التنمية الذي مر بعدة مراحل من المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد بحيث كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، وقد شُقَ على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحدد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة، وجعل الرئيس الأمريكي "جون كيندي" (John Kennedy) يتقدم باقتراح إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة باعتبار عقد الستينات من القرن الماضي "العقد الأول للتنمية"، وأنه عل كل الدول النامية أن تضع لنفسها مهمة زيادة النمو في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تصل إلى 5%. لكن الأمم المتحدة بدأت في التراجع عن نظرتها الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية المستند إلى المؤشر الكمي الذي يعني النمو في أواخر ستينيات القرن الماضي[1].

ويعرف "فؤاد موسى" التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكنيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية[2].

ويعرفها "كيند ليبرجر" بأنها الزيادات التي تطرأ الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد[3].

---

[1]– محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل:** دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم وعلوم التسيير، 2009 ، ص13.

[2]– محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ،ص53.

[3]– كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،2013، ص36.

ثانيا : أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في العنصريين التاليين[1]:

أ-**التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:** من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

1- مجموعة العوامل الاقتصادية: تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي.
- ضعف البنيان الزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- سوء ادارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

2- مجموعة العوامل غير الاقتصادية : وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي وهي بدورها تتمثل في:

- الزيادة السكانية الهائلة.

[1]- سمية زويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 41-42.

- انخفاض المستوى الصحي.
- سوء لتغذية.
- انخفاض مستوى التعليم.
- ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

ب- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعية، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.

ثالثا: عناصر التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تحتوي على مجموعة من العناصر أهمها[1]:

1- الشمولية: فالتنمية هي تغيُّرٌ شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطّن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات وبناء اقتصاد وطني مُتكامل.

[1]- محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص 16.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية. وبهاذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

4- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة هي سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية وسوء المسكن وازدحامه.

5- تغير هيكل الإنتاج بما يتضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة مما يسمح بخلق المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لجنوب افريقيا

المطلب الأول: البعد الجغرافي لجنوب افريقيا

يختلف تحديد إقليم جنوب افريقيا من جغرافي إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، وذلك حسب عدد الدول المصنفة والداخلة في حدود الإقليم الجغرافي لمنطقة جنوب افريقيا.

يعرفها الجغرافي و الأستاذ الفرنسي « Philippe Gervais-Lambony »على أنها المنطقة الواقعة جنوب القارة الافريقية والتي تضم عشرة دول والتي حددها "بيير غورو" « Pierre Gourou » كالتالي: مالاوي، زامبيا، زيمبابوي، موزمبيق، جمهورية جنوب افريقيا، ليسوتو، سوازيلاند، بوتسوانا، ناميبيا وأنغولا، وهو امتداد من الشمال إلى الجنوب بين خطي عرض 10^0 و32^0 بالتوازي مع مع خط الجنوب، حوالي 6500 كم بين الحدود الشمالية لأنغولا وجنوب كاب أغيلاس(Cap des Aiguilles) "الجنوب الغربي لجمهورية جنوب افريقيا"، وعرض يقارب امتداده 6000 كم بين الساحل الأنغولي وموزمبيق، وهو اقليم يظم مختلف الدول الغنية بالموارد الطبيعية. فجنوب افريقيا إقليم ضخم وشاسع ومعقد في نفس الوقت، فهو يعرف بالتنوع في البيئات الطبيعية الاستوائية [1].

وعرَف جون بيير كلينج (Jean-Pierre Cling) جنوب افريقيا أنها الدول الأربعة عشرة المكونة للسادك " تجمع التنمية لدول جنوب افريقيا " وهي تضم الدول الآتية كالتالي: جمهورية جنوب افريقيا، بوتسوانا، الكونغو، ليسوتو، مالاوي، موريس، موزمبيق، ناميبيا، جزر السيشل، سوازيلاند، تانزانيا، زامبيا وزيمبابوي[2].

[1] – Philippe Gervais Lombony, **L'Afrique australe au singulier et au pluriel : élément de réflexion sur une sous-région continentale, in :L'information Géographique**, volime63,n^{0}5,1999,pp,195-196.

[2] –Jean-Pierre Cling, **Afrique Australe ;Intégration régionale et « Ancrage » L'Union Européenne ,Economique Internationale**, p 123 .

ويعرف بازيل دافيدسون « basil Bavidson » جنوب افريقيا أنها جميع الدول الواقعة بين الحدود الشمالية لتنزانيا والحدود الجنوبية لجمهورية جنوب افريقيا وتتمثل في 12 دولة وهي : أنغولا، بوتسوانا، لوسوتو، مالاوي، موريس، موزمبيق، ناميبيا، جمهورية جنوب افريقيا، سوازيلاند، تانزانيا، زامبيا، زيمبابوي، وهو اقليم شاسع جدا تصل مساحته إلى حوالي 6.8 مليون كم^2، ويحده من الشرق المحيط الهندي ومن الغرب المحيط الأطلسي، وتصل المسافة بين الحدود الشمالي لتنزانيا و الحدود الجنوبية لجمهورية جنوب افريقا و بالتحديد كيب تاون إلى حوالي 4000 كم[1].

وعرفت ايضا جنوب افريقيا من طرف بيرتيل أودان « Bertil Odén » عل أنها الدول الإحدى عشرة المشكلة للسادك وهي :أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، سوازيلاند، تانزانيا، زامبيا، زيمبابوي، وجمهورية جنوب افريقيا. ويرى بيرتيل أودان أن تعريف المنطقة هو إشكالية بحد ذاتها، وتختلف طبيعة حدود الدول في الإقليم وفقا لقربها الجغرافي، فقد تكون علاقات اقتصادية أو تعاون سياسي أو متغير رئيسي آخر، كانتماء تنزانيا وأنغولا إلى المنطقة بالمعنى السياسي وانتمائها أيضا إلى تجمع التنمية لدول جنوب افريقيا، غير أنه من حيث التفاعل الاقتصادي يمكن تصنيفها ايضا كجزء من غرب وشرق افريقيا[2].

إن اختلاف وتعدد المفاهيم وصعوبة تحديد وإعطاء تعريف موحد ودقيق متفق عليه لإفريقيا الجنوبية يدفع بنا لدراسة جميع الدول التي تنتمي إلى تجمع التنمية لدول جنوب افريقيا، ما يعني إضافة دولتي "مدغشقر" و"جزر القمر" إلى تعريف Jean-Pierre Cling.

[1] -Davidson Basil, **Modern Africa, A social and political history**, second edition, London:Logman ,198 , p 276-278.

[2] -Bertil Odén , **Regionalization in Southern Africa** , world development studies, The United Nations University, World Institute for Development Economics Research, n^{0}10, 1996 ,p 4.

و على هذا الأساس يمكن تحديد إقليم جنوب افريقيا، المساحة وأهم الخصائص الطبيعية في المنطقة:

الشكل رقم 1: خريطة جغرافية لدول جنوب افريقيا.

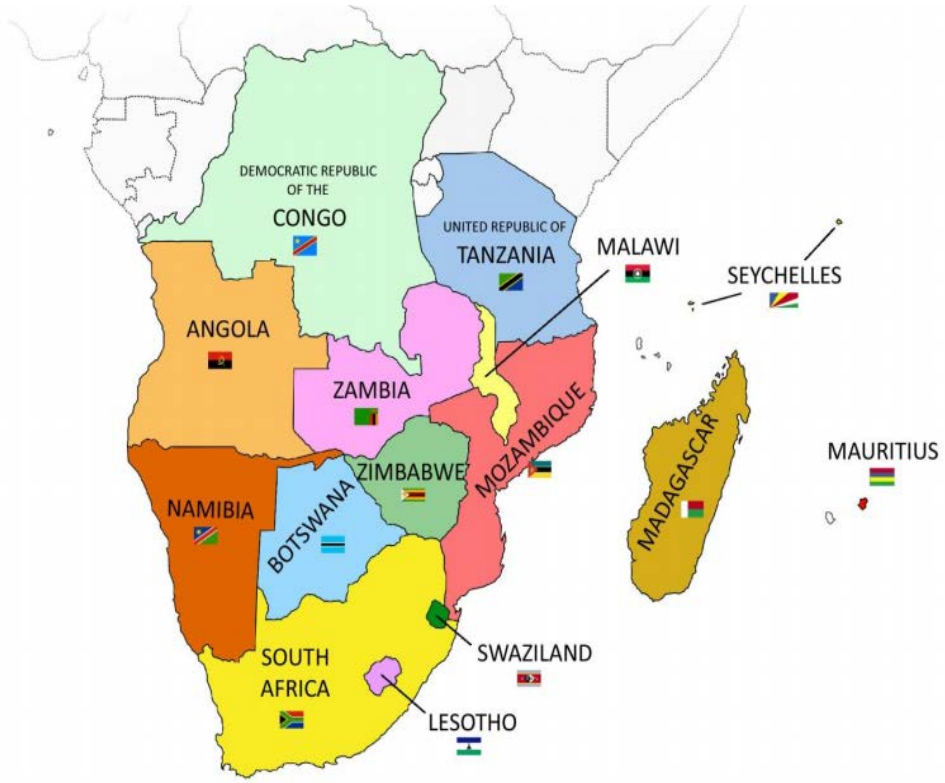

المصدر: https://www.unodc.org/documents/southernafrica/Stories/UNODC_-_SADC_-_Regional_Programme_-_online.pdf

هذه الخريطة تمثل الإقليم الجغرافي لجنوب افريقيا وأسماء الدول الموجودة في المنطقة مع الحدود الجغرافية التي تفصل فيما بينها.

الشكل رقم 2: جدول لعواصم دول جنوب افريقيا ومساحاتها[1].

الدولة	العاصمة	المساحة بالكم^2
جمهورية جنوب افريقيا	بريتوريا	1221000
بوتسوانا	غابورون	600370
ليسوتو	ماسيرو	30335
مالاوي	ليلونغوي	118000
موريسيوش	بورت لويس	1969
موزمبيق	مابوتو	802000
ناميبيا	ويندهوك	824000
سوازيلاند	مبابان	17000
زامبيا	لوساكا	753000
زيمبابوي	هارار	391000
أنغولا	لواندا	1246700
جزر القمر	موروني	2235
مدغشقر	أنتاناناريفو	587000
تانزانيا	دودوما	945000
الكونغو	كينشاسا	2345000
جزر السيشل	فيكتوريا	452

المصدر: من تصميم الطالب استنادا إلى المصدر التالي:

http://static.education.francetv.fr/media/modules/C5/pdf/les_etats_d_afrique.pdf

[1] – Le continent africain ;**Reconstitution de la carte des Etas**, FranceTVéducation, Géographie collége, p 1-10.

بعض الخصائص الطبيعية لإفريقيا الجنوبية[1]:

توجد في جنوب افريقيا بعض أفضل الأراضي الزراعية في القارة والمتمركزة في التربة البركانية الغنية بنظام ريفت والتي تمتد من تنزانيا وملاوي وأجزاء من زامبيا وموزمبيق، كما تشكل عدد من البحيرات الكبيرة المركز الرئيسي لهذا النظام كبحيرة تنغانيقا على طول الحدود الغربية لتنزانيا وبحيرة نيسا التي تغمر معظم ملاوي.

جنوب افريقيا وموزنبيق وتنزانيا ومدغشقر وجزر السيشل وموريشيوس هي دول تطل على المحيط الهندي، وهم جميعا يعانون من صيف حار ودرجات حرارية تتراوح بين 25 و39 درجة مئوية، حيث تعاني معظم بلدان جنوب افريقيا فترات متواصلة من الجفاف وندرة المياه، وقد أعاق الجفاف لفترات طويلة في زامبيا محاولاتها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل مثل القمح والذرة.

تغطي الهضبة الجنوبية أجزاء كبيرة من جنوب افريقيا معظمها من الأراضي المسطحة مستخدمة للزراعية أو الرعي تحدها جبال ومنحدرات من الجنوب والغرب، وتعتبر ليسوتو على وجه الخصوص كدولة ذات طبيعة جبلية تعرف مواسم جد متميزة مع انخفاض درجات حرارة في فصل الشتاء تصل إلى –7 درجة في الأراضي المنخفضة و–18 درجة في الأراضي المرتفعة. وهناك ستة بلدان تعتمد على جيرانه للوصول إلى المحيط وهي ليسوتو وسوازيلاند وبوتسوانا وملاوي وزامبيا وزمبابوي.

وتعتبر بوتسوانا بلد من التناقضات حيث نجد هيمنة صحراء كالاهاري في مقاطعاتها الجنوبية والغربية، وبالمقابل في شمال غرب البلاد نجد مستنقع أوكافانغو الذي يصل إلى حوالي 16000 كيلو متر مربع، وهي تحوي 5 بالمائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة.

كما أن البلدان الشرقية التي تواجه المحيط الأطلسي تعتبر الأكثر جفافا من البلدان الشرقية مثل ناميبيا التي تعتبر أرض شبه قاحلة والتي يهيمن عليها الطابع الهضابي والتي تمتاز بصراء ضيقة، رغم امتدا طول ساحلها لمسافة تصل إلى حوالي 1600كلم.

[1] – Francois Casteran, **Drought stalks 14 million in southern Africa**, Agence Franve presse , 8 sep 1995.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والسكان

أولا.الموارد الطبيعية: تعتبر جنوب افريقيا منطقة غنية بالموارد الطبيعية، فكل دولة تتميز بتنوع ثرواتها الطبيعية واختلافها مع باقي الدول الأخرى وسنقوم بتحديد أهم ما تتميز به بعض الدول من ثروات طبيعية. فأنغولا مثلا تعرف بزراعة البن والسيسال وقصب السكر والقطن والاهتمام بالثروة الحيوانية أما بالنسبة للمعادن المتوفرة في البلاد فتتمثل في الماس والحديد بالدرجة الأولى، ونجد زامبيا التي تعرف تنوعا في المحاصيل الزراعية كالذرة والكاسافا والفول السوداني والبقول هذا بالإضافة إلى تطور زراعة القطن والتبغ وقصب السكر وتربية المواشي والدواجن كما أنها تملك معادن جد هامة كالنحاس والفحم بالإضافة لكميات معتبرة من معادن الكوبالت والفضة والحديد[1].

كما نجد دولة مالاوي التي تكثر فيها زراعة الذرة والقطن بالإضافة إلى التبغ والشاي والمحاصيل المدارية والشبه المدارية وتستفيد من بحيرة نيسا لصيد الأسماك، وليسوتو التي تعتبر دولة غنية بالثروة الحيوانية والتي تعتمد في اقتصادها على تصدير الصوف وشعر الموهير كما أنها تنتج بعض الكميات من الألماس، وتوجد دولة ناميبيا الغنية بالثروات المعدنية كالألماس والنحاس والفضة والزنك والرصاص الذي ينتج في الأقاليم الشمالية للدولة ومختلف الثروات الحيوانية والزراعية كالذرة والقمح[2].

وموزمبيق دولة تعرف تنوع في الموارد الزراعية كقصب السكر وجوز الهند والسيسال بالإضافة إلى الموز والأناناس والأرز إلى جانب القطن والشاي الذي يزرع في بعض المناطق المرتفعة. وفي جمهورية جنوب افريقيا نجد وفرة وتنوع كبير في الثروات الطبيعة إذ نجد وفرة الموارد المعدنية كالذهب والألماس والزنك والنحاس والفحم والبلاتين والكروم وغيره من المعادن النادرة في مناطق أخرى من القارة الافريقية، كما أنها تعرف تنوع جد هام في المحاصيل الزراعية وذلك لتعدد الأقاليم وتنوع التضاريس وخصبة التربة في البلاد.

[1]– أحمد نجم الدين فليجة، **أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، مؤسسات شباب الجامعة، بغداد، 2003، ص505–531

[2] –PH.G.L, **Idem**, p196–199.

يعد التعدين والصناعة ذات أهمية إستراتيجية عالية في الجنوب الافريقي و ينشأ في المنطقة ما يقرب من نصف الفناديوم والبلاتين والماس في العالم إلى جانب 35 بالمائة من الذهب و20 بالمائة من الكوبالت ،وتساهم هذه المعادن مساهمة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول في المنطقة، والكثير من الدول تعتمد على صادراتها من المعادن في عائداتها من النقد الأجنبي، النفط فقط هو الأكثر ندرة في المنطقة ماعدا دولة أنغولا، في حين تم اكتشاف حقول غاز بحرية ضخمة جديدة على الجانب الشمالي لموزمبيق، فالموارد المعدنية في عام 2015 كانت تمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية جنوب افريقيا، و12 % لزامبيا ،و11,5% لناميبيا، و15% لزيمبابوي ،و5% لموزمبيق[1]. وقد ساهم الوجود المكثف للموارد المعدنية في بناء البنية التحتية وخاصة النقل ما جعل خطوط السكك الحديدية تصل بين مناطق التعدين والموانئ لاسيما كيب تاون ودوربان ومايوتو، ومع ذلك فإن وجود مناطق التعدين في العديدة من الأماكن في جنوب افريقيا والتصنيع السريع (خاصة في جمهورية جنوب افريقيا) والأحداث الجيوسياسية كلها عوامل تميز بين شبكة السكك الحديدية في جنوب افريقيا مع باقي المناطق الأخرى في القارة ، فهي تربط تقريبا بين جميع الدول.

[1] – Soléne Baffi, **L'Afrique austral; un ensemble composite ,inégalement intégré a la mondialisation**, Géo confluence,2017 .

الشكل رقم 3 : خريطة توضح أهم مناطق تمركز الموارد المعدنية في جنوب افريقيا

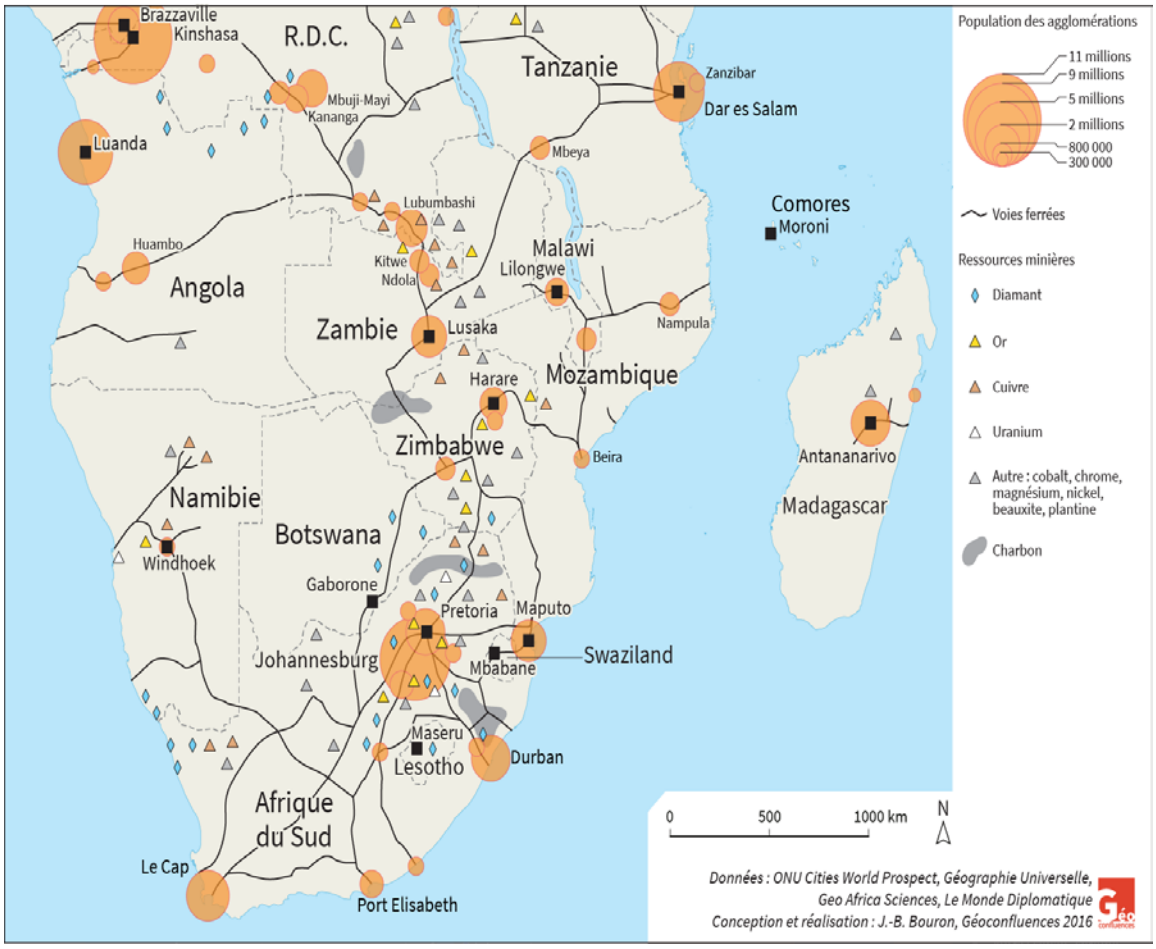

المصدر: http://geoconfluences.ens-lyon.fr/images/afrique/baffi/carte-afrique-australe.png

ومن خلال هذه نرى أن تقريبا جميع دول جنوب افريقيا تتوفر على موارد معدنية، لكن يكمن الاختلاف بين الدول في وحجم ونوعية الموارد.

ثانيا.السكان: جنوب افريقيا تحتوي أو تضم على حوالي 52% من إجمالي السكان في القارة الإفريقية ، وتنتج حوالي 57% من الناتج المحلي الإجمالي لها[1]، وتعرف المنطقة نمو سكاني بمعدل 2.5% في السنة وهذه النسب بين سنتي 2009 و2013، ويبلغ عدد سكانها حوالي 595 مليون نسمة، ويعرف مستوى التنمية البشرية تفاوت كبير فخلال المؤشرات التي أنشأت من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) يصل إلى 0.771 في موريشيوس ويصل تقريبا إلى 0.337 في الكونغو ويلاحظ تطورات مشجعة لعشرة دول تقدمت في الترتيب العالمي بين 2008 و2013 أما مدغشقر وجزر السيشل وسوازيلاند خسرت بعض المراتب[2].

والاقتصاد الكلي في جنوب افريقيا لا يزال يعرف سمة في مراحله الأولى من التطور حيث بلغ مستويات مقلقة نوعا ما في بعض الدول، وعلى الرغم من أن التعليم والصحة هما الأولوية العليا إلا أن معظم دول جنوب افريقيا تخصص لها نسبة ضعيفة جدا من الميزانية العمومية، فنسبة معتبرة من السكان تعيش بأقل من دولارين في اليوم الواحد حتى في جمهورية جنوب افريقيا وجزر السيشل.

وسنقوم في هذا الجدول التالي بتحديد حجم السكان والنمو في بلدان جنوب افريقيا:

[1] – أحمد بشارة، **السادك تكتل اقتصادي إفريقي ناهض عنصرية الجنوب**، مركز مصر العربية، 2016، على الرابط التالي:
http://www.masralarabia.com/935558/ (24-04-2017/23:50)

[2] -Erika Kraemer-Mbulaet Mario Scerri, **Rapport de l'Unesco sur la science ver 2030**, édition Unesco, l'Organisation des nations Unies pour l'éducation « la science et la culture, 2016, p 535

الجدول رقم 4 : جدول لحجم السكان ونموهم في دول جنوب افريقيا[1].

الدولة	السكان في منتصف العام(بالآلاف)				معدل النمو السنوي للسكان(%)	
	1980	2015	2025	2050	1980 -2015	2015 -2025
مدغشقر	87472	24235	31728	55294	2.9	1.8
مالاوي	6163	17215	23134	43155	2.9	2.0
بوتسوانا	996	2262	2646	3389	2.3	1.0
موزمبيق	11936	27978	36462	65544	2.4	1.8
ناميبيا	1013	2459	3002	4322	2.5	1.3
موريشيوس	966	1273	1304	1249	0.8	0.2
جزر القمر	309	788	981	1502	2.7	1.5
ليسوتو	1307	2135	2373	2987	1.4	0.7
سوازيلاند	603	1287	1438	1792	2.2	0.7
زامبيا	5929	16212	21892	42975	2.9	2.0
زيمبابوي	7228	15603	19370	29615	2.2	1.4
أنغولا	8212	25022	34016	65473	3.2	2.0
ج .ج. إ	29077	54490	58436	65540	1.8	0.5
تانزانيا	18685	53470	72033	137136	3.0	2.0
الكونغو	1802	4620	5983	10732	2.7	1.7
السيشل	66	96	100	100	1.1	0.3

المصدر: من اعداد الطالب استنادا إلى المصدر التالي:

http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/demographic_profile_rev_april_25.pdf

والملاحظ في هذا الجدول هو تراجع معدل النمو السنوي للسكان في جميع البلدان وهذا راجع في الأساس إلى مجموعة من العوامل والمتمثلة خاصة في الأوبئة والأمراض الخطيرة كالسيدا والسل والإيدز، وترتبط الزيادة الهائلة في عدد المصابين خاصة بعد نهاية نظام الأبرتايد وظهور نشاطات

[1] - United Nations, Economic Commission For Africa, **The demographic profile of African Countries**, March 2016, p 26-27-28.

بشرية داخل الإقليم ونزوح نسبة كبيرة من السكان في السنوات الأولى لتطبيق الديمقراطية في المنطقة، كما أن نقص الوعي لدى الحكومة في تلك الفترة قد زاد من انتشار المرض وذلك لعدم اتخاذ الدول اجراءات لازمة للحد من انتشاره.

خلاصة الفصل:

تملك بلدان جنوب افريقيا امكانيات اقتصادية قوية متنوعة ومتعددة، ينشأ هذا التنوع من تداخل مختلف الديناميكيات الاقتصادية والتوسع القوي في المنطقة المتصلة بالموارد المعدنية على وجه الخصوص، ولهذا فإن التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا رغم امتلاكها لمقومات وإمكانيات النجاح إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض هذا الطريق نحو التقدم وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي.

الفصل الثاني:

دراسة في امكانيات ومعوقات التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا

مقدمة الفصل:

بالرغم من امتلاك الجنوب الافريقي لمقومات وإمكانيات النمو والتنمية الاقتصادية والتطور والتي سنقوم بتحديدها في المبحث الأول من هذا الفصل، إلا ان هناك الكثير من المعوقات التي تعترض طريق التنمية والنمو الاقتصادي وتمنعها من اللحاق بركب التطور والنجاح، وتتعدد هذه المعوقات فمنها ما هي اقتصادية متمثلة في الأوضاع المختلفة والمعتمدة في أغلبها على تصدير المواد الخام بأشكالها المختلفة، وهذا ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار، ورهينة للتقلبات في الأسعار العالمية وتحكم الدول الكبرى، ومنها ما هي اجتماعية أشكالها تتضح في انتشار الأمية والفقر والأمراض والجهل وانتشار الفساد، ومنها السياسية وتتضح في أنظمة الحكم الديكتاتورية وحكم الحزب أو الفرد الواحد وتهميش البقية، ومنها الأمنية والتي تتمثل خاصة في عدم الاستقرار وانتشار الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية.

المبحث الأول:الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في جنوب افريقيا

المطلب الأول:الموارد الزراعية

إن الزراعة هي العنصر الأساسي للتنمية في القطاع الاقتصادي الإقليمي لدول جنوب افريقيا بنسبة تمثل 35 في المئة من الناتج القومي الإجمالي ويعتمد حوالي 70% من السكان في المنطقة على مجال الزراعة للغذاء والدخل وتوفير مناصب عمل، كما أن العديد من البلدان تعتمد على السلع والمنتجات الزراعية كصادرات أساسية لها بنسبة تقارب حوالي 13% من إجمالي إرادات التصدير و66% من قيمة التجارة البينية[1].

[1]- Perspective agricole de l'OCDE et de la FAO, **l'Agriculture subsaharienne ; perspectives et enjeux de la décennie à venir**, Edition ODCE, 2016, p 63-67.

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يساهم بشكل غير منتظم في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من بلدان جنوب افريقيا إلا أنه يوظف أكثر من 60 % من القوة العاملة في المنطقة، ويعيش ما يقارب من ثلثي جميع السكان في جنوب افريقيا في المناطق الريفية ما يعني أنهم يستمدون دخلهم الرئيسي من الزراعة، ورغم وجود مساحات شاسعة من الأراضي المتدهورة والجافة والغير المستثمرة في الزراعة والتي تتألف أساسا من الأدغال والسافانا والتي تتسم بأنماط هطول الأمطار الغير المنتظمة إلا أنها تدعم دول الإقليم بالثروة الحيوانية وتوفر موطنا للقطعان المهاجرة المتبقية من القارة الإفريقية[1].

وكان متوسط قيمة الصادرات في دول جنوب افريقيا بين عامي 2004 و2006 حوالي 11 مليار دولار سنويا، أو 12% من إجمالي صادرات هذه الدول، وتهيمن جمهورية جنوب افريقيا وحدها في الإقليم بنسبة 44% من الصادرات و40% من الواردات، وثاني أكبر مصدر في الإقليم هو سوازيلاند بنسبة 14% وثاني أكبر مستور هو زيمبابوي بنسبة 13% [2] .

ووفقا للمعطيات السابقة سنقوم بتحديد أهم الدول التي تملك الإمكانيات، إلى جانب المحاصيل الزراعية الرئيسية من حيث الاعتماد عليها كمنتوج أساسي لاقتصادياتها.

تبلغ مساحة الأراضي الخصبة في جمهورية جنوب افريقيا لوحدها حوالي 100 مليون هكتار، منها سوى 12.9 مليون هكتار من الأراضي فقط صالحة للزراعة بسبب التربة والظروف المناخية الصعبة إلا أن جمهورية جنوب افريقيا تهيمن على الإنتاج الغذائي والزراعي في المنطقة، فهي تعتبر كأهم وأكبر المنتجين للقمح والذرة والدخان والدواجن ولحم البقر والسكر وغيرها من المنتجات البستانية، كما أنها تتمتع بإمكانيات كبيرة وقدرات علمية ما جعلها تقوم بتطوير القطاعات الصناعية التي تساهم في انتاج جميع المنتجات الغذائية الأساسية، وعلى الرغم من أن الزراعة لوحدها تمثل

[1]– Petter Tarr–Jacquie Tarr, **Southern Africa; An overview of the environment**, Southern Africa research and documentation centre, 2000.

[2] – Agritrade Le commerce ACP analyse et décrypté, **Afrique Australe; enjeux liées au commerce agricole**, 2011, p 6 –7.

سوى 4.5% من الناتج الإجمالي المحلي إلا أن جمع كلا من قطاع الصناعة الغذائية والزراعية مع بعض تمثل 15% من الناتج الإجمالي المحلي[1].

أما في سوازيلاند يعتبر السكر هو المنتج الأساسي والمهيمن في المنتجات الزراعية ويمثل 60% من الإنتاج الزراعي على أساس المبيعات الموجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وفي ما بين دول افريقيا الجنوبية، كما نجد وضعا مماثلا في بوتسوانا أين يتم هيمنة الإنتاج الحيواني في الدولة حيث أنها تصدر مالا يقل عن 90% من لحوم الأبقار إلى الاتحاد الأوروبي كما أنها تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات التجارية لتنظيم واردات الذرة والقمح والبقوليات والدواجن والحليب وغيرها من المنتجات الزراعية قصد الحفاظ على مستوى مستقر من الإنتاج المحلي وهذا يشمل استخدام أحكام حماية الصناعات الناشئة، ولأنغولا وموزمبيق امكانيات زراعية ضخمة والتي تضررت بسب النزاعات والحروب الأهلية في السابق حيث كانت أنغولا منتجا رئيسيا للقهوة والموز والسيزال (تستعمل كلمة السيزال للتعبير عن نباتات الفصيلة الصبارية والتي تستخرج الألياف من اوراقها)، ويحتمل أن تكون مؤهلة للحصول على الاكتفاء الذاتي عمليا في جميع الموارد باستثناء القمح، ومع ذلك يزرع 3% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة داخل البلاد[2].

ولزامبيا وحدها مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 42 مليون هكتار، وموارد مائية ضخمة للري حيث تستحوذ على حوالي 40% من المياه في افريقيا الوسطى والجنوبية. زاد الإنتاج الزراعي في زامبيا من 18% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة وأنماط هطول الأمطار الجيد في البلد إضافة لمختلف السياسات الزراعية التي اتخذتها الحكومة من أجل تطوير القطاع الزراعي والزيادة في مردود الإنتاج وخلق فرص عمل للأفراد حيث يوفر القطاع فرص عمل ل 70 في المائة من القوى العاملة، ومنه سجلت البلاد زيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال الموسم

[1] –Tristan rose et Guillaume Furri, **Présentation générale de l'agriculture sud–africaine**, Trésor Direction Régionale, 2016, p 1– 4.

[2] - Agritrade Le commerce ACP analyse et décrypté, **Idem**, p 6–7.

الزراعي الممتد من 2009 إلى 2010 مقارنة بالمواسم الأخرى إذ بلغ الإنتاج نسبة 118% في محصول عباد الشمس، نسبة 50% في فول الصويا، نسبة 39% في الأرز، نسبة 31 في المائة في الذرة، نسبة 7% في التبغ ونسبة 5% في القمح، ولا يزال القطاع الزراعي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الزامبي نظرا لمساهمته في نمو اقتصاد الدولة حيث تساهم الزراعة الأولية في البلاد بحوالي 35% من اجمالي صادراتها[1].

الشكل رقم 5: محنى بياني يمثل حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) في دول جنوب افريقيا

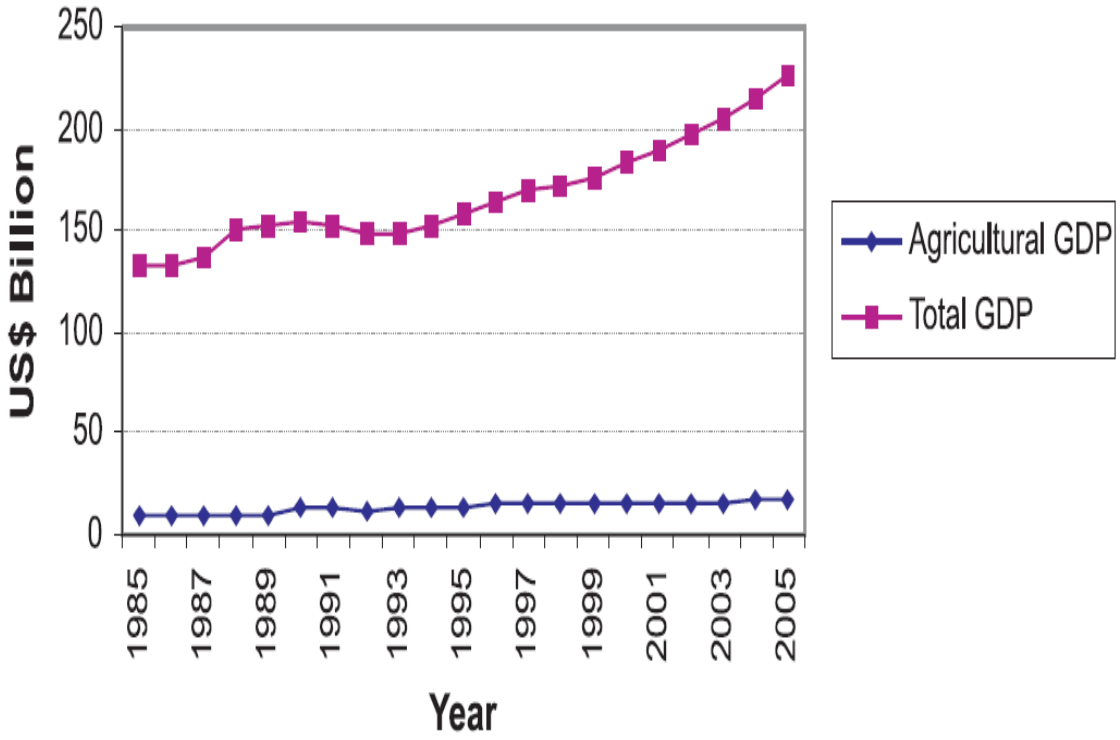

المصدر:

http://www.fanrpan.org/documents/d00358/papers/presentations/Agricultural_growth_trends_Chilonda_May2007.pdf

[1] – Zambia Développement Agency , **Agriculture, livestock and fisheries, sector profile**, 2011 , p3.

من خلال المنحى البياني يتبين أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من حوالي 140 مليار دولار في سنة 1985 إلى حوالي 150 مليار دولار في سنة 1989 والموضح داخل المنحنى بالخط الأحمر، ثم عرفت استقرار حلال السنوات الموالية إلى غاية 1995 تقريبا، وبعدها عرفت مساهمة الزراعة زيادة قدرها حوالي 250 مليار دولار في سنة 2005، وهدا ما يدل على اهتمام دول جنوب افريقيا بالميدان الزراعي وامتلاكها لإمكانيات وقدرات هامة يمكن استغلالها في مجال التنمية الاقتصادية، أما إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فعرف نسبة ضعيفة من الزيادة والموضح على الشكل باللون الأزرق.

المطلب الثاني: الموارد الأولية والطاقة

تساهم الموارد المعدنية والطاقة في جنوب افريقيا مساهمة كبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتنموية كبناء البنية التحتية، الاستثمار، فرص العمل، الصناعات الثانوية، تكوين رأس المال وعائدات النقد الأجنبي وغيرها من المجالات.

أولا.الموارد المعدنية:

يمكن قياس حجم الصناعة في جنوب افريقيا بواسطة ناتج التعدين، حيث بلغت في عام 1997 قيمة 15.7 مليون دولار لجميع الدول باستثناء ليسوتو، موريشيوس، موزمبيق والسيشل واستطاعت جمهورية جنوب افريقيا لوحدها أن تصل إلى نسبة انتاج للموارد المعدنية بلغت 71% إلى جانب 2% لبوتسوانا و4% لأنغولا و3% لكل من الكونغو وناميبيا وزامبيا. ومن بين البلدان التي تعتمد على الموارد المعدنية بصفة أساسية هي بوتسوانا والتي يمثل لها التعدين نسبة 34% من الناتج المحلي الإجمالي وتليها ناميبيا بنسبة 15 % ثم زامبيا بنسبة 11 في المائة. وقد ساهم إقليم جنوب افريقيا بنسبة 34% من إنتاج التعدين العالمي لعام 1973 والذي بلغ تقريبا 159 مليار دولار، وفي سنة 1997 احتلت المرتبة الخامسة من بين أكبر الدول المنتجين للمعادن بعد الولايات المتحد الأمريكية وروسيا وكندا والصين بنسبة 3.7 في المائة، كما ساهم التعدين في الكونغو وبوتسوانا ب

43 في المائة من إجمالي صادراتها ويمثل في زامبيا أكثر من 50 %، وحققت أنغولا في هذا الشأن نسبة 98 % من صادراتها من المعادن بإدراج أو إضافة النفط إلى القائمة[1].

وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في الدول الصناعية إلى زيادة الطلب على الموارد المعدنية، مما دفع أسعار السلع الأساسية إلى تسجيل معدلات مرتفعة وزيادة في التجارة الدولية، وفي السنوات الأخيرة كان هناك اكتشاف جديد للفحم والحديد الخام والمنغنيز في بلدان جنوب افريقيا ما أدى إلى زيادة نسبة التجارة مع الاقتصاديات الناشئة، وقد أكدت الاحصائيات أن زيادة استهلاك الفحم سترتفع على المستوى العالمي بحوالي 50 في المائة أو أكثر انطلاقا من سنة 2006 إلى غاية 2030 ومن إجمالي الطلب الكلي على صادرات الفحم من المتوقع أن نسبة 10 في المائة إلى 13 في المائة أي ما يقابله 70 إلى 100 مليون طن سنويا سيتم تغطيتها من قبل الدول المصدرة في جنوب افريقيا وعلى رأسها بوتسوانا وموزمبيق، ومع ارتفاع نسبة الطلب على الفحم في آسيا تتوقع التجارة العالمية للفحم مشاريع مستقبلية لغاية 2030 تقوم دول جنوب افريقيا وحدها بتصدير أكثر من 50 مليون طن من الفحم لقارة آسيا[2].

ثانيا.النفط والغاز:

تتمتع المنطقة باحتياط كبير من النفط وتنتج ما يقارب 5.5 مليون برميل، أنغولا تعتبر كأكبر منتج في جنوب افريقيا وقد أنتجت ما متوسطه 1.25 مليون برميل من النفط يوميا في سنة 2005 وارتفع إلى نحو 1.7 مليون برميل يوميا في 2014، ووفقا لمجلة النفط والغاز فقد أثبتت أنغولا احتياطي النفط قدره 5.4 مليون برميل في 2006 والتي شكلت 96 في المائة من إجمالي احتياطي النفط الخام في المنطقة، وتليها جمهورية جنوب افريقيا ب 215 برميل في اليوم ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية ب 20 برميل في اليوم، وحاليا أكبر مصافي النفط توجد في جمهورية جنوب افريقيا

[1] - Arnold Granville, **Mining, minerals and sustainable devlopement MMSD Southern Africa**, Baseline survey of the mining and minerals sector, Johannesburg, 2001, p 9-69 .

[2] -Priyanka Parida, **Unloking mineral resource potential in Southern Africa countries-is rail infrastructure upto the challenge ?**, European transport conference, 2013, p1.

والتي لديها أربعة مصافي مع قدرة التقطير تصل إلى 547507 برميل في اليوم، وفي مدغشقر والتي تقدر بحوالي 15 ألف برميل في اليوم وزامبيا ب 75023 برميل في اليوم، وتوجد مصافي أخرى في عدد قليل من الدول وهي إما صغيرة أو قديمة أو تم وقفها عن العمل كزيمبابوي[1].

وفيما يتعلق بقضايا الغاز من المعروف أن المنطقة تحتوي على احتياطي الغاز الطبيعي يقارب 9.1 تريليون قدم مكعب (tcf) والتي تشكل 1.9 في المائة من احتياطي قارة افريقيا، وقد تمكنت دول المنطقة من تحقيق زيادة نسبية في استخراج الغاز الطبيعي كأنغولا قدره 1.6 tcf من الغاز المصاحب، وموزمبيق 4.5 tcf والتي شهدت توسعا سريعا في صناعة الغاز منذ بدء تشغيل خط أنابيب الغاز الذي يبلغ طوله 865 كم حيث يمتد من حقول الغاز باندي وتيماني في جنوب وسط البلاد إلى سيكوندا في جمهورية جنوب افريقيا والتي أنشأت من قبل الشركة ساسول* والتي اتخذت من جمهورية جنوب افريقيا مقرا لها، وناميبيا ب 2.2 tcf وتنزانيا كقوة في هذا القطاع ب 0.5 tcf مع استمرار اكتشافات جديدة من الغاز الطبيعي على طول ساحل المحيط الهندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية 0.035 tcf، وتقوم بتسوانا باستكشاف ميثان الفحم الحجري والتي يقدر أنها ستحتوي على ما يزيد عن 12.8 tcf من غاز الميثان من نوع الفحم. وتدعو هذه الحالة إلى التكامل الإقليمي في تطوير البنية التحتية اللازمة لتوزيع الموارد على المناطق التي تحتاج إليها من أجل تسهيل الإنتاج وتعزيز النشاط الاقتصادي كإقامة خط أنابيب ينطلق من الموانئ ليربط بين الدول من أجل نقل المنتجات النفطية المكررة إلى مراكز الطلب في المناطق النائية أو تطوير مجال النقل البري أو السكك الحديدية والي تعتبر كأثر الوسائل المعتمد عليها داخل الإقليم، وعل سبيل المثال يوجد خط انابيب تازاما والذي ينقل النفط الخام من دار السلام إلى مصفاة أنديني في زامبيا وهذا يعتبر كصورة على الاستثمار الحكومي المشترك من قبل زامبيا(67 %) وتنزانيا (33 %). كما هناك خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي بين موزمبيق وجنوب افريقيا على طول ممر "بوتو" وهو يعتبر

[1] SADC, **Energy Monitor 2016**, SARDC publishing, 2016, p 76 −77.

كشراكة بين القطاعين العام والخاص بين حكومتي جمهورية جنوب افريقيا وموزمبيق وساسول حيث أقيم بموجب اتفاق عبر الحدود[1].

ثالثا. الطاقة المتجددة:

أصبحت دول جنوب افريقيا عاملا رئيسيا في الاتجاه الدولي نحو تنمية موارد الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بصفة عامة، بامتلاكها موارد هائلة يمكن أن تشكل أساسا قويا لتحسين امكانية الوصول إلى تلبية حاجيات المنطقة وجميع أنحاء القارة الافريقية بكاملها، حيث قدرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة امكانية توليد الكهرباء من مشاريع الطاقة الكهرومائية الجديدة على نطاق واسع في الإقليم بأكثر من 40 ألف ميغاواط من الطاقة المائية عند اكتمال مشروع Le Grand Inga والذي يعتبر كأكبر مشروع للطاقة الكهرومائية في العالم إذ يعتبر كمحور رؤية شاملة لتطوير نظام الطاقة على المستوى القاري ويقع هذا المشروع في الجزء الغربي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونحو 50 كم من مصب نهر الكونغو و225 كم من الجنوب الشرقي لعاصمة كينشاسا، بالإضافة إلى انتاج الطاقة الكهرومائية نجد الطاقة الشمسية الكهروضوئية والتي تبلغ حوالي 2.195 تيراواط في الساعة الواحدة والطاقة الشمسية الحرارية حوالي 153.180 ميغاواط[2].

وتتمتع جنوب افريقيا بإمكانيات كبيرة لتلبية احتياجاتها من الطاقة من خلال استغلال موارد الطاقة المتجددة الشاسعة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والرياح والكتلة الحيوية* التي تساهم ب 36.66 % من مزيج الطاقة الإقليمي والكتلة الحيوية الحديثة 0.39 %، وكان الاهتمام بزيادة مبادرات الطاقة الشمسية بعد ظهور مفاهيم جديدة للسياسة العامة مثل التعريفات الجمركية والقياس الصافي ما دفع إلى زيادة استثمارات الطاقة المتجددة، وقد أصبح استخدامها أمرا شائعا كما هو معروف لتوفير حلول لتحسين الوصول إلى الطاقة والأمن والتخفيف من انبعاث الكربون في

* ساسول هي شركة دولية متكاملة ومتعددة الجنسيات تعمل في مجال الطاقة والكيماويات، توظف أكثر من 33 ألف شخص يعملون في 37 بلدا.

[1] – Peter P.Zhou, **The SADC Regional infrastructure Master Plan**, Energy Sector Plan, sadc, 2012, p 46-47.

*الكتلة الحيوية هي مصدر الطاقة المتجددة وأغلب الكتل الحيوية هي مواد نباتية تستخدم كوقود حيوي

[2]– Kizito Sikaka, **Idem**, p8.

المنطقة وضمان التنمية المستدامة وتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير، وتعمل بلدان مثل بوتسوانا وملاوي وزامبيا وتنزانيا بتطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق واسع، وفيما يتعلق بالطاقة الحرارية الأرضية تشير التقديرات إلى أن حوالي 4 ألاف ميغاواط من الكهرباء متاحة على طول الوادي المتصدع لتنزانيا وملاوي وموزمبيق وتزداد أهمية الكتلة الحيوية في توليد الكهرباء ولتطبيقات التدفئة الصناعية في الجنوب الافريقي والتي تقدر ب 9500 ميغاواط استنادا إلى النفايات الزراعية وحدها، وبالإضافة إلى ذلك اجتذبت المنطقة اهتمامها باستثمارات الوقود الحيوي على نطاق واسع نظرا لقدرتها على معالجته، ووفقا لخطة مشروع مدير تطوير البنية التحتية الإقليمية للجماعة الإنمائية لدول جنوب افريقيا لعام 2012 يفترض أنه سيكون هناك معدل نمو اقتصادي يصل إلى ما فوق 8 % وإنتاج كهربائي يصل إلى 77 ألف ميغاواط في عام 2020 وأكثر من 115 ألف ميغاواط في عام 2030 مع احتياطي قدره 55 ألف ميغاواط ابتداء من 2015.[1]

[1] - SADC Energy Monitor, **Idem**, p 53.

الشكل رقم 6: حصة بلدان جنوب افريقيا من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي لسنة 2013(%).

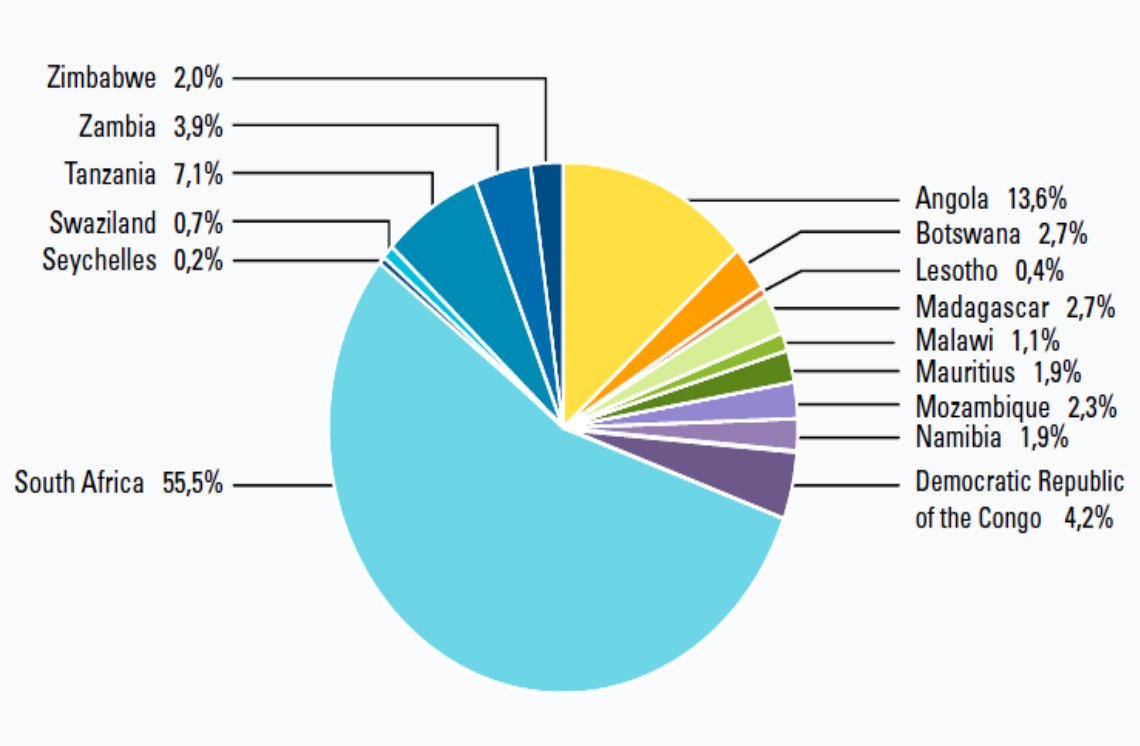

المصدر: http://data.worldbank.org/data-catalog/worlddevelopment-indicators, accessed 22 October 2014

ومن خلال هذه الدائرة النسبية نلاحظ تباين هذه الدول في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأسباب عدة ومختلفة كاختلاف حجم الأراضي الجغرافية ووسائل النقل والمواصلات وطرق التجارة الدولية وغيرها، فبعضها مثلا ساحلية تطل على المحيط والبعض الآخر لا يملك هذه الخاصية إضافة إلى اختلاف أحجام السكان اختلافا كبيرا بين دولة وأخرى.

المبحث الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا.المعوقات الاقتصادية:

1.الديون: لدى معظم دول المنطقة أرصدة دين خارجي كبيرة جدا تفوق في بعض الأحيان نسبة 60 %من الناتج الإجمالي المحلي كارتفاع خدمة الديون في كلا من أنغولا وزامبيا إلى نسبة تتجاوز النطاق الأعلى المعزز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة 15 % قبل عامي 2003 و2005 على التوالي، بينما حافظت بعض الدول الأخرى نسبة خدمة الدين لا تقل عن 10 % من الناتج المحلي الإجمالي بين 2003 و2008 وقد واجهت السيشل عبئا عاليا جدا لا سيما بعد سنة 2005 مقارنة ببلدان أخرى، وضلت قيود السيولة تنخفض بشكل عام خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2008[1].

وواجهت دول أخرى ارتفاع كبير في خدمة الدين خاصة بعد الانكماش العام الذي حصل في التجارة العالمية وحتى نهاية عام 2013 كانت تقريبا جميع البلدان أقل من الهدف المحدد وهو 60 % باستثناء سيشل وزيمبابوي، اللتين بلغتا نسبة الدين العام من الناتج الإجمالي المحلي 68.8 % و76% على التوالي وبالنسبة للسيشل فإن الوضع السائد هو نتاج سلسلة من العجز الحكومي الكبير الذي كان موجودا قبل برنامج إصلاح صندوق النقد الدولي لعام 2008 بعد الانخفاض الحاد في إيرادات السياحة خلال الأزمة المالية العالمية، وفضلا عن سنوات من الإنفاق الحكومي الزائد، وعلى الرغم من أن نسبة خدمة الدين لا تزال مرتفعة فمن الجدير بالملاحظة أنها انخفضت على مر السنين من 117 % في 2009 إلى 68.8 في المائة في نهاية 2013، أما زيمبابوي فإن حوالي 80 % من الدين هو في شكل متأخرات في السداد مع حالة الديون الغير المستقرة[2]. أي بمعنى الديون المتراكمة من بداية العقد الأول من القرن الحدي والعشرين عندما بدأ البلد في تراكم الديون

[1]– Ivan zyuulu, **Convergence in the sadc and African economic integration process:prospects and statistical issues**, IFC bulletin no 32, p 99-100.

[2]– African forum and network on debt and devlopement, **An overview of domestic debt in sadc**, A synthesis of trends strucrure and devlopement impacts, 2014, p12

بسبب عوامل داخلية وخارجية مما أثر سلبا على الداء الاقتصادي والصلاحية لتلبية التزامات الدين. اما بلدان مثل ملاوي، موزمبيق، مدغشقر، تنزانيا، زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية فقد ساعد تخفيف عبء الديون على تخفيض أرصدة خدمة الديون الخارجية مما مكن بدوره من الحفاظ نوعا ما على نسب الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في أدنى الأهداف المحددة بغض النظر عن الزيادات الاسمية في أرصدة الديون الخارجية والمحلية على حد سواء خلال السنوات الأخيرة[1].

وفيما يخص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في جنوب افريقيا انخفض الدين الخارجي انخفاضا كبيرا بين عامي 2006 و2007 في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون مما أدى إلى تحويل الديون إلى الوظائف غير المستدامة إلى الوظائف المستدامة على التوالي ومع ذلك زادت أرصدة الديون الخارجية على مدى السنوات الماضية سواء بالقيمة الاسمية أو كنسبة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من 2006، وازدادت الزيادات الاسمية في كلا من تنزانيا وموزمبيق حيث كانت أرصدة الديون الخارجية أعلى من مستويات ما قبل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى نهاية عام 2013[2].

و تعود الدوافع والأسباب الأساسية إلى العجز المستمر في الميزانية وبرامج الاستثمار العام الطموحة التي تضطلع بها الحكومة مثل تطوير الهياكل الأساسية، كما أدى انخفاض أو تخفيض العملة المحلية مقابل الدولار وغيرها من العملات الرئيسية إلى زيادة في رصيد الديون الخارجية.

2.انعدام الأمن الغذائي: ولاسيما في ليسوتو وملاوي وسوازيلاند وقد أفاد تقرير الأمن الغذائي للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي الصادر في 2013 أن التقييم الإقليمي لأوجه الضعف أظهر زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إذ ارتفع من 12 مليون في عام 2012 إلى 14 مليون في عام واحد، وبالإضافة إلى ذلك تقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية أن 95 مليون شخص في جنوب افريقيا يعانون من نقص التغذية حيث يوجد أكبر عدد في

[1] – Economic commission for Africa, **Economic Report on Southern Africa 2011**, Status and prospects for economic diversification in Southern Africa, Addis Ababa, First printing, 2012, p14.

[2] – African forum and network on debt and devlopement, **Idem**, p 13

جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وزامبيا وأنغولا وموزمبيق، ومشكلة انعدام الأمن الغذائي هي نتاج لعدد من العوامل المعقدة والتي تشمل مثلا عقود من نقص الاستثمار في القطاع الزراعي والممارسات التجارية غير العادلة، ارتفاع مستويات خسائر ما بعد الحصاد، سوء الإدارة، عدم الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأراضي والمياه، وتدهور الهياكل الأساسية الريفية إضافة إلى انعدام المساواة الاجتماعية[1].

3.ضعف البنى التحتية: إن ضعف البنى التحتية والهياكل القاعدية سواء في الإنتاج أو شبكة النقل كالطرق والسكك الحديدية والنقل البحري أو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر كأكبر عقبة أمام النمو الاقتصادي في دول جنوب افريقيا، فحسب تقديرات البنك الدولي لسنة 2009 العجز في البنية التحتية أثر سلبا على معدل النمو الوطني ب 2 في المائة سنويا في المنطقة ففيما يتعلق بالنقل تشير التقديرات إلى أن التكاليف تمثل حوالي 30 % إلى 40 % من التكاليف الإجمالية للصادرات والواردات في جنوب افريقيا، كما أن خسائر ما بعد الحصاد تصل إلى حوالي 30 % من إجمالي الإنتاج في المنطقة وهذا راجع إلى عدم استقرار وهشاشة البنية التحتية وعدم فعالية مختلف المؤسسات[2].

4.الأزمات الاقتصادية: تواجه بلدان جنوب افريقيا آفاقا اقتصادية سلبية للغاية ويرجع هذا أساسا إلى هبوط أسعار السلع الأساسية وضعف عملات المنطقة بما في ذلك راند جنوب افريقيا والكواشا الزامبية التي بلغت مستويات اقتصادية قياسية في ديسمبر 2015، إذ معظم الدول تستمد مدخلات صادراتها من السلع الأساسية. وقد تأثرت بشدة أنغولا التي تعتمد على النفط لتوليد أكثر من 90 % من عائدات صادراتها و70 في المائة من عائداتها الحكومية بانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى التضخم وتخفيض قيمة العملة، وفي زامبيا أين يشكل إنتاج النحاس نحو 75 في المائة من عائدات التصدير، أثر انخفاض انتاج الطاقة في سد كاريبا على عمليات التعدين والتنمية الاقتصادية بسبب

[1]– Dimpho Motsamai, Southern **Africa regional perspectives for the white paper on peacebuilding**, Geneva peacebuilding platform, white paper series no 4, 2015, p 4-5.

[2] –Jinty Jackson, **Afrique australe rêver gros-mais qui financera les projets d'infrastructure?**, inter press service news agency,2013.

خفض امدادات الطاقة لمنتجي النحاس بنسبة 30 في المائة ما دفع بالشركات الزامبية لاستيراد مصادر طاقة أكثر تكلفة للتعويض عن الخسارة. وفي سنة 2015 اسفرت عمليات التسريح وعمليات التخفيض والإغلاق عن اصابة صناعة الماس في بوتسوانا وقطاعات الكروم والصلب في زيمبابوي وإنتاج البلاتين في جمهورية جنوب افريقيا وفي ليسوتو وزيمبابوي، فقد تأثرت قيمة التحويلات المالية التي تعد مصادر دخل هامة للأفراد والأسر الفقيرة بشكل خاص جراء انخفاض قيمة الراند بنسبة 15 في المائة[1].

ويجدر هنا الإشارة إلا أن منطقة الجنوب الإفريقي أصيبت بالجفاف الناتج عن ظاهرة النينو وهو الأسوأ منذ 35 عاما بعد فشل موسمين متتالين من الأمطار، وقد أدت ظروف الجفاف وندرة المياه إلى خسائر في الأرواح وسبل العيش، وقد أبلغ في هذا السياق عن ما يقارب من نصف مليون حالة وفاة من جراء الجفاف في بوتسوانا وسوازيلاند وجمهورية جنوب افريقيا وزيمبابوي، كما أدى إلى تراجع نسبة المحاصيل الزراعية وانخفاض المساحة المزروعة، وتشير التقديرات إلى نقص في انتاج الحبوب يبلغ حوالي 9.6 مليون طن مع توفر أو وجود 72 % فقط من الحبوب المطلوبة في المنطقة باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل وتنزانيا، وتواجه جمهورية جنوب افريقيا التي تعتبر كمنتج رئيسي للذرة في المنطقة ما يقدر ب 2.6 ملون طن من العجز[2].

[1]– United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, **Regional outlook for Southern Africa, Recommendations for humanitarian action and resilience response**, 29 March–May 2016, p 10–11.

[2]– Barbara Iopi, **Inside SADC**, SADC Secretariat Monthly Newsletter Issue 6, 2016, p 2.

ثانيا.المعوقات الاجتماعية:

1.الأمراض والأوبئة: تزايد عدد المصابين بالأمراض خاصة بعد نهاية نظام الفصل العنصري وظهور نزوح سكاني كبير حدث أثناء السنوات الأولى للديمقراطية[1]. ولا تزال المنطقة إلى غاية اليوم تمثل مركزا عالميا لوباء الإيدز إذ أن تسعة بلدان هي بوتسوانا وليسوتو وملاوي وموزمبيق وناميبيا وجمهورية جنوب افريقيا وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوي لديها أكبر نسبة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتي تتجاوز 10 في المائة. فيما يقدر بنحو 26 % في سوازيلاند إذ لديها أعلى معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم، تليها بوتسوانا بنسبة 23.4 في المائة وليسوتو ب 23.3 في المائة. ومع وجود 5.6 مليون شخص مصابون بهذا الفيروس (17.3 من السكان)، تعد جمهورية جنوب افريقيا موطنا لأكبر وباء في العالم. وتشكل هذه البلدان جزءا من البلدان ذات الأولوية التي يبلغ عددها 35 دولة من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الإيدز للفترة الممتدة بين 2016 و2021 ولإنهاء الإيدز على الصعيد العالمي بحلول عام 2030[2].

[1] – Solène Baffi, **Idem**.

[2] – United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, **Idem**, p 15.

الشكل رقم 7: خريطة لانتشار وباء الإيدز في قارة افريقيا "جنوب افريقيا الأكثر تضررا"

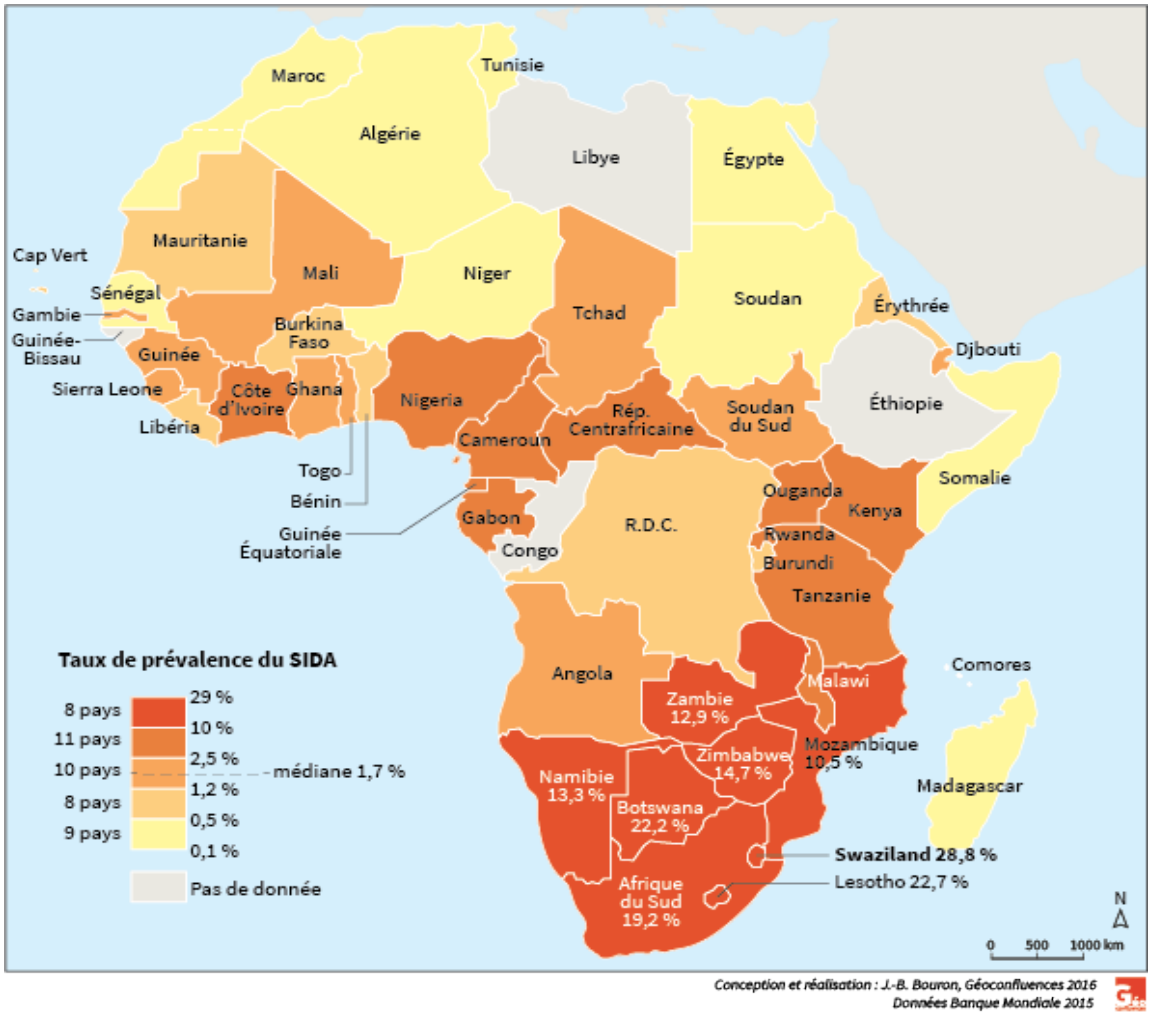

المصدر : http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/vih-sida

تبين الخريطة انتشار وباء الإيدز في قارة افريقيا لسنة 2015، والملاحظ أن المنطقة الجنوبية هي الأكثر ضررا .

2. الهجرة غير الشرعية: كما هو الحال في جميع أنحاء افريقيا الناس في جنوب القارة تتحرك باستمرار لأسباب مختلفة سواء للبحث عن العمل أو هروبا من الفقر أو الهروب من النزاعات والصراعات الداخلية، وغالبا ما تستعمل الوسائل غير الشرعية كاللجوء إلى المهربين والجماعات الإجرامية للوصول إلى وجهتهم. ووفقا للبيانات التي خرجت مؤخرا خلال الاجتماع الإقليمي الأول

الذي تم تنظيمه في 17 جوان 2016 من طرف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (ONUDC) وأمانة الجماعة الإنمائية لجنوب افريقيا لمناقشة التحديات التي يشكلها تهريب وتجارة المهاجرين، تم ترحيل أكثر من 350 ألف مهاجر من جمهورية جنوب افريقيا بين عامي 2012 و2016 منهم 343 ألف ينتمون إلى بلدان السادك[1].

وتستضيف جنوب افريقيا حاليا أكثر من نصف مليون شخص مهتمين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وانطلاقا من سنة 2015 ضمت اللجنة حوالي 180 ألف لاجئا و860 ألف من طالبي اللجوء وحوالي 3 ألاف من العائدين إلى وطنهم الأصلي كانوا سابقا لاجئين، وبالإضافة إلى هذه الأرقام تم تسجيل في 21 مارس 2016 حوالي 11746 موزمبيقيا يعيشون في قرية كابيسا الصغيرة في ملاوي، وهناك تقارير تفيد بأن نحو 800 من طالبي اللجوء الموزامبيقيين موجودون في مدينة تشيكواوا في ملاوي. فتنقل المهاجرين بطرق غير قانونية يشعر حكومات المنطقة بقلق متزايد إزاء الأمن القومي وتهريب البشر وإساءة استخدام نظام اللجوء بسبب أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يتنقلون بشكل خاص في منطقتي القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى إلى الجنوب الإفريقي[2].

3.الفقر: ولايزال الفقر وعدم المساواة يشكلان تحديات رئيسية تواجهها تقريبا جميع دول جنوب افريقيا وافريقيا ككل، وتبين الدراسات التي أجرتها منظمات إنمائية دولية ومثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن المنطقة موطن لكثير من البلدان التي تشهد أعلى معدلات عدم المساواة والفقر، كما أنها تحتل تنمية منخفضة من حيث المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمياه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014، البنك الدولي 2014)، فحسب إحصائيات 2015 هناك حوالي 20 في المائة فقط من السكان يعملون في القطاع الرسمي، ووفقا لتقرير أعدته مبادرة المجتمع المفتوح للجنوب الإفريقي فإن اكثر من 60 في المائة من السكان في جنوب افريقيا يفتقرون

[1]– L'Office des Nations unies contre la drogue et le crime, **Afrique australe : une réponse régionale au trafic de migrants**, 2017.

[2]– United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, **Idem**, p 18.

إلى امدادات كافية من المياه الصالحة للشرب، ويعيش ثلث سكان جنوب افريقيا في فقر مدقع وحوالي 40 % من القوة العاملة عاطلون عن العمل، ولم تزداد مستويات الفقر فحسب بل ازدادت أيضا في المناطق الحضرية وفي ما بين الأسر المعيشية التي ترأسها النساء والشباب بصفة عامة[1].

المطلب الثاني: المعوقات السياسية والأمنية.

أولا. المعوقات السياسية:

1.عجز في إرساء الديمقراطية والحكم الراشد: إن من بين أهم المعوقات السياسية التي تواجهها دول جنوب افريقيا هو أن معظم المؤسسات السياسية والدستورية التي انشأتها الدول في المنطقة لم تؤدي دورها الأساسي والمتمثل في إرساء الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، ونتج عنها صور أخرى مشوهة سواء فيما يخص بتكوين الأحزاب ودورها ومدى فعالية المجتمع المدني. فالديمقراطية جديدة في الكثير من بلدان جنوب افريقيا ولا تزال في عملية تحديد نفسها، كما أنها لا تعكس تلك الموجودة في الدول الغربية بسبب الاختلافات في التاريخ والسياسة والاقتصاد والثقافة، كما أن المشاركة المحلية في المجالات السياسية مختلفة وهذا للتصادمات الإثنية والعرقية والدينية في المنطقة، وبالنظر إلى الأعمال الحالية لترسيخ مبادئ الديمقراطية في الجنوب الإفريقي تعتبر في الحقيقة عملية صعبة للغاية، فتزايد الفقر في المنطقة يحد من قدرة الناس ورغبتهم في المشاركة السياسية رغم أن الفرد يعتبر كعنصر هام وأساسي في صنع الديمقراطية، وانعدام الأمن الغذائي في ملاوي وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي إلى تكريس السكان المحليين وقتهم للبقاء على قيد الحياة. وهذه الحالات يمكن أن تشل الحكومات في أفضل الأوقات، وتحفزها على العمل الاستبدادي في أسوأ الأحوال ولا سيما

[1] – Samuel O Oloruntoba PhD, **Regional Integration and the challenges of Poverty Reduction in Africa: The Case of Southern African Development Community**,Rethinking Devlopmental states in Southern Africa, South Africa,2015.

عندما لا تكون سيادة القانون ولا مجتمع مدني نشط وهذا هو الحال في زمبابوي حيث أظهر انهيار القانون والنظام مدى سهولة استخدام هياكل السلطة في جنوب افريقيا لترسيخ الزعيم[1].

2.النزاعات السياسية: وفي 2014، أصبح الجنوب الأفريقي أقل عنفا من أي منطقة أخرى في قارة أفريقيا. وباستثناء الصراع الذي طال أمده في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصراع المحلي المنخفض الكثافة مؤخرا في موزامبيق، ظلت المنطقة مستقرة بصفة عامة. وعلى هذا النحو، وعلى عكس المناطق الأخرى في أفريقيا، فإن التهديدات الرئيسية التي تواجهها بلدان جنوب افريقيا تتمثل أساسا في مصادر أخرى غير الصراعات الأهلية الواسعة النطاق[2]. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه البلدان معرضة بشدة للصراعات نتيجة للقضايا الهيكلية العميقة الجذور، والتحديات المتعلقة بالحوكمة، والافتقار إلى توافق سياسي وطني بشأن الاتجاه الاستراتيجي لبعض البلدان في مجالات تتراوح بين السياسة الاقتصادية وجدول أعمال الحكم. بيد أن حقائق وخصائص بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تختلف، كما أن العوامل الخاصة بكل سياق تشكل مخاطر مستمرة على السلام. وفي ظل هذه الخلفية، يمكن تحديد أربعة أنماط رئيسية للبلدان في المنطقة، على النحو التالي[3]:

وتتألف الفئة الأولى من البلدان من تلك التي تمر بأزمة سياسية مطولة. وتصف جمهورية الكونغو الديمقراطية على أفضل وجه كذلك البلد المحاصر في دورات مفرغة من العنف وانعدام الأمن. تفتقر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، ولا سيما في أقاليمها الشرقية؛ فإن التظلمات على مستوى المجتمع المحلي، مثل تلك المتعلقة بإدارة موارد الأراضي لا تزال دون إغفال؛ والتهديد بين الجماعات المسلحة يهدد محادثات السلام الجارية.

---

[1]– Beverly L Peters, **The Challenges of Democracy and Democratisation in Southern Africa**, SA Yearbook of International Affairs, 2003, p 305-306.

[2] –Siphamandla Zondi, **Governance and social policy in the SADC region: An issues analysis**, Development Bank of Southern Africa, Development Planning Division Working Paper Series No. 2, 2009, p 8.

[3]– Dimpho Motsamai, **Idem**, p 1-2.

وتشمل الفئة الثانية البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع أو مرحلة انتقالية سياسية وهذا يشمل مدغشقر، مع انتقال ديمقراطي تم اختتامه حديثا حيث يواجه مستقبل غير مؤكد بسبب التاريخ السياسي للبلد والانقلابات وانعدام الأمن. وموزامبيق، حيث يسود سياق "ما بعد الصراع" الراكد على المدى الطويل، في هذه الفئة بوصفها بلدا غير قادر على الخروج تماما من ظروف ما بعد الصراع. وهي واجهت أيضا خطر انعدام الأمن قبيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجرتها في نوفمبر 2014. وتشكل أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا معوقات مماثلة في مجال بناء الدولة بعد انتهاء الصراع. ولا تزال البلاد تعرف بأنها "فاشلة ولكنها ناجحة"، على خلفية الأداء الاقتصادي الجيد المتجذر في ثقافة الفساد والحكم الحكومي[1].

وتتألف المجموعة الثالثة من البلدان التي تعاني من تدهور في الحكم أو من ارتفاع مخاطر النزاع. ويشمل ذلك ملاوي وزامبيا وليسوتو وسوازيلند وموزامبيق التي تعتمد على المانحين، حيث تشكل الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية معوقات خطيرة للتنمية. فليسوتو، على سبيل المثال، قد عرقلها تحالف حاكم غير فعال على مدى العامين الماضيين، وهو الآن على وشك الانهيار.

وتتألف الفئة الرابعة من البلدان التي تمر بعملية إصلاح تدريجية وتشمل هذه البلدان تنزانيا وبوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا وسيشيل. وتظهر هذه البلدان مستويات عالية من شرعية النظام، ولكنها تواجه معوقات مختلفة بسبب فعالية الحكومة المتدنية والمظالم المرتبطة اتجاه السكان.

3.ضعف عملية بناء الدولة: وفي معظم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ظلت قدرة الدولة على التصدي للمصادر المشتركة لانعدام الأمن مثل التهميش السياسي والاقتصادي متواضعة إلى حد ما، وهي تنعكس في تزايد الفقر والتخلف واغتراب الشباب والتمييز الطبقي والانقسامات الإثنية والإقليمية والعنصرية. إن بناء الدولة الذي يعتمد على القيادة السياسية التي تعتبر المؤسسات والموارد الوطنية ككيانات للإثراء الشخصي، وبالتالي فإن عملية تشكيل الدولة غير كاملة تماما، وحيث أحرز تقدم في مجال بناء المؤسسات، فإن المؤسسات القائمة ضعيفة وتطغى عليها شخصيات قوية.

[1]- Solène baffi, **Idem**.

وأسفرت ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية من جانب الحكومات المنتخبة في الغالب عن إلحاق أضرار بالمؤسسات الديمقراطية ومركزية السلطة في بلدان جنوب افريقيا. وعلى الرغم من اجراء انتخابات بانتظام إلا أن الوضع استمر في الآونة الأخيرة في كل من في زامبيا(2011) وجمهورية الكونغو الديمقراطية(2011) وموزامبيق(2009) وليسوتو(2012) وأنغولا(2012) وسوازيلند(2013) وجمهورية جنوب أفريقيا(2014) وزمبابوي(2008 و 2013) [1].

ثانيا:المعوقات الأمنية:

1.الإنفاق المالي على المؤسسة العسكرية: وظلت عسكرة وتعزيز قوات الأمن الوطني أولوية رئيسية في الجنوب الأفريقي، حيث أصبحت جمهورية جنوب أفريقيا أكبر المنفقين على المؤسسة العسكرية بين عامي 2004 و 2012. ويحمل كتاب حقائق وكالة المخابرات المركزية لعام 2011 ما يطلق عليه أحدث الإحصاءات التي تبين أن سوازيلند تنفق المزيد من الأموال على الجيش أكثر من أي بلد آخر في منطقة الجنوب الأفريقي وتحتل المركز الثالث عشر في العالم (Times of Swaziland, November, 2011). وفي المنطقة، تنفق زمبابوي 3.8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على النفقات العسكرية، وتخصص ناميبيا 3.7 في المائة؛ وتنفق بوتسوانا 3.3 في المائة، وتنفق ليسوتو 2.6 في المائة؛ وتنفق جمهورية جنوب أفريقيا 1.7 في المائة وتنفق موزامبيق 0.8 في المائة. وتحتل زيمبابوى المركز الثامن عشر فى العالم، وناميبيا 19، وبوتسوانا 23، وليستو 29، وجمهورية جنوب افريقيا 43، وموزامبيق فى المركز 54[2]. وكانت الدوافع وراء زيادة الإنفاق العسكري في المنطقة إلى حد كبير نتيجة للصراع وإعادة الهيكلة والتحديث. وأن غالبية البلدان لا تزال لا تملك جيوشا كبيرة ولديها قدرات عسكرية منخفضة، ربما باستثناء أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وجمهورية جنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي. على سبيل المثال في عام 2008 ذكرت صحف جنوب أفريقيا المحلية أن سفينة قد رست في ديربان (جمهورية جنوب

[1]– Dimpho Motsamai, **Idem**, p 4.

[2]– Timothy Kondo– Tendai Makanza, **Southern African Trade Union Co–ordination Council (SATUCC)**, Published by ANSA, Avondale Harare, Zimbabwe, 2014, p 30.

أفريقيا) والتي تنقل الأسلحة من الصين إلى زيمبابوي. وأدى ذلك إلى احتجاج من الأنشطة المحلية والإقليمية التي دعت إلى حظر نقل هذه الأسلحة إلى زمبابوي. من قبيل الصدفة في نفس العام ذكرت الأمم المتحدة أن زيمبابوي قامت بتصدير 53 طنا من الذخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فترة الصراع في كيفو. ومما لا غنى عنه أن نسبا كبيرة من الميزانية الوطنية لمعظم الدول تخصص للمهام العسكرية ووظائف أمن الدولة، مما يؤدي إلى نزاع متزايد داخل الدولة، ولم يتحقق سوى القليل جدا من حيث إصلاح قطاع الأمن على المستوى الوطني في المنطقة[1].

2.الصراعات الداخلية والتدخل الأجنبي: ومنها الحروب الأهلية المدمرة التي اندلعت مباشرة بعد الاستقلال في أنغولا وموزامبيق وزمبابوي وفي الحقبة الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أين تحولت الحرب الأهلية إلى حرب عالمية في افريقيا وظلت تتفاقم في عام 2013 في شرق البلاد مع عواقب اجتماعية خطيرة. وكانت بعض أسباب هذه الصراعات الشرسة خارجية، كالنزاع القائم بين ملاوي وتنزانيا بشأن ترسيم الحدود في بحيرة ملاوي وإدارة الموارد المائية المشتركة لنظام نهر زامبيزي، الذي يؤثر على ثمانية بلدان (أنغولا، بوتسوانا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، تنزانيا، زامبيا وزمبابوي)، غير أن معظمها كان داخليا في الغالب إلى حد أنه لم يتم التفاوض على أي تسويات داخلية بين الأطراف الرئيسية. واستخدم زعزعة الاستقرار الخارجي رؤوس بحرية في شكل يونيتا في أنغولا، وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية في موزامبيق، والمنشقين من زابو في زمبابوي على التوالي، غير أن المظالم المتقلبة للأحزاب أو الحركات التي استبعدت من سلطة الدولة قد غذت الحروب الأهلية في المقام الأول، وعلى الرغم من أن تلك الحروب قد انتهت عن طريق التسوية (كما حدث في موزامبيق في عام 1992) أو عن طريق القوة (كما حدث في زمبابوي في عام 1987 وأنغولا في عام 2002)، فإن تركاتها المريرة لا تزال قائمة في هذه البلدان، وفي جمهورية جنوب أفريقيا تم حل الظروف التي تحولت تقريبا إلى حرب أهلية في مقاطعات مثل كوازولو ناتال،

[1]– Adriana Lins de Albuquerque–Cecilia Hull Wiklund, **Challenges to Peace and Security in Southern Africa:The Role of SADC**, Studies In African Security, December 2015.

مع الانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي في عام 1994[1]. ولن تختفي الصراعات المتعلقة بالتنوعات، مثل الانتماء العرقي، مع انتهاء الحروب الأهلية المذكورة أعلاه، ويمكن أن تتحول إلى أشكال أخرى. ففي موزامبيق على سبيل المثال، أثار النضال ضد الهيمنة الإقليمية في المقاطعات الجنوبية من قبل جبهة تحرير شعب موزامبيق الشعبية شبح عودة صراع بوش مع ألفونسو دلاكاما وبقايا حركة رينامو في عام 2013، وفي زيمبابوي لا تزال المظالم تتفوق على الفظائع المرتكبة في مقاطعات ماتابيليلاند خلال الحرب الأهلية غوكوراوندي في عام 1980. إن الصراعات ضد الاستبداد قد لا تغذيها المظالم الإثنية في حالات أخرى مثل سوازيلند، ولكن هذه الصراعات يمكن أن تكون لها عواقب قوية، ويستند شكل آخر من أشكال النضال إلى المظالم بسبب الاستبعاد من الاعتراف والحقوق. وبدرجات متفاوتة عانت الشعوب الأصلية في سان في بوتسوانا وناميبيا وجمهورية جنوب أفريقيا من هذا الاستبعاد وحرمانها من الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأرض. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدت مجموعات مثل الباتوا أيضا التمييز والاستبعاد. وهناك عدد آخر مهم من السكان المهمشين في جزيرة رودريغز في موريشيوس. وتوفر هذه المظالم صندوقا للصراعات في المستقبل. وعلى الرغم من عجزها النسبي ينبغي احترام حقوق الأقليات والشعوب الأصلية والتنوع في الوحدة يجب أن يكون شعار الدول في مشاريعها لبناء الأمة[2].

خاتمة الفصل:

لجنوب افريقيا إمكانات اقتصادية قوية زراعية كانت ، معدنية أو طاقوية، وبالتالي فإن المعوقات الرئيسية تكمن الآن في قدرة الدول على المستوى الفردي لإقامة عملية التنمية من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، ولكن أيضا في تطوير السياسات. ويبقى التحدي هو توسيع تنفيذ تدابير مشتركة مع غيرها من القضايا التي تعتمد على وجه الاستعجال لمستقبل المنطقة.

[1] - Dimpho Motsamai, **Idem**, p4.
[2]- Adriana Lins de Albuquerque-Cecilia Hull Wiklund, **Idem**, p81.

الفصل الثالث:

واقع التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا (2016/2000)

مدخل تمهيدي لجمهورية جنوب افريقيا:

اسم الدولة: جمهورية جنوب افريقيا. الاسم السابق: اتحاد جنوب افريقي. الاختصار: RSA . نظام الحكم: جمهوري. العاصمة: بريتوريا وهي العاصمة الإدارية، أما مدينة كيب تاون فهي المركز التشريعي للبلاد ومدينة بلومفونتين فهي المركز القضائي.

العملة: راند (ZAR)، 1 أورو= 14.8 راند.(في 6 أفريل 2017)[1].

الموقع: تقع جمهورية جنوب افريقيا جنوب خط الإستواء في أقصى جنوب القارة الافريقية ويحدها من الشرق والجنوب المحيط الهندي ومن الغرب يحدها المحيط الأطلسي ومن الشمال كل من ناميبيا وبوتسوانا وزمبابوي وموزامبيق وسوازيلاند، شريطها الساحلي يمتد إلى 2.789 كم عل المحيط الأطلسي والهندي.تحتل الترتيب الخامس والعشرين في العام من حيث مساحة الأرض والمرتبة الرابع والعشرين من حيث السكان[2].

المساحة الكلية:1.219.090كلم^2. مساحة اليابس:1.214.470كم^2. طول الحدود البرية:4862كم.

المناخ: مناخ جمهورية جنوب افريقيا متعدد السمات وهذا يعود لسبب موقعها وارتفاع أراضيها غير أنه يتفاوت من منطقة لأخرى بسبب اتساع رقعتها، لذا فإن فصول السنة معاكسة للتي تسود في نصف الكرة الشمالي. تتمتع البلاد بمناخ معتدل ومشمس، لكنه يختلف نظرا إلى تفاوت الارتفاع واتجاهات الرياح والتيارات البحرية. فتتمتع جبال رأس الرجاء الصالح في الجنوب بمناخ دافئ وجاف في الصيف ومناخ بارد وممطر في الشتاء وهو شبيه بمناخ البحر المتوسط، والهضاب الشرقية حارة في النهار ومعتدلة ليلا في فصل الصيف ومعتدلة في النهار وباردة في الليل في فصل الشتاء[3].

---

[1] –France diplomatie: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/afrique-du sud/presentation-de-l-afrique-du-sud/

[2]– محمد مروان، **أين تقع جنوب افريقيا**، أكبر موقع عربي بالعالم، 2015.(2017-05-05) http://mawdoo3.com/

[3] –http://ar.wikipedia.org/wiki/ (02/02/2017/12;25)

الشكل رقم 8: خريطة جغرافية تمثل موقع جمهورية جنوب افريقيا

المصدر: http://arabs.travel/t192723.html

الخريطة تمثل حدود جمهورية جنوب افريقيا ، والمسطحات المائة التي تطل عليها بالإضافة إلى العاصمة بريتوريا وأهم المدن والمقاطعات التسع للدولة.

التركيبة البشرية: يبلغ عدد سكان جمهورية جنوب افريقيا في سنة 2015 حوالي 54 ملين نسمة، وتحتوي على 79.3 في المائة من السود و9.1 في المائة من البيض و9 في المائة من الملونيون و2.6 من الآسيويين والذين تعود أصولهم إلى شبه القارة الهندية وشبه جزيرة الملايو والجزر الأندونيسية، كما يتواجد عدد كبير من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين أتوا للعمل على

أراضيها. كما توجد 11 لغة رسمية أولها لغة الأفريكانز Afrikaans يليها الانجليزية ثم عدد من لغات الباتو مثل: ندبل Ndebele وزولو Zulu وسوازي Swazi وخوسا Xhosa [1].

وجمهورية جنوب افريقيا دولة علمانية وحرية المعتقد مضمونة لجميع شرائح المجتمع من قبل الدستور، ويعتنق معظم سكانها المسيحية، الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى المذهب البروتستانتي بفروعه الأوربية والباقي يتبعون الكاثوليكية ومذاهب مسيحية أخرى، وهناك أقلية اسلامية أخرى هندوسية وعدد قليل من اليهود ومن أتباع الديانات المحلية الافريقية.

التضاريس: ويتكون سطح هذه الجمهورية من تسعة أقاليم وهي كالآتي[2]:

- إقليم الكاب: يقع في الطرف الجنوبي الغربي ويتكون سطحه من جبال إلتوائية تتخللها الوديان والسهول المستوية والتي تعتبر كافية لزراعة القمح ونمو الحشائش الصالحة للرعي، فتكثر تربية الماشية والأغنام التي تمون منتجاتها سكان المدن الكبيرة مثل ميناء كيب تاون الذي يتصل بداخل الإقليم بخطوط حديدية وطرق جيدة.
- إقليم الجنوب الغربي الجاف: وهو إقليم جبلي يضم مجموعة من الوديان، مثل وادي نهر أوليفانتس في الشمال ووادي نهر بريده في الجنوب. ويستفاد من مياه هذين النهرين لري مزارع الفاكهة والتبغ والكروم، كما تنمو بعض المحاصيل الشتوية مثل القمح والشعير.
- إقليم الساحل الجنوبي: يعتبر هذا الإقليم منطقة انتقال بين الأمطار الشتوية والأمطار الصيفية ومناخه بصورة عامة رطب وخاصة على سفوح الحافات الجنوبية للسلاسل الجبلية مثل سلاسل لانجبرن، ويقع الإقليم بين ميناء بورت اليزابث وهيوما ندروب.
- إقليم الكارو: وينقسم إلى كارو الصغرى والكبرى ويمتاز بقلة الأمطار التي يصل معدلها السنوي إلى 40 سم وتقل في الأقسام الغربية إلى 25 سم.
- إقليم كلهاري: يمتد إلى الشمال والغرب من إقليم الكارو، وفي أقصى غربه تقع صحراء كاميب الساحلية التي تمتاز بأراضيها القاحلة والرملية الجافة.

[1]– محمد صادق اسماعيل، **تجربة جنوب افريقيا نيلسون مانديلا...والمصالحة الوطنية**، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة1، ص 11.

[2]– أحمد نجم الدين فليجة، **مرجع سابق**، ص 549-554.

- إقليم المرتفعات الشرقية: يقع هذا الإقليم في ناتال ويتميز بوجود أعلى السلاسل الجبلية في جنوب افريقيا، وأهمها جبال كنزبرج التي ترتفع بعض قممها إلى أكثر من 300 م ، توجد فيه حقول فحم الناتال المستغلة في صهر معادن المنطقة.
- إقليم السهول الساحلية في ناتال: تمتد على ساحل المحيط الهندي بارتفاع لا يزيد على 600 م ويسقط عليها المطر بأكثر من 100 سم.
- إقليم الفلد المرتفع: يتكون هذا الإقليم من هضبة مستوية يتراوح متوسط ارتفاعها ما بين 1200 إلى 1900 م، وتسقط الأمطار بمعدل يتراوح بين 50 إلى 75 سم فتزرع الذرة فيه بنطاق واسع.
- إقليم البوشفلد: يشمل معظم ولاية الترنسفال بين إقليم الراند الذي تتوسطه مدينة جوهانسبرج وبين نهر اللومبوبو في الشمال، ويمتاز السطح بعدم الاستواء ويبلغ متوسط ارتفاعه حوالي 500 م فوق البحر.

المبحث الأول: واقع التنمية الصناعية في جمهورية جنوب افريقيا.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة واقع التنمية الصناعية في البلاد و التطرق إلى أهم الميادين الرئيسية من صناعة السيارات وإنتاج المعادن والذهب والماس إضافة إلى الطاقة وصناعة البلاستيك والمستحضرات الصيدلانية، والنظر في مختلف المعوقات التي يواجهها هذا القطاع.

أولا. صناعة السيارات: على مدى العقود الماضية تحولت صناعة السيارات في جمهورية جنوب أفريقيا إلى صناعة أكثر تنافسية على الصعيد العالمي ومتكاملة عالميا تقدم منتجات السيارات عالية الجودة إلى الأسواق المحلية والعالمية. وقد نمت صناعة السيارات في جمهورية جنوب أفريقيا والصناعات المرتبطة بها لتصبح المساهم الرئيسي في إنتاج الصناعات التحويلية في جنوب أفريقيا وتمثل حاليا نحو ثلث جميع الأنشطة الصناعية في البلاد. مع اللأرض الغنية بالموارد الأولية (الذهب والماس والمعادن الثمينة)، فجمهورية جنوب افريقيا فيها تحتل صناعة السيارات مكانة بارزة، حيث تمثل 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 12 في المائة من الصادرات، وفقا لرابطة جمهورية جنوب أفريقيا الوطنية لصناعة السيارات (NAAMSA)، استثمرت أكبر سبعة شركات لصناعة السيارات في البلاد ما يقارب 7.5 مليار راند أي 557 مليون أورو في سنة 2015 [1].

جمهورية جنوب أفريقيا هي تقليديا زعيم صناعة السيارات في أفريقيا إذ نجد مجموعة من الشركات المصنعة الدولية الكبرى في البلاد وعلى رأسها: BMW، كرايسلر(Chrysler)، جنرال موتورز (General Motors)، فيات (Fiat)، فورد (Ford)، تويوتا (Toyota)، وفولكس فاغن (Volkswagen) وغيرها، وتتركز كل ما في محافظات الكاب الشرقية، غوتنغ وكوازولو ناتال، فشركة فولكس فاغن كانت لديها مصنع في كيب الشرقية منذ أوائل سنة 1950، وتوظف حوالي 6 آلاف شخص وتنتج 120 ألف سيارة في السنة، والتي يتم تصدير منها حوالي 40 ألف إلى البلدان الأفريقية، وتتولى الشركة حصة من حوالي 22% من سوق السيارات في جمهورية جنوب أفريقيا. أما

[1] –Les Dossiers de Campus France n° 28 – Septembre 2015
www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/afrique-du-sud/presentation-de-l-afrique-du-sud/

الإنتاج الكامل في الوحدات فقد تزايد بشكل كبير حيث كانت البلاد تنتج حوالي 400 ألف سيارة في سنة 1995 وارتفعت إلى أكثر من 530 ألف في 2011 و حوالي 611 ألف سيارة في 2014[1].

وقد تم تصميم برنامج إنتاج وتطوير السيارات (APDP)، الذي بدأ في 1 جانفي 2013، ليأخذ الصناعة إلى المستوى التالي من خلال مضاعفة إنتاج المركبات في البلاد إلى 1 مليون وحدة سنويا بحلول عام 2020. شهدت صناعة السيارات نموا مطردا في المبيعات المحلية والصادرات منذ الانكماش في عام 2009، على الرغم من المناخ الدولي غير المؤكد، وخلال عام 2013 ارتفع إجمالي صادرات صناعة السيارات بمقدار 7.8 مليار راند أي ما يقابله 8.2% ليصل إلى 102.7 مليار راند مقارنة ب 94.9 مليار راند في عام 2012[2]. وقد سجلت مبيعات السيارات الجديدة في جمهورية جنوب أفريقيا مكاسب على أساس سنوي، وظلت ظروف التجارة في الصناعة تنافسية بشكل مكثف في قطاعات السيارات الجديدة والسيارات الخفيفة، ووفقا لقاعدة بيانات نامزا، فإن 51 علامة تجارية و 295 2 مشتقات من طراز سيارات الركاب و 28 مركبة تجارية خفيفة و 510 مشتقات نموذجية كانت متاحة للمستهلكين في عام 2013، وهي النسبة الأكبر مقارنة بحجم السوق في العالم[3].

[1] –Moussa Diop, **construction automobile: l'Afrique du Sud et le Maroc comme locomotives**, média digitale marocain, 2016.

[2] –Automotive Industry Export Council, **South Africa Automotive Export Manual 2014**, Automotive Production Developpement Programme, 2014, p 4.

[3] –Département:Trade and Industry Republic Of Souf Africa, **STATE OF THE AUTOMOTIVE INDUSTRY 2014**, Automotive Industry Development Centre Eastern Cape, December 2014, p 2-5.

الشكل رقم 9: مبيعات التصنيع في جمهورية جنوب أفريقيا لسنة 2010[1].

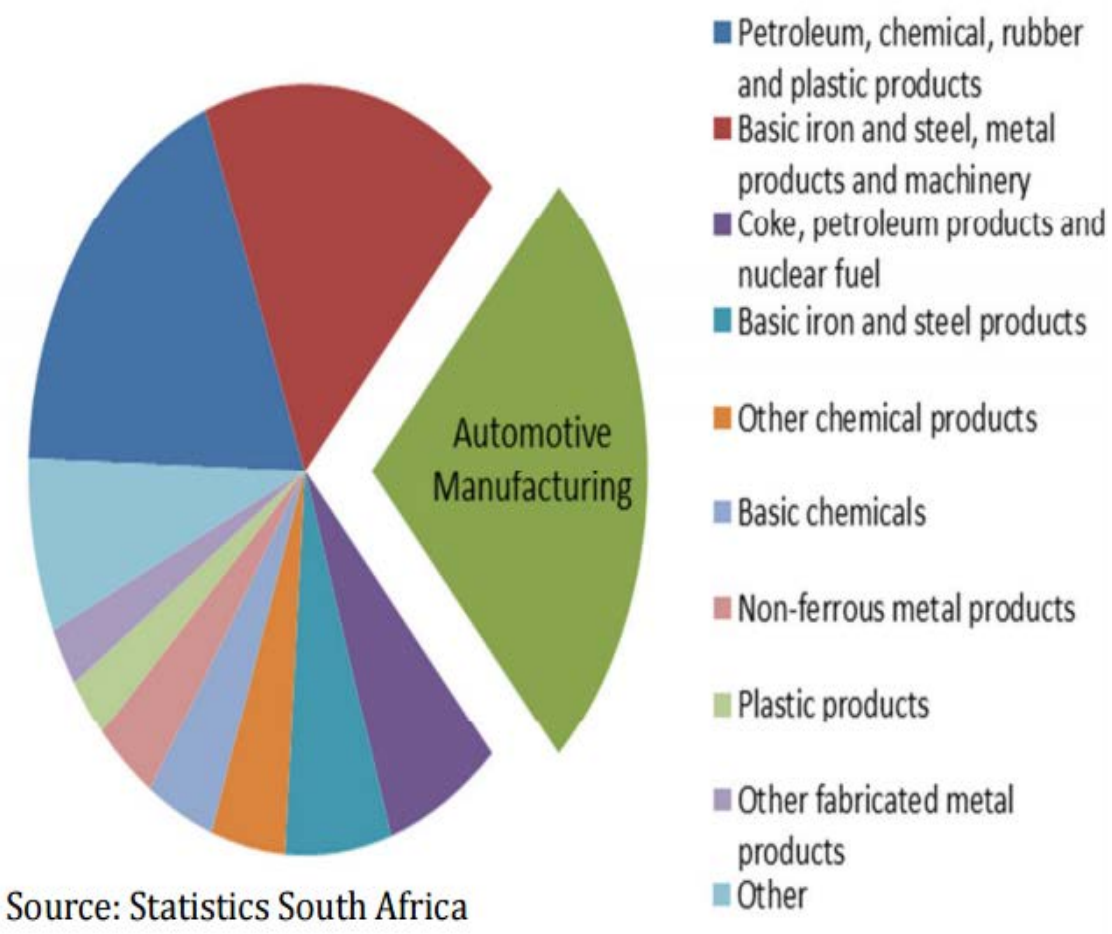

المصدر: http://www.isc.hbs.edu/resources/courses/moc-course-at-harvard/Documents/pdf/student-projects/MOC%20South%20Africa%20Automotive%20Final.pdf

من خلال هذه الدائرة النسبية يتبين لنا أن القطاع الصناعي للسيارات (اللون الأخضر) هو قطب اقتصادي هام للبلاد حيث يحتل المراتب الأولى في مبيعات التصنيع مقارنة بالبترول والمواد الكيميائية والبلاستيك وغيرها، كما أنه يمثل القطاع حوالي 6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، و كان حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في شكل صناعة المركبات

[1] – Anna Lucía Alfaro-Gera Bizuneh- Ryan Moore-Shuhei Ueno-Ruddy Wang, **South Africa: Automotive Cluster**, Report 63-01-02: Motor Trade Industry, October 2011, 18.

والمكونات، كما تساهم مجموعة السيارات بنسبة تزيد عن 20% من إجمالي المبيعات في الصناعة التحويلية.

ثانيا. إنتاج المعادن: وتدعو سياسة التصنيع في جمهورية جنوب أفريقيا إلى إحداث تحول مفاهيمي في تنمية المعادن والاستثمار الاستراتيجي في الأصول لتحقيق أفضل النتائج في المنافع الطويلة الأجل. كما يدعو إلى إحداث نقلة نوعية في تعزيز قيم الصادرات، وزيادة المحتوى المحلي للاستهلاك وإيجاد فرص عمل مستدامة، في عام 2013 وضعت إدارة الموارد المعدنية خطة لمعالجة استدامة البلاتين والذهب على المدى الطويل. وقد تأثرت قطاعات البلاتين والذهب سلبا بالضعف المستمر في الاقتصاد العالمي وتتوقع الإدارة إيجاد تدابير مناسبة على نطاق الحكومة للاستجابات المناسبة على نطاق القطاع. وينصب التركيز بوجه خاص على التدخلات في جانب العرض والطلب، وفي مارس 2013، تم توقيع اتفاقية تعاون ثنائية بين روسيا وجمهورية جنوب أفريقيا في تطوير المعادن البلاتينية ، بهدف تحقيق الاستقرار في صناعة البلاتين من خلال التوسع المستدام في السوق. وخلال شهر أكتوبر 2013، عقد أول منتدى للمجوهرات الوطنية في جوهانسبرغ، ويجمع المنتدى رابطات صناعة التعدين والمجوهرات والحكومة لإنشاء مركز عالمي لرواد الأعمال في جمهورية جنوب أفريقيا. ووفقا لخطة التنمية الوطنية 2030، يتعين على البلاد استكشاف طرق موثوقة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في عمليات التعدين والمعادن، مع توسيع استخراج المعادن، والاستفادة من الصادرات، وتحقيق التوازن[1].

وانكمش اقتصاد جمهورية جنوب أفريقيا بنسبة 1.2% على أساس ربع سنوي في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016. وكان الانخفاض الحاد في إنتاج التعدين هو المساهم الرئيسي في هذا الأداء السلبي، حيث كان الاقتصاد قد سجل نموا هامشيا بنسبة 0.2% إذا تم استبعاد التعدين من الحساب. ومع ضعف عملة الراند انخفضت أحجام الصادرات انخفاضا حادا مع تراجع الطلب العالمي على السلع الأساسية وظلت الظروف غير مواتية في الأسواق الرئيسية للصادرات المصنعة،

[1] -Pali Lehohla, **Statistics South Africa**, Environmental Economic Accounts Compendium, Report number: 04-05-20, March 2016. P 21-22.

باستثناء صادرات السيارات حيث حققت أداء جيدا خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016، وقد انعكست الظروف الاقتصادية المتدنية محليا، ولا سيما الانخفاض الكبير في النشاط الاستثماري الثابت، في انخفاض كبير في الطلب على الواردات. ومن حيث القيمة الاسمية، انخفضت واردات منتجات التعدين (أساسا النفط الخام) بمقدار 7،3 مليار راند إلى 4،25 مليار راند في الربع الأول من عام 2016، في حين انخفضت فاتورة الواردات للسلع المصنعة بمقدار 4.4 مليار راند إلى 7،227 مليار راند[1].

ثالثا.إنتاج الماس والذهب: جمهورية جنوب أفريقيا هي المنتج السابع للماس في العالم من حيث الحجم بنسبة 6.7 % والمرتبة الرابعة في القيمة 9.9%، فالشركات الصناعية الكبرى المختصة في مجال التعدين تستخرج سنويا أكثر من 8 مليون قيراط من الماس أي ما يقابله بقيمة 1.4 مليار دولار في عام 2011، وتقع مناطق استخراج الماس حول مدينة كيمبرلي وفي بعض المناطق في الغرب والشمال الشرقي للبلاد. وتتوقع شركة باين* (Bain) أن الإنتاج السنوي سيقترب من 175 مليون قيراط في عام 2020 ويتجاوز القيمة المسجلة في عام 2007 قبل الأزمة، وأن مناجم الماس الكبيرة قد تصل الى مستويات مرتفعة جدا من الانتاج بحلول عام 2030، وسيتعين على سلاسل التوزيع أن تعيد النظر في استراتيجياتها المتعلقة بإمدادات الماس وفقا لذلك[2].

أما بالنسبة للذهب فكانت جمهورية جنوب افريقيا اكبر منتج للذهب فى العالم حتى عام 2007، عندما اصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا و تليها استراليا ، وواصلت الصين زيادة انتاج الذهب وظلت رائدة حتى عام 2009. ووفقا لوزارة الموارد المعدنية أنتجت جمهورية جنوب أفريقيا 198 طنا من الذهب في عام 2009، مما يجعلها تحتل المرتبة الخامسة في إنتاج الذهب العالمي. ويوجد في البلاد ما يقدر بنحو 6 آلاف طن من احتياطي الذهب. لكن حسب تقديرات المسح

* باين هي واحدة من أكبر الشركات الأمريكية الرائدة في مجال الاستشارات الإدارية في العالم ومقرها بوسطن.

[1] –Industrial Development corporation, **Economic overview: Recent developments in the global and South African economies**, Department of Research and Information, June 2016, p 9-10.

[2] –Nicolas Preillon, **Afrique Du Sud**, Agence pour le commerce extérieur, Septembre 2013, p 36.

الجيولوجي للولايات المتحدة انخفض احتياطي الذهب في سنة 2009 من 31 ألف طن إلى 6 ألاف طن[1].

وظل قطاع الموارد تحت الضغط في عام 2014 نتيجة تباطؤ الطلب العالمي على السلع الأساسية، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض النمو الاقتصادي الصيني وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية أو استقرارها، بالإضافة إلى ذلك فقد تراجعت تكاليف الإنتاج وهبطت الهوامش مما أدى إلى انخفاض الربحية الإجمالية[2]. كما انخفضت مساهمة صناعة تعدين الذهب في الناتج المحلي الإجمالي للتعدين في جمهورية جنوب أفريقيا انخفاضا كبيرا خلال العقد الماضي على وجه الخصوص، ومنذ عام 2012، انخفضت مبيعات المعادن بنسبة 40%، غير أن المساهمة في إيرادات صادرات المعادن في البلاد لا تزال كبيرة بنسبة 17%[3].

[1] –Statistics South Africa, **Mineral Accounts for South Africa: 1980–2009**, Published by Statistics South Africa, February 2012, p 11.

[2] –Randgold Resources, **Ouvrir de Nouveaux Norizons**, rapport annuel 2015, p 30.

[3] –wage negotiations for the gold industry, **south african gold, today and tomorrow fact sheet 2015**, p 6.

الشكل رقم 10: مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي

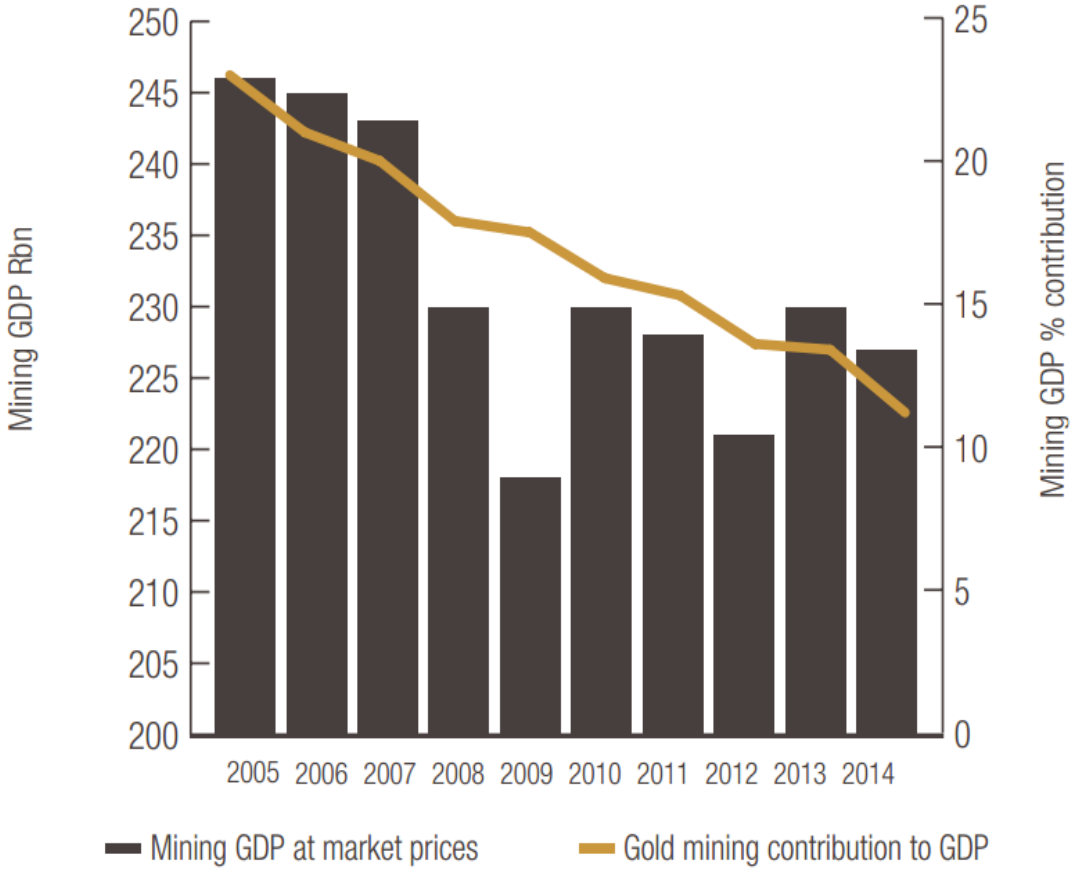

المصدر : http://www.goldwagenegotiations.co.za/assets/downloads/fact-sheets/2015/sa_gold_today_and_tomorrow.pdf

Mining GDP Rbn تعني مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي"مليار راند"

تمثل العمدة البيانية ذات اللون البني مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية جنوب افريقيا بين سنة 2005 و 2014 والتي عرفت انخفاض من حوالي 246 مليار راند أي بنسبة تقارب 23 في المائة في سنة 2005 إلى حوالي 228 مليار راند في سنة 2014 أي ما يقارب نسبة 11 في المائة. أما الخط الأصفر فهو يمثل تراجع مساهمة تعدين الذهب في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 24 في المائة في سنة 2005 إلى حوالي 11 في ال مائة في 2014.

رابعا. الطاقة المتجددة: تأخذ جمهورية جنوب أفريقيا 40% من إنتاج الطاقة في أفريقيا، الشركة العامة اسكوم تولد 95% من الكهرباء في البلاد وحتى ثلثي الكهرباء للقارة. جمهورية جنوب أفريقيا هي سابع منتج في العالم من الفحم، مع احتياطيات وفيرة تقدر 30.2 مليار طن. انها تولد ما لا يقل عن 94 % من احتياجاتها من الكهرباء، وفقا لوكالة الطاقة الدولية، يفيد البلاد من واحدة من أرخص الكهرباء في العالم، ويستخدم 70% من الكربون المستهلكة لتوليد الكهرباء والباقي لتزويد سياراتها والطائرات، من خلال ساسول، أول منتج من الوقود المحرك الفحم، وبالتالي فإن البلد يحتل المرتبة العاشرة من بين أكبر الباعثين لثاني أكسيد الكربون، حيث أصبح يقلل تدريجيا من التلوث من خلال تنويع مصادره من الطاقة (النووية والطاقة المتجددة) وتحسين كفاءتها "محادثات الحكومة من فرض ضريبة الكربون لجانفي 2015"[1].

خامسا.صناعة البلاستيك والمستحضرات الصيدلانية: ساهمت صناعة البلاستيك في جمهورية جنوب أفريقيا بنحو 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و4.5 في المائة لقطاع الصناعات التحويلية في عام 2011. وأكبر مساهم في إنتاج البلاستيك هو سوق التغليف البلاستيكي. وبلغت القيمة المضافة في قطاع البلاستيك 45 مليار راند في عام 2011، واستخدم القطاع 60 ألف شخص في ذلك العام[2]. وقدر سوق المستحضرات الصيدلانية في الدولة بنحو 4 مليارات دولار (30 مليار راند) في عام 2011، بينما يمثل أكبر سوق صيدلانية في أفريقيا (قبل مصر ونيجيريا وكينيا)، فهو لا يمثل سوى 0.4 في المائة و 1 في المائة من السوق العالمية من حيث القيمة والحجم، ويؤدي القطاع الصيدلاني دورا استراتيجيا في اقتصاد المنطقة، وأبرزها في مجال الرعاية الصحية والعلوم والتعليم العالي. ويساهم التصنيع الصيدلي بنسبة 1.6 % في الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية جنوب أفريقيا، ويوفر العمالة المباشرة ل 9600 شخص (معظمهم من المهنيين والعمال المهرة) ويخلق أكثر من 11 ألف فرصة عمل غير مباشرة. قطاع المصب (الخدمات اللوجستية والتخزين والتوزيع، والمبيعات من خلال صيدليات التجزئة) يوفر 25 ألف وظيفة مباشرة.

[1] –Nicolas Preillon, **Idem**, p 41.

[2] –The Department of Trade and Industry, **Industrial Policy Action Plan**, Economic Sectors and Employment Cluster, Pretoria, IPAP 2013/14 – 2015/16, p 97.

ولدى جمهورية جنوب أفريقيا أيضا أكبر برنامج للمضادات الفيروسات القهقرية في العالم، حيث توفر العلاج ل 2.2 مليون شخص في قطاع الصحة العامة و 150 ألف في القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص المصابين بمضادات الفيروسات القهقرية إلى 3.7 ملايين شخص في عام 2017 [1].

سادسا. بعض المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي في جمهورية جنوب افريقيا:

أولا. البطالة والإضراب عن العمل: يبين المستوى المرتفع للبطالة أن قدرة خلق فرص العمل في الاقتصاد غير كافية لاستيعاب التوسع في القوى العاملة الناجمة عن النمو السكاني السريع ويرجع ذلك جزئيا إلى الهجرة وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من العاطلين عن العمل قد تخلوا عن البحث عن وظيفة، وهو ما يعني أن حصة القوى العاملة التي من شأنها العمل يفوق 50% من المستوى المسجل في معدل البطالة الرسمي، وزادت الهجمات بشكل كبير في القطاع الخاص ففي عام 2014 اقترب عدد أيام العمل الضائعة في القطاع الخاص بسبب الإضرابات 12 مليون (0.5 % من إجمالي أيام العمل)، وتفسر هذه النتيجة أساسا بسبب إضراب ما يقرب من ستة أشهر في مناجم البلاتين والتوقف عن العمل على نطاق واسع في الشهر في قطاع المعادن، والتي شملت 220 ألف موظف في 12 ألف شركة[2].

ثانيا. الديون: كم أن انخفاض قيمة الراند قد زاد من ارتفاع رصيد الديون الخارجية بنحو 45 مليار راند في الفترة ما بين 2015 و2016، وتؤدي هذه الزيادة مقترنة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى استقرار صافي الدين بنسبة 46.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 و2018، وفي وقت بيان سياسة الموازنة متوسطة الأجل لعام 2015 كان من المتوقع أن

[1] –The Department of Trade and Industry, , **Industrial Policy Action Plan**, Economic Sectors and Employment Cluster, Pretoria, IPAP 2014/15 – 2016/17. P 91–92.

[2] –OCDE, **Études économiques de L'afrique du Sud**, Juillet 2015, p 13–14–15–16–17.

يصل صافي الدين إلى الاستقرار عند 45.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 و2019[1].

ثالثا. التراجع في استخراج المعادن: ويواجه قطاع التعدين المحلي تحديات خطيرة مما أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة 3.1 % في عام 2012، وقد عززت العوامل المحلية والعالمية هذا الأداء الضعيف، وكان وقف الإنتاج مرتبط ارتباطا وثيقا بالإجراءات الصناعية في الصميم والانخفاض الحاد في إنتاج البلاتين في أوائل عام 2012 وفي وقت لاحق من العام. وفي عام 2014 بلغ الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية جنوب أفريقيا 313.5 مليار أورو، وهو ما يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي لقارة افريقيا مع نسبة تراجع في النمو تفوق 1.5 في المائة وتعتبر ضعف الاستثمارات والرغبة في الحد من مديونية الأسر ومشاكل الإمداد بالطاقة والصدمات القوية التي شلت إنتاج البلاتين في النصف الأول من عام 2014 هي المسؤولة جزئيا عن هذا التراجع[2]. ومع انتشار أعمال الإضراب إلى قطاعات أخرى من صناعة التعدين بما في ذلك الذهب و الحديد والتعدين تعرضت مستويات الإنتاج للخطر وتراجعت أحجام الصادرات. ولا تزال آفاق قطاعات معينة من قطاع التعدين قائمة بسبب مجموعة من العوامل مثل ارتفاع التكاليف وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود وضعف الطلب العالمي وغيرها، ولن يترتب على تقليص حجم أنشطة التعدين المحلية عواقب على هذا القطاع بالذات فحسب بل أيضا على مختلف الصناعات الداعمة والمساندة[3].

رابعا.تدهور سعر العملة ونقص امدادات الطاقة: انخفض سعر الراند بنسبة تزيد عن 30 % بين ديسمبر 2014 وديسمبر 2015 وظل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في عام 2015 ضمن النطاق المستهدف من 3% إلى 6 % سنويا، ولكن بسبب استمرار انخفاض قيمة العملة استمرت الضغوط على مؤشر أسعار المستهلكين في عام 2016، كما أثرت محدودية إمدادات الكهرباء على أنشطة التصنيع والتعدين وقطاع الخدمات وفي هذا الخصوص أصبحت الشركة العامة للكهرباء

[1] –National Treasury Republic of South Africa, **Budget Review,** Pretoria, 24 February 2016, p 37.

[2] – Les Dossiers de Campus France n° 28, **Idem.**

[3] –Industrial Developement corporation, **Economic Overview Recent developments in the global and South African economies**, Department of Research and Information, June 2015, p 2.

اسكوم (التي تزود للبلاد حوالي 95 % من الطاقة الكهربائية) غير قادرة على تلبية الطلب المحلي بسبب البنية التحتية القديمة، ويقدر أنها فقدت 24 % من طاقتها الإنتاجية في عام 2014 ونحو 29 % في 2015[1].

المبحث الثاني: القطاع الزراعي في جمهورية جنوب افريقيا.

أولا. استعراض اقتصادي للزراعة في جمهورية جنوب أفريقيا: تبلغ مساحة الأراضي الإجمالية في جمهورية جنوب أفريقيا حوالي 122.3 مليون هكتار وتمثل منها الأراضي الزراعية حوالي 100.6 مليون هكتار، من بين هذه الأخيرة 83.3 % من أراضي تستخدم للرعي و 16.7 مليون هكتار فقط هي الأراضي الصالحة للزراعة، وعلاوة على ذلك لا تتوفر سوى 1.35 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد للري وتمثل أكثر من ثلث إجمالي الناتج في قطاع الزراعة، وتحتل الزراعة التجارية 86.2 مليون هكتار من الأراضي الزراعية المتاحة، في حين أن قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة يستخدم فقط 14.5 مليون هكتار[2].

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في جمهورية جنوب أفريقيا لسنة 2015 حوالي 233.2 مليار راند في حين قدر إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7،76 مليار راند، وعلى مر السنين نمت القطاعات الأخرى في اقتصاد البلاد نموا أسرع من قطاع الزراعة كالقطاع الغابي وصيد الأسماك، مما أدى إلى انخفاض حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر 9،1 في المائة في 2015، وعلى الرغم من نصيبها الأساسي نسبيا من إجمالي الناتج المحلي فإن الزراعة الأولية تعتبر قطاعا هاما في اقتصاد الدولة، ولا تزال تشكل موردا هاما للعمالة لا سيما في المناطق الريفية وهي مصدر

[1] –P.N. Neingo–T. Tholana, **Trends in productivity in the South African gold mining industry**, the journal of southern african institute of mining and metallurgy, volume 116, march 2016, p 284.

[2] – Petrus Louw Pienaar, **Typology of Smallholder Farming in South Africa's Former Homelands: Towards an Appropriate Classification System**, Department of Agricultural Economics, University of Stellenbosch,South AfricaDecember 2013, **p 8**.

رئيسي للعملة الأجنبية، إن الدور البارز وغير المباشر الذي تقوم به الزراعة في الاقتصاد هو وظيفة من الروابط الخلفية والمستقبلية مع القطاعات الأخرى، وتشكل مشتريات السلع مثل الأسمدة والكيماويات والأدوات روابط متخلفة مع قطاع الصناعات التحويلية في حين تنشأ روابط مستقبلية من خلال توريد المواد الخام إلى الصناعة التحويلية. ويستخدم حوالي 70 في المائة من الإنتاج الزراعي كمنتجات وسيطة في القطاع ولذلك فإن الزراعة تعتبر قطاعا بالغ الأهمية ومحركا هاما للنمو بالنسبة لبقية الاقتصاد[1].

ويقدر إجمالي الدخل الزراعي من جميع المنتجات الزراعية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ يفوق 259 ألف مليون راند، أي بزيادة قدرها 12.7% ، وانخفض الدخل الزراعي الإجمالي من المحاصيل الحقلية بنسبة 11.3 في المائة، وقد نتج عن هذا زيادة الدخل الإجمالي من المنتجات البستانية بنسبة 20.9% (من 65374 مليون راند إلى 79043 مليون راند)، والمحاصيل الحقلية بنسبة 11.3% (من 51227 مليون راند إلى 57018 مليون راند) والمنتجات الحيوانية بنسبة 7،8% (من 113705 مليون راند إلى 123559 مليون راند)، وارتفعت الأسعار التي يتلقاها المزارعون من أجل منتجاتهم الزراعية بنسبة 16.8% في المتوسط، في حين ارتفعت الأسعار التي يدفعها المزارعون من أجل مستلزمات الزراعة بنسبة 6% مما أدى إلى تعزيز التبادل التجاري المحلي بنسبة 9.5%، وزاد متوسط السعر المرجح للمحاصيل الحقلية بنسبة 33.9% نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب الصيفية بنسبة 49% والفاصوليا الجافة بنسبة 21.9% والقطن بنسبة 21% والبذور الزيتية بنسبة 18%، قصب السكر بنسبة 17.3%، الحبوب الشتوية بنسبة 16.2%، القش بنسبة 10.6% والتبغ بنسبة 6.2%، وارتفعت أسعار المنتجات البستانية بنسبة 19.6% ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار الخضراوات بنسبة 35.6%، والفاكهة بنسبة 13.4% وزراعة الكروم بنسبة

[1] –Department of Agriculture, forestry and fisheries, **Economic Review of the South African Agriculture2015**, Published in the Republic of South Africa, Pretoria, 2016, p 4.

5%، كما ارتفعت أسعار المنتجات الحيوانية بنسبة 5.7% نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الرعوية بنسبة% 24.9، والمذابح بنسبة 9.1% واللبن بنسبة 7.9% ولحوم الدواجن بنسبة 1.3%[1].

الشكل رقم 11: مؤشرات حجم الإنتاج الزراعي لسنة 2012- 2016

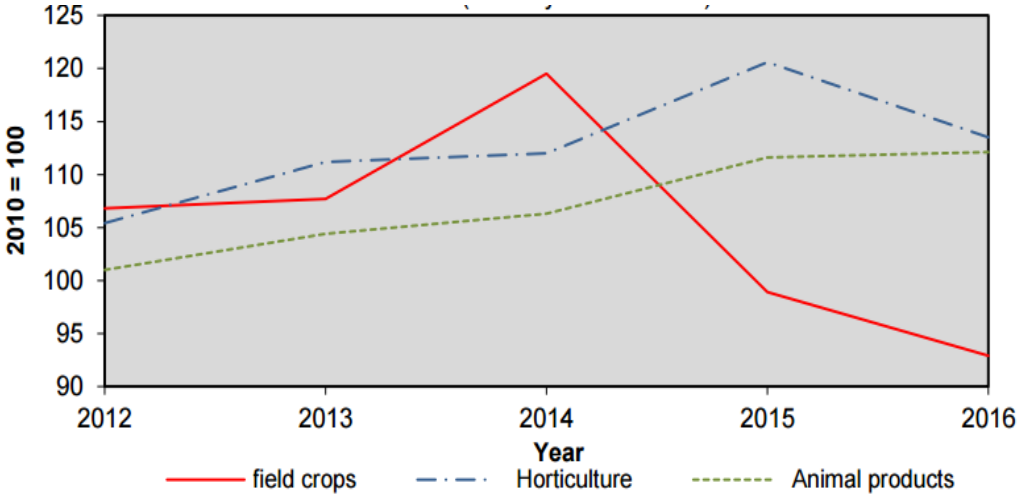

المصدر:

http://www.daff.gov.za/Daffweb3/Portals/0/Statistics%20and%20Economic%20Analysis/Economic%20Analysis/Economic%20Review%202016.pdf

في المنحنى البياني يمثل الخط الملون بالأحمر تراجع نسبة انتاج المحاصيل الحقلية بداية من سنة 2014 إلى غاية 2016، أما الخط الملون بالأزرق فيمثل المنتجات البستانية والتي شهدت زيادة انطلاقا من سنة 2012 إلى غاية 2015 ثم تضاعف الإنتاج نوعا ما خلال السنة الأخيرة، أما الخط الملون بالأخضر فهو يمثل ارتفاع المنتجات الحيوانية.

ثانيا. إنتاج الذرة: الذرة هي أهم المحاصيل الحقلية المنتجة في جمهورية جنوب افريقيا وهو الغذاء الأساسي بالنسبة لغالبية السكان ولا سيما الفقراء وتساهم في المتوسط بأكثر من 40 في المائة من من الإنتاج في المنطقة، وعلى الرغم من أن احتياجاتها المحلية تفوق بكثير احتياجات بلدان أخرى

[1] -Department of Agriculture, Forestry and Fisheries, **Economic Review of the South African Agriculture 2016**, Published in the Republic of South Africa, Pretoria, 2017, p 1.

في المنطقة، فإن البلاد لا تزال تنتج عادة فائضا كبيرا من صادرات الذرة، وتصدر في المتوسط 690 ألف طن من الذرة سنويا إلى المنطقة، وهذا يجعلها المصدر الرئيسي لإمدادات الذرة للبلدان ذات العجز الهيكلي في المنطقة خلال السنوات المتوسطة[1].

وتختلف منطقة الذرة المزروعة على أساس سنوي تبعا لظروف الطقس وظروف السوق ولكن في المتوسط يزرع ما يقرب من 2.5 إلى 2.75 مليون هكتار من الذرة الهجينة في كل عام، وعلاوة على ذلك يقوم المزارعون الصغار بزرع ما يتراوح بين 35 ألف و 500 ألف هكتار، ووفقا لصندوق الذرة فإن إجمالي المحصول المزروع يشكل حوالي 85% من الذرة المعدلة وراثيا، فجمهورية جنوب أفريقيا تقود القارة في اعتماد التكنولوجيا وشهدت إنتاجية تصل إلى 12 طن للهكتار في منطقة الكاب الشمالي في فترة ما بين 2007 و2008 وهو أعلى عائد في القارة الأفريقية. وبحلول عام 2010 كانت تاسع أكبر مستزرع لمحاصيل التكنولوجيا الحيوية في العالم حيث يزرع أكثر من 2.2 مليون هكتار. الذرة البيضاء هي أساسا للاستهلاك البشري والذرة الصفراء لعلف الحيوانات، ويتم إنتاج ما يقرب من 10 إلى 12 مليون طن من الذرة في البلاد، وعلى مدى عشر سنوات تبلغ الذرة المنتجة للاستهلاك البشري حوالي 4.2 مليون طن، تغذية الحيوان حوالي 4 ملايين طن، وتستهلك صناعات النشا والجلوكوز حوالي 650 ألف طن من الذرة سنويا، ويقدر إنتاج الأعلاف بأكثر من 11 مليون طن سنويا، وتمثل الذرة حوالي 51 في المائة من مجموع الأعلاف المنتجة سنويا[2].

ثالثا. الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية: الواقع أن جمهورية جنوب أفريقيا على الرغم من تأثرها بشكل خاص بالجفاف في سنة 2015 وحتى في عام 2016 لا تزال مصدرا صافيا للأغذية الرئيسية في أفريقيا وفي عام 2014 كانت الصادرات الزراعية في جنوب أفريقيا تمثل 10% من إجمالي الصادرات العالمية وفي الفترة 2015 و2016 زادت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 0.2

[1] – Famine Early Warning Systems Network, **Regional Maize Market Fundamentals Southern Africa**, August 3, 2016, p2.

[2] – Tinashe Kapuya – Wandile Sihlobo, **South Africa's maize exports: A Strategic Export Market Analysis model approach**, Stellenbosch University, 2016, p 7-8-9.

في المائة، أي زيادة قدرها حوالي 82 ألف مليون راند بين 2014 و2015 إلى أكثر من 82 ألف مليون راند، ويعود جزء كبير من هذا كله إلى القدرة التنافسية للمزارعين التجاريين في البلاد الذين هم المنتجون الرئيسيون للمنتجات القابلة للتصدير أساسا إلى أفريقيا، والاتحاد الأوروبي بما في ذلك المملكة المتحدة وآسيا[1].

وبلغت القيمة التقديرية للواردات خلال عام 2015 ما يقارب 67244 مليون راند مقارنة ب 61038 مليون راند في عام 2014، أي بزيادة قدرها 10.2%، وأظهرت القيمة التقديرية للصادرات زيادة بنسبة 0،6% من 81300 مليون راند في عام 2014 إلى حوالي 86090 مليون راند في عام 2015. ووفقا لأرقام الصادرات الزراعية لعام 2015 كانت الحمضيات تمثل (13804 مليون راند) والنبيذ (8366 مليون راند) والعنب (7499 مليون راند) والتفاح والأعشاب (6678 مليون راند) والمكسرات (3983 مليون راند) كانت أهم خمسة منتجات تصديرية من حيث القيمة، أما بالنسبة للواردات الزراعية خلال نفس العام فإن القمح يمثل (6044 مليون راند) والأرز (5529 مليون راند) ولحم الدواجن (4651 مليون راند) والكحول (3782 مليون راند) وزيت النخيل (3181 مليون راند) كانت المنتجات الخمسة الرئيسية من حيث القيمة[2].

رابعا. العمال في القطاع الزراعي: ووفقا للمسح السنوي للقوى العاملة خلال الربع الثالث من سنة 2014 في جمهورية جنوب افريقيا عمل حوالي 696 ألف في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، وقائمة مهن هؤلاء الأشخاص متنوعة ومن الواضح أن جميع العاملين في هذه المجموعة من القطاعات هم من عمال المزارع، وتشكل فئتان من المهن تعتمد عليهما الزراعة هما "المزارعون والعمال" و"الزراعية الآلية ومشغلي الغابات" بنسبة 65.7 في المئة و 6.5 في المئة على التوالي من المجموع، ويعمل 70 في المائة من المزارعين والعمال في زراعة المحاصيل، و 22 في المائة

[1]–Hamlet Hlomendlini, **South African Commercial Farmers: The Food Producers of Sub-Saharan Africa**, Agrisa, 2016, p6.

[2]– Department of Agriculture, forestry and fisheries, **Idem**, p 8.

في الإنتاج الحيواني و7 في المائة في عمليات الزراعة المختلطة[1]. وستعزز خطة عمل السياسة الزراعية التي أقرها مجلس الوزراء في مارس 2015 على تنشيط سلاسل القيمة الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية في السلع ذات الأولوية مثل الذرة وفول الصويا والدواجن واللحوم الحمراء، وقد حددت هذه السلع الأساسية في خطة التنمية الوطنية بأنها تنطوي على إمكانيات نمو عالية وقدرة عالية على استيعاب العمالة مما يسهم في خلق حوالي مليون وظيفة بحلول عام 2030، كما يهدف برنامج رعاية الأراضي إلى تعزيز الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي والتربة ومنع تدهور الأراضي والتصحر في المناطق الريفية والمساهمة في إيجاد فرص العمل، ومن المتوقع أن يخلق البرنامج 2400 وظيفة في إعادة تأهيل 48900 هكتار من الأراضي على المدى المتوسط و4725 وظيفة في زرع 5175 هكتارا لتجديد المزارع الصناعية[2].

خامسا. أهم المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في جمهورية جنوب افريقيا:

1.البنية التحتية: ويعتبر نقص البنية التحتية في المناطق الريفية النائية عائقا رئيسيا أمام الوصول إلى الأسواق ولا سيما بالنسبة للمنتجين الصغار، ويشار بصفة خاصة إلى الهياكل الأساسية للطرق. وحيثما يكون النقل متوفرا في المناطق الريفية النائية، فإن هذا المنتج مكلف للغاية بالنسبة للمنتجين على نطاق صغير خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى النقل المبرد، كما أن مشاكل النقل التي يواجهها المزارعون الناشئون تؤدي أيضا إلى تدهور الجودة وتأخر التسليم، وفي نهاية المطاف تحقيق انخفاض الأسعار، ويتم التشديد على المساعدة في مجال النقل باعتبارها عاملا حاسما للنجاح بالنسبة للمزارعين الصغار، وتشكل أشكال أخرى من الهياكل الأساسية التي يمكن اعتبارها عقبات

[1]– based on a research project commissioned by the pretoria office of The International Labour Organization, **Farm Workers' Living and Working Conditions in South Africa: key trends, emergent issues, and underlying and structural problems**, February 2015, p 2.

[2] – Lungisa Fuzile, **Estimates of National Expenditure**, National Treasury Republic of South Africa, Pretoria, 2016, p 417.

رئيسية كالافتقار إلى مرافق الفرز والتعبئة والتغليف أو الافتقار إلى إمكانية الوصول إليها، وقد يؤدي تحسين الفرز والتعبئة إلى زيادة عائدات المنتجين[1].

2. تآكل التربة: تقدر الخسارة السنوية في التربة في جمهورية جنوب أفريقيا بما يتراوح بين 100 و 400 مليون طن أي ما يقرب من ثلاثة أطنان لكل هكتار من الأراضي، وتشير التقديرات إلى أنه سيحتاج إلى ألف مليون راند للتعويض عن مغذيات التربة التي تفرزها الأنهار في البحر كل عام، وقد تأثر أكثر من 70 في المائة من سطح جمهورية جنوب أفريقيا بدرجات متفاوتة وأنواع مختلفة من تآكل التربة حيث تصنف مقاطعة كيب الشرقية بأنها واحدة من أكثر ثلاث مقاطعات تدميرا وأشدها فقرا. وفي الواقع ينظر إلى أن تناقص التربة هو المشكلة البيئية الرئيسية أو الأكبر في المنطقة ومما يضاعف المشكلة أن معدلات تكوين التربة في البلد يعتقد أنها أبطأ بنحو 30 مرة من معدلات فقدان التربة، ومن ثم فإن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش ولا سيما في المناطق الريفية والحد من تآكل التربة لا شك أنه أحد المشاكل الزراعية التي ينبغي على الدولة معالجتها[2].

3. التغير المناخي: وينظر إلى تغير المناخ في جمهورية جنوب أفريقيا بوجه عام على أنه يؤثر سلبا على الزراعة، ويمكن أن تؤدي التحولات المتوقعة في أنماط درجات الحرارة والأمطار إلى خسارة في المحصول وفقدان الجودة ما لم تنفذ الاستراتيجيات التكيفية بنجاح، ويؤثر المناخ سلبا على المحصول عن طريق احداث الأمراض الفطرية والتعفن جراء هطول الأمطار بالقرب من وأثناء الحصاد، وحروق الشمس التي تعود إلى ارتفاع درجات الحرارة خلال النهار فوق 36 درجة مئوية[3]. كما أشار البنك الدولي سنة 2010 إلى أن البلاد قد أصبحت أكثر سخونة على مدى العقود الأربعة

---

[1] –The National Agricultural Marketing Council and Commark Trust, **A Diagnostic Study Of The Potato Subsector: Unlocking The Potentiel For Contribution Towards ASGI–SA**, Commissioned by the Department of Agriculture, 2006, 25.

[2] – Ikponmwosa David Ighodaro–Francois S. Lategan–Wiseman Mupindu, **The Impact of Soil Erosion as a Food Security and Rural Livelihoods Risk in South Africa,** Journal of Agricultural Science, Vol8, No8, Published by Canadian Center of Science and Education, July 15, 2016, p 2–3.

[3] – Julio Araujo – Peter Johnston, **Climate Change – Both sides of the coin: How will agriculture in South Africa cope in the future?,** December 2014, 39.

الماضية مع متوسط درجة الحرارة الدنيا عند 138 درجة مئوية ومتوسط الحد الأقصى لدرجة الحرارة الشهرية عند 260 درجة مئوية، وعلاوة على ذلك فإن متوسط هطول الأمطار في البلاد والتي تقدر بحوالي 450 مم في السنة هو أقل بكثير مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يفوق 860 مم، وتعتبر مقاطعة ليمبوبو Limpopo معرضة بوجه خاص لتقلب المناخ وتغيره نظرا لاعتماد الإنتاج الزراعي في المنطقة على الظروف المناخية وبدرجة كبيرة على نوعية موسم الأمطار [1].

4. نقص المياه: تميز الدولة بانخفاض معدل هطول الأمطار السنوي مع ارتفاع مستويات التبخر الطبيعي مما يجعلها الدولة الثلاثين الأكثر جفافا في العالم، وغالبا ما تكون خسائر التبخر ثلاث مرات أكثر من الأمطار، وعلاوة على ذلك فإن الأمطار الهزيلة توزع بشكل غير متساو حيث تتلقى بعض المناطق أقل من 100 مم من الأمطار في السنة[2]. من المتوقع أن تصبح المياه العذبة هي العائق المحدد للتنمية ومع ذلك فإن التحدي ليس مجرد مسألة توفر المياه فقط بل أيضا مسألة انخفاض نوعية المياه، وقد شهدت نوعية موارد المياه العذبة انخفاضا مطردا بسبب زيادة التلوث حيث أن 40 في المائة من نظم المياه العذبة أصبحت الآن في حالة حرجة في حين أن 80 في المائة منها مهددة. وهذا يعني أن الموارد المائية القائمة غير قادرة على التخفيف من الملوثات بشكل فعال مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في نوعية المياه، وفي معظم الحالات لا ترتبط معظم القطاعات الصناعية في جمهورية جنوب افريقيا على كميات كبيرة من المياه العذبة لتصنيع السلع أو تقديم الخدمات، وهذا ليس هو الحال في الزراعة التي تستهلك 60 في المائة من جميع المياه المستخرجة في البلاد ولا تسهم إلا بنحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعلى النقيض من ذلك لا يستخدم قطاع الطاقة سوى 2% من المياه المستخرجة ولكنه يساهم بنحو 15% من الناتج

[1] – Phokele Maponya – Sylvester Mpandeli, **Climate Change and Agricultural Production in South Africa: Impacts and Adaptation options**, Journal of Agricultural Science; Vol 4, No 10, Published by Canadian Center of Science and Education, South Afriac, august 2012, p 48-49.

[2] – Steve Hedden – Jakkie Cilliers, **Parched prospects The emerging water crisis in South Africa**, Institute for Security Studies, Pretoria, South Africa, 2014, p 2.

المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن مساهمة الزراعة في الاقتصاد يجب أن تقاس أيضا بالدور الهام الذي تلعبه في الأمن الوطني (الغذائي) والاجتماعي (الوظيفي)[1].

[1] – Von Bormann – T. Gulati, **The Food Energy Water Nexus: UnderstandingSouth Africa's most urgent sustainability challenge**, World Wide Fund For Nature, Cape Town, South Africa, 2014, p 21-22.

المبحث الثالث: واقع القطاع التجاري في جمهورية جنوب افريقيا.

أولا. لمحة عن الأداء التجاري: تؤدي السياسة التجارية دورا رئيسيا في استراتيجية النمو في جمهورية جنوب أفريقيا وإذا أريد لها أن تلبي تطلعات شعبها من أجل زيادة الدخول وزيادة فرص العمل فإن اقتصادها يحتاج إلى التوسع بمعدل متوسط لا يقل عن 6 في المائة سنويا، وإذا حدث ذلك فمن المرجح أن ينمو الطلب على واردات المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية والسلع تامة الصنع على مستويات مزدوجة، وعلى المدى القصير قد يكون زيادة الاقتراض الأجنبي قادرا على تمويل هذا الطلب ولكن هناك حدود لحجم العجز الناتج عن الحساب الجاري الذي يمكن أن يستمر، وبلغ متوسط حجم السلع والخدمات المصدرة قبل بدء الأزمة المالية في عام 2008 نسبة 3.9 في المائة فقط في السنة وهذا هو السبب في أن العجز في الحساب الجاري قد ارتفع بشدة على الرغم من ازدهار أسعار السلع الأساسية خلال هذه الفترة. وتكتسي التجارة أهمية خاصة أيضا في خلق فرص عمل للعمال غير المهرة وشبه المهرة وهو الهدف الرئيسي لإطار سياسة مسار النمو الجديد لإدارة التنمية الاقتصادية لجمهورية جنوب أفريقيا، فالقطاعات القابلة للتداول مثل الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية والسياحة تستخدم هؤلاء العمال بصورة أكثر كثافة من معظم قطاعات الخدمات[1].

وعلى الرغم من انخفاض قيمة الراند بشكل كبير بعد الأزمة المالية العالمية كان أداء الصادرات في البلاد ضعيفا جدا وقد شهد سعر الصرف في البلاد واحدا من أطول وأكبر معدلات انخفاض بنحو 25 في المائة خلال جانفي 2011 وجويلية 2014، وعلى الرغم من هبوط الأسعار النسبية نمت صادرات الدولة بوتيرة بطيئة جدا(حوالي 4%) خلال هذه الفترة، ومن الناحية النسبية بلغ متوسط نمو الصادرات في جنوب أفريقيا بنحو 82 في المائة من نمو وارداتها من الشركاء التجاريين خلال نفس الفترة وهو من أدنى النسب، حيث انخفضت حصتها من الصادرات العالمية بنحو 15 في المائة وأدت الصادرات البطيئة إلى جانب الواردات غير المرنة نسبيا التي تتعلق جزئيا بمشاريع البنية التحتية الكبيرة إلى اتساع عجز الحساب الجاري إلى مستويات قريبة من 6 في المائة من

[1] – Lawrence Edwards – Robert Lawrence, **South African Trade Policy and the Future Global Trading Environment**, South African Institute of International Affairs, occasional paper 128, December 2012, p 5.

الناتج المحلي الإجمالي (من حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة المذكورة آنفا)[1].

و سنة 2016 تحسن أداء الصادرات في جمهورية جنوب أفريقيا تحسنا ملحوظا في الأشهر التسعة الأولى ونتيجة لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري إلى 10.5 مليار راند مقارنة ب 60.2 مليار راند بعام 2015، ويعود السب إلى ارتفاع الصادرات المعدنية بدرجة كبيرة خاصة الذهب ، إلى جانب زيادة الصادرات من السلع المصنعة مثل السيارات وقطع الغيار والحديد والصلب والأغذية المصنعة إضافة إلى المنتجات الورقية[2] .

ثانيا. التجارة القارية: في عام 2010 زادت صادرات جمهورية جنوب أفريقيا داخل الساكو (الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا) بنسبة 22.2% أي وصلت إلى 89.7 مليار راند بعدما كانت 73.3 مليار راند في عام 2009 ويعود ذلك أساسا إلى زيادة الصادرات إلى كل من ناميبيا وبوتسوانا بنسبة 30.7٪ و19.6% على التوالي، وكانت السلع الرئيسية المصدرة إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد عام 2010 هي الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير بحصة بلغت 18.3 في المائة من مجموع الصادرات داخل المنطقة وتليها المركبات بنسبة 10.9 في المائة، وشكلت الصادرات داخل الساكو 13.2 في المائة من إجمالي صادرات البلاد في نفس العام مقارنة ب 12.5 في المائة في عام 2009. وبلغت وارداتها داخل المجموعة حوالي 16.3 مليار راند مع حصة كبيرة قادمة من سوازيلند وناميبيا بنسبة 30.8 في المائة وكانت السلع الرئيسية المستوردة من الدول الأعضاء الأخرى هي السكر والحلويات بنسبة 10.7 في المائة من إجمالي الواردات تليها المواد الكيميائية العضوية التي تمثل نسبة 9.6 في المئة حيث شكلت 2.7 في المائة من إجمالي الواردات إلى جمهورية جنوب أفريقيا في عام 2010 مقارنة ب 2.0 في المائة في عام 2009. وتكشف بيانات المستوى الجزئي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتميز بكثافة التصنيع وتصدر أساسا إلى الشركاء الإقليميين وحصتها في إجمالي التجارة الخارجية ضئيلة جدا، حيث أن أكثر من 85 في

[1] – Rahul Anand–Roberto Perrelli–Boyang Zhang, **South Africa's Exports Performance: Any Role for Structural Factors?**, International Monetary Fund, February 2016, p 3.

[2] – Department of Research and Information, **Recent developments in the global and South African economies**, Trade report, South Africa, November 2016, p 1.

المائة من السلع التي تصدرها هذه الشركات هي منتجات مصنعة ويتم شحن أكثر من 90 في المائة من صادراتها إلى الدول المجاورة وأفريقيا جنوب الصحراء[1].

الشكل رقم 12: المنتجات المصدرة لجمهورية جنوب أفريقيا حسب حجم الشركة لسنة 2014/2010

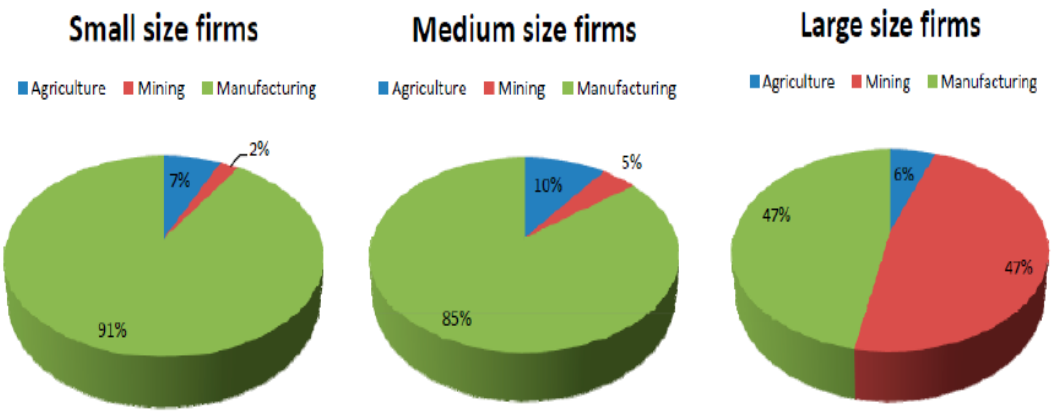

المصدر : https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1624.pdf

توضح هذه الدوائر النسبية السلع الأساسية التي تصدرها شركات جمهورية جنوب افريقيا، حيث أن الشركات الكبيرة والممثلة في الدائرة النسبية الموجودة على الجهة اليمنى نصف صادراتها تتمثل في منتجات التعدين بنسبة والنصف الآخر كمنتجات مصنعة، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والممثلة في الدائرتين الأخيرتين معظم صادراتها تتمثل في المنتجات المصنعة ولا تصدر إلا نسبة صغيرة من منتجات التعدين حيث تتراوح حسب 2 في المائة إلى 5 في المائة.

ولقد حافظت جمهورية جنوب أفريقيا على ميزان تجاري إيجابي مع بقية قارة أفريقيا على مدى السنوات ألاثنتي عشرة حتى عام 2012 ونما الفائض التجاري بمعدل متوسط قدره 4.2% سنويا على مدى فترة السنوات الخمس حتى عام 2012، فصادراتها إلى بقية القارة بلغت 16.1 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بسنة 2002 الذي بلغت فيها أكثر بقليل من 4 مليار دولار، وكانت سلة الصادرات تتألف أساسا من السلع الوسيطة حيث تمثل حوالي 48% من إجمالي الصادرات في

[1] –Southern African Customs Union, **Merchandise Trade Statistics**, Published by SACU Secretariat, Namibia, 2010, p 2-3.

عام 2012، تليها السلع الرأسمالية بنسبة 25.2%، السلع الاستهلاكية 23.2%، والغالبية العظمى من صادرات جمهورية جنوب أفريقيا إلى القارة موجهة إلى أعضاء آخرين في اتفاقية التجارة الحرة، ومن جهة أخرى ارتفعت الواردات من أقل من مليار دولار في عام 2002 إلى 9.7 مليار دولار في عام 2012 وكانت تتألف أساسا من المواد الخام بنسبة 74% تليها السلع الوسيطة بنسبة 14.5% ثم السلع الاستهلاكية 9% وأخيرا السلع الرأسمالية بنسبة 2.5%[1].

وبالمقابل تؤدي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دورا غير متناسب في التدفقات التجارية لجمهورية جنوب أفريقيا بالنسبة لمساهمتها في الدخل العالمي، فعلى سبيل المثال تشكل الصادرات إلى أفريقيا جنوب الصحراء ما يقارب من 20 في المائة من إجمالي صادرات السلع في جمهورية جنوب أفريقيا باستثناء الذهب، وتشكل هذه الصادرات نسبة عالية جدا من إجمالي الواردات في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى منها 50 في المائة من واردات زمبابوي، 41 في المائة من واردات موزامبيق، بين 20 إلى 30 في المائة من مجموع الواردات في زامبيا وملاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعتبر جمهورية جنوب أفريقيا أيضا وجهة تصديرية هامة لكثير من البلدان الأفريقية 28% من صادرات زيمبابوي و 6% و 10% من الصادرات من ملاوي وزامبيا وبوتسوانا وناميبيا موجهة إلى البلاد[2].

وتحتل جمهورية جنوب أفريقيا المرتبة السابعة عالميا في مجال تنمية الأسواق المالية بسبب قطاعها المالي المتطور للغاية الذي يعمل بشكل جيد وقوي التنظيم والذي يمثل أكثر من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2013، وتقدم العديد من البنوك القائمة في الدولة خدمات مصرفية تجارية في جميع أنحاء القارة وتستمد حصة كبيرة من الأرباح (10 إلى 15%) من عمليات جنوب الصحراء الكبرى خارج البلاد بما في ذلك أسواق النمو الرئيسية مثل نيجيريا وغانا وكينيا، فعلى سبيل المثال يعمل أكبر بنك في جمهورية جنوب أفريقيا وهو ستاندارد بانك Standard Bank في عشرون بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في حين يعمل مصرفان كبيران آخران هما "مجموعة عبسا"Absa Group و "فيرست راند" FirstRand في العديد من البلدان الأفريقية وهما

[1] – Department of Research and Information, **Export opportunities for South Africa in selected African countries**, Trade report, South Africa,May 2014, p 8-9.

[2] – Lawrence Edwards – Robert Lawrence, **Idem**, p 18.

يخططان بنشاط للتوسع في أسواق إضافية من اتفاقات الخدمات الخاصة. كما أن البنية التحتية للنقل المتطورة في جمهورية جنوب افريقيا والتي تضم أكبر شبكات السكك الحديدية والهواء في القارة ونظام الطرق الوطنية الواسع وثمانية مرافق للموانئ التجارية هي حلقة وصل لوجستية رئيسية للبلد ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى والأسواق العالمية، ويحتل أداء الخدمات اللوجستية في الدولة مرتبة عالية بين الاقتصادات العالمية حيث يتم تصنيفه في المرتبة 22 من بين 155 بلدا من خلال دراسة استقصائية واحدة، وبالإضافة هي مركز رئيسي للشحن العابر ومورد حاسم لخدمات النقل إلى بلدان أخرى من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[1].

ثالثا. التجارة الدولية: سنقوم في هذا العنصر بدراسة بعض من أهم المعاملات التجارية لجمهورية جنوب افريقيا مع مجموعة من القوى الاقتصادية العالمية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول البريكس.

1.التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية: بلغت صادرات السلع الأمريكية الموجهة إلى جمهورية جنوب افريقيا في عام 2014 حوالي 6.4 مليار دولار إذ عرفت انخفاضا يقارب 12.4 في المائة عن العام السابق، تعد جمهورية جنوب افريقيا حاليا اكبر سوق للصادرات والسلع الامريكية حيث بلغت حصة وارداتها القابلة من جمهورية جنوب أفريقيا حوالي 8.3 مليار دولار ما يعني انخفاض قدره 1.9 في المئة، كما بلغ العجز التجاري للسلع الأمريكية مع البلاد 1.9 مليار دولار في عام 2014 هذا ما يدل على زيادة قدرها 748 مليون دولار مقارنة بعام 2013، وقدرت صادراتها من الخدمات إلى الدولة 3 مليار دولار في عام 2013، كما بلغت واردات الولايات المتحدة 1.7 مليار دولار، وبلغت مبيعات الخدمات في جمهورية جنوب أفريقيا من قبل أغلبية الشركات المملوكة للولايات المتحدة 7.3 مليار دولار في عام 2012 في حين بلغت مبيعات الخدمات في الولايات المتحدة من قبل غالبية الشركات المملوكة لجمهورية جنوب أفريقيا 294 مليون دولار، وبالإضافة كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي 5.2 مليار دولار في عام 2013، بعد أن كان 5.5

[1] – George Serletis, **South Africa Is a Leading Producer and Supplier of Services in Africa**, U.S. International Trade Commission, Executive Briefings on Trade, October 2015.

مليار دولار في عام 2012 وكان الاستثمار خاصة في قطاعات التصنيع والتجارة بالجملة والخدمات المهنية والعلمية والتقنية[1].

وفي سنة 2015 بلغ إجمالي التجارة في جمهورية جنوب أفريقيا (الصادرات والواردات) مع الولايات المتحدة 153 مليار راند كما بلغت قيمة الصادرات 76.5 مليار راند، وشملت الصادرات الرئيسية للبضائع إلى الولايات المتحدة إدارة الأراضي المهنية (بقيمة 15.9 مليار راند)؛ والحديد والصلب (7 مليار راند)؛ المواد الكيميائية الأساسية (6.4 بليون راند)؛ وكذلك قطع غيار السيارات وملحقاتها (5.5 مليار راند). وكانت هذه الفئات مجتمعة تمثل حصة من 65% في سلة التصدير الإجمالية التي تباع في سوق الولايات المتحدة في سنة 2014، وتستفيد جمهورية جنوب أفريقيا أيضا كثيرا من قانون النمو والفرص في أفريقيا، ويغطي هذا الترتيب ما يقرب من 30% من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة، حيث أن القطاع الذي ينتج السيارات وقطع الغيار والملحقات هو أكبر المستفيدين في المقابل وارداتها من الولايات المتحدة تتكون إلى حد كبير من الآلات والمعدات والمواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية والسيارات وقطع الغيار ومعدات النقل الأخرى (أساسا الطائرات) والمعدات الطبية والجراحية وكذلك البترول والمنتجات النفطية[2].

2. التجارة مع البريكس* BRICS : تعد الصين الشريك التجارى الرئيسى لجمهورية جنوب افريقيا، فخلال السنوات الإثني عشر الماضية ارتفعت حصص الصادرات الى الصين من 1.4 فى المائة فى عام 2000 الى 11.6 فى المائة فى عام 2012، وارتفعت حصص الواردات من الصين من 3.7 فى المائة الى 14.4 فى المائة خلال نفس الفترة، إذ تزداد التجارة بشكل متزايد مع جمهورية جنوب أفريقيا مع زيادة حصص الصادرات بشكل ملحوظ منذ عام 2006 وارتفعت حصص الواردات منذ عام 2007، وبلغت حصة الصادرات إلى الهند 4.3 في المائة في عام 2012 وكان للواردات نسبة 4.5 في المائة ولم تتغير حصص الصادرات والواردات الى البرازيل وروسيا كثيرا خلال الاعوام الماضية، وفي عام 2012 وجهت 0.48 و 0.92 في المئة من صادرات جمهورية جنوب أفريقيا إلى روسيا والبرازيل على التوالي وبلغت حصة البلاد من وارداتها

* البريكس تكتل يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجمهورية جنوب افريقيا

[1] –Michael B.G. Froman, **Foreign Trade Barriers**, National Trade Estimate Report, Office of the United States Trade Representative, 2015, p 357-358.

[2] – Department of Research and Information, **idem**, p 17.

من هذه الدول 0.20 و 1.7 فى المائة حيث تشمل الواردات من البرازيل المواد الكيميائية والمركبات والآلات والحديد والصلب والورق والسيراميك، بينما تشمل الواردات من روسيا خليط الأسمدة والأسمدة المعدنية والقمح[1].

الشكل رقم 13: حصة جمهورية جنوب أفريقيا من الصادرات والواردات، البريكس، 2012/2000

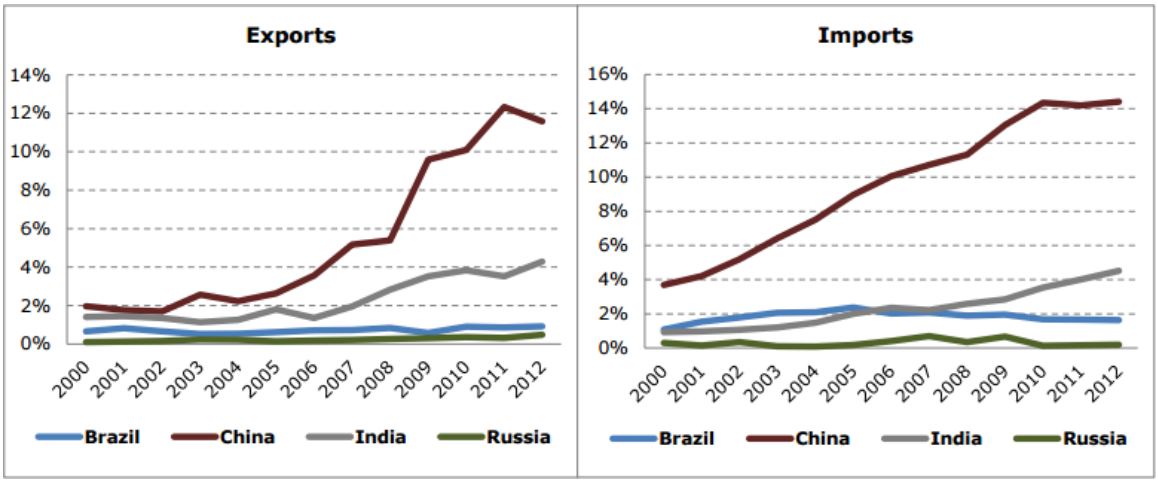

المصدر : http://www.treasury.gpg.gov.za/Documents/South%20African%20position%20in%20BRICS.pdf

يبين المنحنى البياني أن الصين يحتل الصدارة في نسبة واردات وصادرات جمهورية جنوب افريقيا في الفترة ما بين 2000 و2014 ثم تليه الهند والبرازيل وأخيرا روسيا.

توسعت التجارة في جمهورية جنوب أفريقيا مع دول البريكس في السنوات الأخيرة حيث زادت حصة الصادرات من 20 مليار راند في عام 2005 (1 مليار أورو) إلى 154 مليار روبية (9 مليارات أورو) في عام 2013 على ليصل إلى 14 مليار راند (8.5 مليار أورو) في عام 2015، وارتفعت الواردات أيضا من 48 مليار راند (2.8 مليار أورو) في عام 2005 إلى 277 مليار راند (16 مليار أورو) في عام 2015، والغالبية من الصادرات موجه للصين وهو ما يمثل 64 في المائة من صادرات جمهورية جنوب أفريقيا إلى البريكس، تليها الهند بنسبة تقارب من 30 في المائة، وتتألف معظمها من المنتجات المعدنية على الرغم من أن النسبة المئوية الكبيرة للمنتجات المعدنية في

[1] – provincial treasury, **South Africa's position in BRICS**, Republic of South africa, Quarterly Bulletin, January to Mar ch 2013.

إجمالي الصادرات موجهة للصين، على سبيل المثال انخفضت من مستويات ما يقرب من 80 في المائة إلى 60 في المائة في عام 2015، وهذا على الأرجح يعكس إلى حد ما تراجع واردات الصين من دول البريكس حيث تمثل الصين 72 في المائة من واردات جمهورية جنوب أفريقيا من البريكس تليها الهند بنسبة 20 في المائة تقريبا[1].

رابعا. أهم المعوقات التي تواجه القطاع التجاري:

1. زيادة الفساد والتصعيد الكبير في التجارة غير المشروعة: ظلت جمهورية جنوب أفريقيا تشهد أداء مطردا في مؤشر منظمة الشفافية الدولية بشأن التصورات المتعلقة بالفساد الذي يصنف البلدان والأقاليم استنادا إلى الطريقة التي ينظر إليها إلى القطاع العام الفاسد في البلد حيث يحتل البلد المرتبة 72 من بين 177 بلدا شملها المسح، كما تقدر وحدة التحقيق الخاصة أن 20% إلى 25% من المشتريات الحكومية التي تمثل حوالي 180 مليار راند، تفقد كل عام بسبب الفسادK ففساد هذا الحجم يقوض شرعية الدولة وتقديم الخدمات وعلاوة على ذلك تشوه المنافسة في السوق ويزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ويقلل من سهولة إجراء الأعمال التجارية، ومن المفهوم أن هذا البلاء يشكل عبئا هائلا ومهينا على تنمية جمهورية جنوب افريقيا ولا يزال يشكل مجالا بالغ الأهمية من المخاطر التي تهدد استقرار الأعمال التجارية والنمو المستدام في اقتصادها[2].

2. صادرات جمهورية جنوب أفريقيا مقيدة بسبب أوجه القصور في البنية التحتية: إذ يرى البنك الاحتياطي الأفريقي في جمهورية جنوب أفريقيا أن ضعف الطلب الخارجي وتراجع أسعار السلع الأساسية والعمل الصناعي المطوَل والقيود اللوجستية والطاقة لعبت دورا رئيسيا في هذه المسألة، وتشمل التفسيرات المعقولة الأخرى "بقاء الأرخص" فإن تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة وما يصاحبه من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي حتى عام 2010 ربما أدت إلى تآكل القدرة التنافسية للشركات المصدرة للبلاد مما أجبر بعضها على الخروج من العمل، وقد أدت الهوامش العالية في أسواق المنتجات والأجور في أسواق العمل إلى تكبد تكاليف محلية غير تنافسية للإنتاج مما أدى إلى تآكل

[1] – Daniel Mminele, **The role of BRICS in the global economy**, South Africa Reserve Bank, 7 July 2016, p 3.

[2] – Michael Ferendinos, **South Africa Risks 2015**, IRMSA Risk Report, the Institute of Risk Management South Africa, First Edition,2015, p 16.

القدرة التنافسية الخارجية إضافة إلى اختناقات الكهرباء والمنافسة المحدودة في أسواق المنتجات والصلب الملزم في أسواق العمل قللت من استجابة الشركات المصدرة لجمهورية جنوب أفريقيا لاستهلاك أسعار الصرف خلال سنوات الأزمة المالية وبعد الأزمة العالمية[1].

3. الجريمة المنظمة: لا تزال معدلات انتشار الجريمة المتفشية في جمهورية جنوب أفريقيا تؤثر على الأعمال التجارية والمجتمع المدني على نحو يضعف النفس الوطنية على أساس يومي ويبين مسح الجريمة الاقتصادية العالمية لعام 2014 أن ما يقرب من 70% من رجال الأعمال في القطاعين الخاص والعام قد شهدوا شكلا من أشكال الجريمة الاقتصادية في الأشهر ال 24 الماضية، وقد بلغ المتوسط العالمي 37 في المائة أي بزيادة قدرها 3 في المائة منذ عام 2011 مقارنة بزيادة قدرها 9 في المائة في جمهورية جنوب أفريقيا خلال نفس الفترة الزمنية، الرقم المحلي ليس بعيدا بكثير عن 79% من رجال الأعمال الذين شملهم الاستطلاع في مؤتمر أعمال الفساد الأخير الذي قالوا أنهم قد شهدوا شكلا من أشكال الفساد الفعلي أو محاولة. ويعتقد أن هناك انخفاضا مطردا في فعالية نظم الإبلاغ عن المخالفات في جمهورية جنوب أفريقيا التي قد تكون ذات صلة بالإدارة العليا التي ترتكب المزيد من الجرائم، ويعتقد كذلك أن ارتفاع الجريمة الاقتصادية يرتبط ارتباطا مباشرا بزوال مديرية العمليات الخاصة التي خرقت الفساد والتي حلت في عام 2009 وحل محلها مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية[2].

خاتمة الفصل:

لقد قطعت جمهورية جنوب افريقيا خطوات كبيرة في التنمية الاقتصادية وبالرغم من ذلك توجد مجموعة من القضايا المحلية والخارجية كالمشاكل الناجمة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية وانخفاض ثقة المستهلك والأعمال التجارية والمستثمرين وضغوط سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وقلة العمالة الماهرة وضعف العملة المعرضة للصدمات وآثار نقص الكهرباء وارتفاع مستويات الدين العام وغيرها، كلها تعتبر كمعوقات تواجه مسار التنمية الاقتصادية في البلاد إذ صرح الرئيس جاكوب زوما في سنة 2016 أن حجم المعوقات الاقتصادية التي تواجه جمهورية

[1] – Rahul Anand– Roberto Perrelli – Boyang Zhang, **Idem**, p 4-3 .

[2] – Michael Ferendinos, **Idem**.

جنوب افريقيا تبعث للقلق مع انخفاض الخيارات المتاحة لمعالجتها في وقت يتسم بعدم استقرار الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

تبعا لإشكالية البحث والتي تتمحور حول المعوقات التي تحول دون احداث تنمية اقتصادية في جنوب افريقيا وجمهورية جنوب افريقيا تحديدا، هذه الإشكالية التي عالجناها من خلال ثلاث فصول توصلنا إلى النتائج التالية مع اختبار الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث.

وختاما نقول أن رغم الإمكانيات التي تزخر بها منطقة جنوب إفريقيا من موارد زراعية على اختلاف أنواعها وأشكالها وموارد أولية كالذهب والألماس والبلاتين والفحم وغيرها من الطاقات المتجددة كالطاقة الكهروضوئية والكهرومائية ومجمل الموارد التي تشكل ذخيرة التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة، إلا أن مجموعة من المعوقات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية والتي أخذت بعدا محليا وإقليميا وحتى عالميا أدت إلى تفاقم الأوضاع التى أدت بدورها إلى إحداث الركود والاضطرابات في مجال التنمية الاقتصادية. فالمعوقات الاقتصادية كالديون التي أصبحت عبء على اقتصاد هذه البلدان حتى بلغت نسبة الديون فيها أكثر من 60 في المائة في بعض الدول خلال سنة 2005 كما أن نسبة خدمة الدين ارتفع في عام 2013 إلى حوالي 68 في المائة، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي الذي شكل كابحا في انطلاق التنمية في جنوب افريقيا الذي بلغ فيها عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية إلى أكثر من 95 مليون شخص ويعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، إضافة إلى ضعف البنى التحتية والهياكل القاعدية كقلة الطرقات وضعف تكنولوجيا المعلومات وشبكات المواصلات والنقل، ومن بين أسباب الأزمات الاقتصادية انخفاض أسعار الموارد المعدنية في الأسواق الدولية والتي تشكل الدخل الرئيسي لبلدان جنوب إفريقيا من حيث إجمالي الناتج المحلي للمنطقة اضافة إلى المعوقات الاجتماعية التي كان لها الدور البارز في تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة منها الأمراض والأوبئة التي تنخر اقتصاد البلدان بفعل الحروب والنزاعات الطائفية كمرض نقص المناعة البشرية حيث تقدر نسبة حاملي الفيروس إلى أكثر من 26 في المائة من إجمالي تعداد السكان.

إلى جانب جميع هذه المعوقات نجد أيضا الهجرة الغير الشرعية التي ساهمت هي أيضا في إضعاف التنمية الاقتصادية إذ عرفت المنطقة انتشار واسع لعصابات تجارة البشر وشبكات التهريب العابر

للدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى يدخل الفقر الذي يعتبر كهاجس في قيام التنمية الاقتصادية حيث يشكل حوالي ثلث من سكان جنوب افريقيا في فقر مدقع إلى جانب انشار البطالة التي زادت من تفاقم ظاهرة الفقر، أما في ما يخص المعوقات السياسية والتي تدخل ضمن المعوقات التي ساهمت في عدم قيام تنمية اقتصادية حقيقية بحيث أن العجز في ارساء الديمقراطية والذي تجلى في عدم قدرة الدول في تجسيد وتطبيق حكم الراشد وهذا ما لعب دور كبير في تشكيل صورة مشوهة فيما يخص بتكوين الأحزاب ودورها في بناء دولة الحق والقانون، زيادة على ذلك ضعفت بلدان جنوب افريقيا بسبب ضعف عملية بناء الدولة جراء انعدام الأمن الداخلي والحدودي وهشاشة النظام السياسي والذي أثرا سلبا على المجال الاقتصادي وذلك من خلال تكريس الانقسامات الإثنية والعرقية والإقليمية في المنطقة بفعل انتشار الفساد السياسي وشخصنة السلطة واحتكارها من طرف القيادات العسكرية والشخصيات الثورية، إذ أدى كل هذا إلى تراجع امكانيات الإصلاح داخل المؤسسات السياسية والمالية بسبب الإنفاق المالي الكبير على المؤسسات العسكرية على حساب بلقي المؤسسات الاقتصادية، الأخرى وهو ما أدى بإضعاف العديد من القطاعات التنموية داخل البلدان بما في ذلك القطاع الصناعي والزراعي والتجاري والتي تعبر كدعامة أساسية ومحور رئيسي لقيام اقتصاد الدولة.

ومن خلال ما درسناه سابقا نستنتج أن:

1. عجز دول جنوب افريقيا عامة وجمهورية جنوب افريقيا خاصة عن تجاوز المعوقات الي حالت دون تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية لعدة أسباب داخلية وخارجية.

2. من خلال دراستنا لمعوقات التنمية الاقتصادية نلاحظ أن الاندماج غير متكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ونتج عنه آثار سلبية عل الاقتصاد ككل.

3. غياب الإرادة السياسية المساندة للتنمية الاقتصادية كقضية مصيرية مشتركة بين بلدان جنوب افريقيا مع بروز ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما.

4. إن الظروف القاسية التي يعيشها السكان في جنوب افريقيا من تمييز عنصري وبطالة وأمراض دفعت بالعديد من الشباب للهجرة نحو البلدان الأكثر تقدما طلبا للرزق وبحثا عن العمل، مما أفقد المشاريع التنموية المفترضة احتمالية قيامها، كون المشغل الأساسي لها وهو الأيدي العاملة لم يعد متوفرا.

5. رغم امتلاك جنوب افريقيا للموارد المعدنية اللازمة لبدء الصناعة أو تطوير القطاعات الصناعية فيها، إلا أن البنية التي تقوم عليها مظاهر التنمية من الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها غير متوفرة، كما أن الفقر بين السكان لم يترك لهم مجالا للشراء أو التسوق، مما يضعف فكرة وجود الأسواق المحلية إلى جانب الضعف مجال التكنولوجيا والتي تشكل عاملا مهما لبداية الإنتاج الحديث.

6. عجز الامكانيات الداخلية عن استثمار واستغلال الثروات الطبيعية المتاحة، بمعنى أن هناك بعض الدول في جنوب افريقيا وبالأخص جمهورية جنوب افريقيا تحتل قمة هرم الثروات الطبيعية العالمية والتي من شأنها احلال دول المنطقة في مصاف الدول الأولى قاريا وعالميا، لكن ذلك لم يحصل حتى الآن وهذا ناتج بنحو مباشر عن العجز الواضح الذي تعانيه في استثمارها لثرواتها وعدم قدرتها الذاتية على توظيف ثرواتها للنمو الاقتصادي.

وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن وضع بعض التوصيات:

– الاهتمام بالعنصر البشري وكفاءاته العلمية فهو يمثل العملة أو الموارد النادرة.

– اصلاح المنظومة البنكية والمالية من أجل مراعاة التطورات الخارجية الحاصلة وكذا رفع من مردودية الاقتصاد وتسهيل المعاملات المالية داخل وخارج الدولة.

– تدعيم قطاع النقل والمواصلات بين الدول في جنوب افريقيا وعصرنته كونه المحرك الأساسي للإقتصاد.

– الحد من الفقر وتشجيع التكامل الإقليمي والتجارة البينية.

– تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر وتعزيز وتحسين مستويات المعيشة لشعوب الجنوب الإفريقى.

– التعاون فيما بين دول جنوب افريقيا من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها.

– تطوير التعاون فى مجالات الأمن العام والتصدى لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب السلاح بين دول جنوب افريقيا

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1- أحمد الدوري، محمد. **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

2- أنور، محمد فرج. **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

3- بن عبد الله السنبل، عبد العزيز. **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2001.

4- تودارو، ميشيل. **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريح للنشر، 2009.

5- صادق اسماعيل، محمد. **تجربة جنوب افريقيا نيلسون مانديلا...والمصالحة الوطنية**، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2014.

6- عارف، نصر. **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**، بتصرف عن مجلة ديوان العرب،القاهرة، عدد حزيران،2008.

7- مبروك، غضبان. **المدخل للعلاقات الدولية**.الطبعة الأولى، شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، باتنة، 2005.

8- محمد شلبي، ثروت. **التنمية الاجتماعية**، مركز التعليم المفتوح، كلية الآداب جامعة بنها.

9- نجم الدين فليجة، أحمد. **أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، مؤسسات شباب الجامعة ،جامعة بغداد 2003.

II. الرسائل الجامعية

10- حمداني، محي الدين. **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**:دراسة حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،كلية العلوم وعلوم التسيير، 2009.

11- زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية:دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

12- سيدي أحمد، كبداني. **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،2013.

III. المواقع الالكترونية

13- بشارة، أحمد. **السادك تكتل اقتصادي إفريقي ناهض عنصرية الجنوب**، مصر العربية، 2016.

http://www.masralarabia.com/935558/ (24-04-2017/23:50)

14- مروان، محمد. **أين تقع جنوب افريقيا**، أكبر موقع عربي بالعالم، 2015.(05-05-2017).

http://ar.wikipedia.org/wiki/جنوب_افريقيا(02/02/2017/12;25)

المراجع باللغة الأجنبية

I. Livres

16. Basil Davidson**, Modern Africa, A social and political history** ,second edition, London: Logman, 1989.

17. Fuzile Lungisa, **Estimates of National Expenditure**, National Treasury Republic of South Africa, Pretoria, 24 February 2016.

18. Kraemer Erika - Mario Scerri Mbulaet**, Rapport de l'Unesco sur la science ver 2030**, édition Unesco, l'Organisation des nations Unies pour l'éducation « la science et la culture, 2016.

19. Odén Bertil , **Regionalization in Southern Africa** , world development studies , ,The United Nations University ,World Institute for Development Economics Research,n^{0}10,1996.

20. Peters Beverly L, **The Challenges of Democracy and Democratisation in Southern Africa**, SA Yearbook of International Affairs, 2003.

II. Revues et rapports

21. African forum and network on debt and devlopement, **An overview of domestic debt in sadc**, A synthesis of trends strucrure and devlopement impacts, 2014.
22. Agritrade Le commerce ACP analyse et décrypté**, Afrique Australe ; enjeux liées au commerce agricole,** 2011**.**
23. Alfaro Anna Lucía - Bizuneh Gera - Moore Ryan - Ueno Shuhei - Wang Ruddy, **South Africa: Automotive Cluster,** Report 63-01-02: Motor Trade Industry, October 2011.
24. Anand Rahul - Perrelli Roberto - Zhang Boyang, **South Africa's Exports Performance: Any Role for Structural Factors?**, International Monetary Fund, February 2016.
25. Araujo Julio - Johnston Peter, **Climate Change - Both sides of the coin: How will agriculture in South Africa cope in the future?,** December 2014.
26. -Automotive Industry Export Council, **South Africa Automotive Export Manual 2014,** Automotive Production Developpement Programme, 2014.
27. B.G. Froman Michael, **Foreign Trade Barriers**, National Trade Estimate Report, Office of the United States Trade Representative, 2015.
28. Baffi Soléne**, L'Afrique austral;un ensemble composite ,inégalement intégré a la mondialisation**, Géo confluence,2017 .
29. based on a research project commissioned by the pretoria office of The International Labour Organization**, Farm Workers' Living and Working Conditions in South Africa: key trends, emergent issues, and underlying and structural problems,** February 2015.
30. Bormann Von - Gulati T., **The Food Energy Water Nexus: UnderstandingSouth Africa's most urgent sustainability challenge,** World Wide Fund For Nature, Cape Town, South Africa, 2014.

31. Casteran Francois, **Drought stalks 14 million in southern Africa,** Agence Franve presse , 8 sep 1995.
32. Cling Jean-Pierre**, Afrique Australe ;Intégration régionale et « Ancrage » L'Union Européenne ,Economique Internationale.**
33. Département:Trade and Industry Republic Of Souf Africa, **State Of The Automotive Industry 2014,** Automotive Industry Development Centre Eastern Cape**,** December 2014.
34. Department of Agriculture, forestry and fisheries, **Economic Review of the South African Agriculture2015**, Published in the Republic of South Africa, Pretoria, 2016.
35. Department of Agriculture, Forestry and Fisheries, **Economic Review of the South African Agriculture 2016,** Published in the Republic of South Africa, Pretoria, 2017.
36. Department of Research and Information**, Export opportunities for South Africa in selected African countries,** Trade report, South Africa,May 2014.
37. Department of Research and Information, **Recent developments in the global and South African economies**, Trade report, South Africa, November 2016.
38. Diop Moussa**, construction automobile: l'Afrique du Sud et le Maroc comme locomotives**, média digitale marocain, 2016.
39. Economic commission for Africa**, Economic Report on Southern Africa 2011**, Status and prospects for economic diversification in Southern Africa, Addis Ababa, First printing, 2012.
40. Edwards Lawrence - Lawrence Robert, **South African Trade Policy and the Future Global Trading Environment**, South African Institute of International Affairs, occasional paper 128, December 2012.
41. Famine Early Warning Systems Network, **Regional Maize Market Fundamentals Southern Africa**, August 3, 2016.
42. Ferendinos Michael, **South Africa Risks 2015**, IRMSA Risk Report, the Institute of Risk Management South Africa, First Edition,2015.
43. Granville Arnold, **Mining, minerals and sustainable devlopement MMSD Southern Africa**, Baseline survey of the mining and minerals sector, Johannesburg, 2001.

44. Hedden Steve - Cilliers Jakkie, **Parched prospects The emerging water crisis in South Africa,** Institute for Security Studies, Pretoria, South Africa, 2014.
45. Hlomendlini Hamlet, **South African Commercial Farmers: The Food Producers of Sub-Saharan Africa,** Agrisa, 2016.
46. Ighodaro Ikponmwosa David - Lategan Francois S. - Mupindu Wiseman, **The Impact of Soil Erosion as a Food Security and Rural Livelihoods Risk in South Africa,** Journal of Agricultural Science, Vol8, No8, Published by Canadian Center of Science and Education, July 15, 2016.
47. Industrial Developement corporation, **Economic Overview Recent developments in the global and South African economies,** Department of Research and Information, June 2015.
48. Industrial Development corporation, **Economic overview: Recent developments in the global and South African economies,** Department of Research and Information, June 2016.
49. Jackson Jinty, **Afrique australe rêver gros-mais qui financera les projets d'infrastructure?**, inter press service news agency,2013.
50. Kapuya Tinashe - Sihlobo Wandile, **South Africa's maize exports: A Strategic Export Market Analysis model approach**, Stellenbosch University, 2016.
51. Kondo Timothy & Makanza Tendai, **Southern African Trade Union Co-ordination Council (SATUCC)**, Published by ANSA, Avondale Harare, Zimbabwe, 2014.
52. Le continent africain ;**Reconstitution de la carte des Etas** ,FranceTVéducation , Géographie collége.
53. Lehohla Pali, **Statistics South Africa**, Environmental Economic Accounts Compendium, Report number: 04-05-20, March 2016.
54. Lins Adriana de Albuquerque- Wiklund Cecilia Hull, **Challenges to Peace and Security in Southern Africa:The Role of SADC**, STUDIES IN AFRICAN SECURITY, December 2015.
55. L'Office des Nations unies contre la drogue et le crime**, Afrique australe : une réponse régionale au trafic de migrants**, 2017.
56. Lombony philippe gervais, **L'Afrique australe au singulier et au pluriel : élément de réflexion sur une sous-région continentale, in :L'information Géographique**, volime63,n^{0}5,1999.

57. lopi Barbara, **Inside SADC**, SADC Secretariat Monthly Newsletter Issue 6, 2016.
58. Louw Pienaar Petrus, **Typology of Smallholder Farming in South Africa's Former Homelands: Towards an Appropriate Classification System,** Department of Agricultural Economics, University of Stellenbosch,South AfricaDecember 2013.
59. Maponya Phokele - Mpandeli Sylvester, **Climate Change and Agricultural Production in South Africa: Impacts and Adaptation options,** Journal of Agricultural Science; Vol 4, No 10, Published by Canadian Center of Science and Education, South Afriac, august 2012.
60. Mminele Daniel, **The role of BRICS in the global economy**, South Africa Reserve Bank, 7 July 2016.
61. Motsamai Dimpho, Southern **Africa regional perspectives for the white paper on peacebuilding**, Geneva peacebuilding platform, white paper series no 4, 2015.
62. National Treasury Republic of South Africa, **Budget Review,** Pretoria, 24 February 2016.
63. Neingo P.N - Tholana T, **Trends in productivity in the South African gold mining industry,** the journal of southern african institute of mining and metallurgy, volume 116, march 2016.
64. OCDE, **Études économiques de L'afrique du Sud,** Juillet 2015.
65. Oloruntoba PhD Samuel O, **Regional Integration and the challenges of Poverty Reduction in Africa: The Case of Southern African Development Community**,Rethinking Devlopmental states in Southern Africa, South Africa,2015.
66. P.Zhou Peter, **The SADC Regional infrastructure Master Plan,** Energy Sector Plan, sadc, 2012.
67. Parida Priyanka, **Unloking mineral resource potential in Southern Africa countries-is rail infrastructure upto the challenge ?,** European transport conference, 2013.
68. Perspective agricole de l'OCDE et de la FAO**, l'Agriculture subsaharienne ; perspectives et enjeux de la décennie à venir**, Edition ODCE, 2016.
69. Preillon Nicolas, **Afrique Du Sud**, Agence pour le commerce extérieur, Septembre 2013.
70. Randgold Resources, **Ouvrir de Nouveaux Norizons**, rapport annuel 2015.
71. rose Tristan et Furri Guillaume, **Présentation générale de l'agriculture sud-africaine**, Trésor Direction Régionale, 2016.

72. SADC, **Energy Monitor 2016,** SARDC publishing, 2016.
73. Serletis George, **South Africa Is a Leading Producer and Supplier of Services in Africa**, U.S. International Trade Commission, Executive Briefings on Trade, October 2015.
74. Sikaka Kizito,**L'Afrique australe aujourd'hui 34 iéme sommet SADC la transformation économique prend la vedette,** SADC, 2014.
75. Southern African Customs Union, **Merchandise Trade Statistics**, Published by SACU Secretariat, Namibia, 2010.
76. Statistics South Africa, **Mineral Accounts for South Africa: 1980–2009,** Published by Statistics South Africa, February 2012.
77. Tarr Petter - Tarr Jacquie, **Southern Africa; An overview of the environment,** Southern Africa research and documentation centre, 2000.
78. The Department of Trade and Industry, **, Industrial Policy Action Plan,** Economic Sectors and Employment Cluster, Pretoria, IPAP,2017.
79. The Department of Trade and Industry, **Industrial Policy Action Plan,** Economic Sectors and Employment Cluster, Pretoria.2016.
80. The National Agricultural Marketing Council and Commark Trust, **A Diagnostic Study Of The Potato Subsector: Unlocking The Potentiel For Contribution Towards ASGI-SA,** Commissioned by the Department of Agriculture, 2006.
81. treasury provincial, **South Africa's position in BRICS**, Republic of South africa, Quarterly Bulletin, January to Mar ch 2013.
82. United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, **Regional outlook for Southern Africa, Recommendations for humanitarian action and resilience response**, 29 March-May 2016.
83. United Nations, Economic Commission For Africa, **The demographic profile of African Countries**, March 2016.
84. wage negotiations for the gold industry**, south african gold, today and tomorrow fact sheet 2015.**
85. Zambia Développement Agency , **Agriculture, livestock and fisheries, sector profile,** 2011.
86. Zondi Siphamandla, **Governance and social policy in the SADC region: An issues analysis**, Development Bank of Southern Africa, Development Planning Division Working Paper Series No. 2.

87. zyuulu Ivan, **Convergence in the sadc and African economic integration process:prospects and statistical issues**, IFC bulletin no 32.

III. Références électroniques

88. **France diplomatie**:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/afrique-du sud/presentation-de-l-afrique-du-sud/

89. **Les Dossiers de Campus France n° 28 - Septembre 2015**
www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/afrique-du-sud/presentation-de-l-afrique-du-sud/

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقـدمـــــة.....أ – ح

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل 10

المبحث الأول: مدخل عام للتنمية والتنمية الاقتصادية.....10

المطلب الأول: ماهية التنمية.....10

أولا: مفهوم التنمية 10

ثانيا: الأهداف الجوهرية الثلاثة للتنمية.....11

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية 12

أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية 13

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية 14

ثالثا: عناصر التنمية الاقتصادية 15

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لجنوب افريقيا.....17

المطلب الأول: البعدالجغرافي لجنوب افريقيا.....17

المطلب االثاني: الموارد الطبيعية والسكان.....22

أولا: الموارد الطبيعية 22

ثانيا: السكان 25

خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني: دراسة في إمكانيات ومعوقات التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا

مقدمة الفصل 29

المبحث الأول : الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في جنوب افريقيا 29

المطلب الأول: الموارد الزراعية.....29

المطلب الثاني: الموارد الأولية والطاقة 34

أولا: الموارد المعدنية 34

ثانيا: النفط والغاز 35

ثالثا: الطاقة المتجددة 36

المبحث الثاني : معوقات التنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا 39

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية 39

أولا:المعوقات الاقتصادية 39

ثانيا: المعوقات الاجتماعية 42

المطلب الثاني: المعوقات السياسية والأمنية 46

أولا: المعوقات السياسية 46

ثانيا: المعوقات الأمنية..... 49

خلاصة الفصل: 51

الفصل الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا 2000-2016

مقدمة الفصل 53

مدخل تمهيدي لجمهورية جنوب افريقيا 53

المبحث الاول: واقع التنمية الصناعية في جمهورية جنوب افريقيا 57

أولا: صناعة السيارات 57

ثانيا: إنتاج المعادن 60

ثالثا: إنتاج الماس والذهب 61

رابعا: الطاقة المتجددة 64

خامسا: صناعة البلاستيك والمستحضرات الصيدلانية 64

سادسا: بعض المعوقات التي تواجه القطاعالصناعي 65

المبحث الثاني: القطاع الزراعي في جمهورية جنوب افريقيا 67

أولا: استعراض اقتصادي للزراعة 67
ثانيا: إنتاج الذرة 69
ثالثا: الواردات والصادرات من التجارة الزراعية 70
رابعا: العمال في القطاع الزراعي 71
خامسا: أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي 72
المبحث الثالث: واقع القطاع التجاري في جمهورية جنوب افريقيا 76
أولا: لمحة عن الأداء التجاري 76
ثانيا: التجارة القارية 77
ثالثا: التجارة الدولية 80
رابعا: أهم المعوقات التي تواجه القطاع التجاري 83
خاتمة الفصل: 84
الخـــاتـــمة 87
قائمة المراجع 91
فهرس الجداول والاشكال 100

فـــــــهرس الأشـــــــكال

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1	خريطة جغرافية لدول جنوب افريقيا	19
2	جدول لعواصم دول جنوب افريقيا ومساحاتها	20
3	خريطة توضح أهم مناطق تمركز الموارد المعدنية في جنوب افريقيا	24
4	جدول لحجم السكان ونموهم في دول جنوب افريقيا	26
5	محنى بياني يمثل حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) في دول جنوب افريقيا	33
6	حصة بلدان جنوب افريقيا من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي لسنة 2013(%)	38
7	خريطة لانتشار وباء الإيدز في قارة افريقيا "جنوب افريقيا الأكثر تضررا	44
8	خريطة جغرافية تمثل موقع جمهورية جنوب افريقيا	54
9	مبيعات التصنيع في جمهورية جنوب أفريقيا لسنة 2010	59
10	مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي	63
11	مؤشرات حجم الإنتاج الزراعي لسنة 2012- 2016	69
12	المنتجات المصدرة لجمهورية جنوب أفريقيا حسب حجم الشركة لسنة 2014/2010	78
13	حصة جمهورية جنوب أفريقيا من الصادرات والواردات، البريكس، 2012/2000	82

ملخص الدراسة

لعل ما يلفت النظر والاعتبار أن ثمة إمكانيات كبيرة ومتنوعة يمكن أن تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وقد تعمل على تحقيق التطور والنهوض في جنوب افريقيا بما في ذلك جمهورية جنوب افريقيا، لكن يقابلها واقع آخر يشير إلى مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية التي تجعل من هذا النهوض أمرا عصيا على التحقق. ومن خلال هذه الدراسة تطرقت إلى تناول البعد الجغرافي لجنوب افريقيا وتحديد موقعها في القارة الافريقية وكل ما يتميز به هذا الإقليم من موارد طبيعية وبشرية وغيرها، ومن ناحية أخرى قمت بدراسة أهم المعوقات التي انعكست آثارها سلبا على المنطقة وعملت على اعتراض وتصدي طريق التنمية الاقتصادية. كما درست أهم القطاعات الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا والدور الذي تلعبه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ومختلف المعوقات التي تقف أمام هذه القطاعات.

Summary

There are great and varied potentials that can contribute economic growth, and development, and may promote development and advancement in Southern Africa, including the Republic of South Africa, but are offset by another reality that points to a range of external and internal challenges that make this Advancement difficult to verify. The study focused on the geographic dimension of Southern Africa and its location and natural and

human resources, and other resources of this region. On the other hand, I examined the most important obstacles that have negatively impacted the way of economic development in Southern Africa. It also studied the most important economic sectors in the Republic of South Africa, and the role played at the local and regional and international levels and the various obstacles facing these sectors.